جامعـــــة وهـــــــران 2 محمد بن احمد
كلية العلوم الاجتماعية
مذكرة
للحصول على شهادة الماجيستر
في علم الاجتماع " المواطنة و رابطة اجتماعية "

أبعاد السوسيو ثقافية لظاهرة القضاء على السكنات الهشة
دراسة ميدانية لحي اللاط 1 وحي اللاط 2
ببلدية عين الحجر ولاية سعيدة

مقدمة ومناقشة علنًا من طرف
الطالب: خليف بشير

أمام لجنـــــــــــــة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	جامعة الانتماء	الصفة
أ.دلندا عيسى	أستاذ	جامعة وهران 2	رئيسًا
أ. أحمد العلاوي	أستاذ	جامعة وهران 2	مشرفًا
أ. بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2	مناقشًا
أ. مالك شليح توفيق	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2	مناقشًا

السنة: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

قال رسول الله صل الله عليه و سلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

بداية اشكر الله سبحانه و تعالى على توفقيه و إعانته لي لأتم هذا البحث وبعد أتقدم بشكر و التقدير إلى أستاذي فاضل **الحاج العلاوي احمد** على صبره و سعة صدره ة توجهاته و إرشادات القيمة طيلة فترة القيام بالبحث

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من علمني حرفا منذ نعومة أظافري ***أبي ، أمي و صبر زوجتي*** .

و كل الأساتذة الكرام من المدرسة الابتدائية إلى المتوسطة إلى الثانوية إلى الجامعة كلهم بذلوا جهدا من اجل تدريسنا فأسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.

و إلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة لقبولها مناقشة هذا البحث و هذا الشرف كبير لي.

خليف بشير

إهـــــــــــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز أفراد عائلتي **أبي، أمي و زوجتي العزيزة** و جميع أفراد أسرتي أبقاهم الله ذخرا لي.

إلى النجوم المضيئة في حياتي أبنائي،

سعيد يوسف الصديق، سامي إبراهيم الخليل

إلى جميع أساتذتي و أصدقائي في الدراسة و العمل .

و أخص منهم **صديقي و أخي *صوار معمر***

و الحاج محمد فاطمي من وهران

جزآهم الله كلهم خيرا.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

خليف بشير

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة الأبعاد السوسيولوجية التي أفرزتها نتائج القضاء على السكن الهش و ما خلفته من تباينات على التدهور العام للمجال الحضري و معرفة العلاقة الموجودة بين إشكالية السكن الهش كظاهرة اجتماعية موجودة و لازالت موجودة ، و اندماج الأسر النازحة خاصة التي تنتمي من الوسط الريفي في الوسط الحضري.من خلال العينة تتكون من 40 أسرة نازحة إلى مدينة عين الحجر ولاية سعيدة ، توصلت الدراسة إلى هدف الرئيسي للنازحين هو استفادة من السكن دون إعطاء أي أهمية للاندماج في الوسط الحضري ، لكن استفادة من السكن هو عامل من عوامل تأهيل للاندماج ضمن البنية الحضرية للمدينة ، غير أن انتقال الأسر النازحة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري عقد من وضعيتها خاصة نفسيا و جعلها تواجه مصير و مستقبل مجهول في بداية خاصة مما أعاق عملية التكيف و الاندماج ، ورغم طول إقامة هذه الأسر بين الساكنة الحضرية لمدة تفوق 20 عشرين سنة لم يساهم في عملية الاندماج بل كانت سبب في كبر الحجم الأسرة و متطلبتها و صعبة للسلطات المحلية و المركزية في حد من السكن الهش ، كما أن كبر الأسرة و الزواج الأبناء جعل من أفرادها ينقسمون من ناحية إيجابية للتكيف و الاندماج عكس أبائهم و خاصة الجيل الأول الذي يرفض في الصمت عملية الاندماج و قبولها ضمنيا فقط.كما أن إسكان كل الأسر النازحة في منطقة واحدة مع السكان الوسط الحضري خلق مشاكل وبؤر اجتماعية خطيرة أصبحت تهدد أمن و طمأنينة و سكينة للساكنة الحضرية.

الكلمات المفتاحية : السكن الهش ، ترييف المدن ، التكيف ، الاندماج ، التنمية الريفية ، النسيج العمراني الحضري ، التحضر ، الساكنة الحضرية.

« Les dimensions sociologiques de l'élimination et de la destruction de l'habitat précaire »

Notre étude tend à dégager les dimensions sociologiques engendrées par l'éradication de l'habitat précaire, et ce qu'il en résulte comme variations sur la détérioration générale de l'espace urbain, ainsi que la relation existant entre la problématique de l'habitat précaire, comme phénomène social qui perdure et l'intégration des familles venues des zones rurales vers la ville. D'après notre échantillon, composé de 40 familles déplacées dans la cité d'Ain El Hadjar, wilaya de Saïda, le seul but ayant motivé ce déplacement est incontestablement l'acquisition d'un logement, sans considération pour l'intégration en milieu urbain. Cependant bénéficier d'un logement est l'un des facteurs de l'intégration. Ce qui ne semble pas être le cas pour les familles issues de milieux ruraux, qui se heurtent à des difficultés, notamment psychologiques. Ces familles se trouvent aux prises avec un avenir incertain, au début surtout, ce qui va entraver le processus d'adaptation et d'intégration. En dépit des 20 années ou plus passées dans la ville, l'intégration n'a pas eu lieu, bien au contraire, les familles se sont agrandies avec les enfants qui fondent à leur tour de nouveaux foyers, leurs besoins en logement ont augmenté, et les pouvoirs locaux et centraux se trouvent dans l'incapacité de répondre à ses besoins. Cet état de fait, complique davantage l'opération d'éradication de l'habitat précaire. Les familles originelles se scindent à présent en deux générations, l'une s'accrochant à ses origines et refusant toute intégration effective, l'autre, au contraire, plus disposée à s'intégrer dans le milieu urbain. Loger toutes les familles venues des zones rurales dans la même région que les familles originaires de la ville a occasionné de sérieux problèmes sociaux qui menacent la sécurité et la tranquillité des citadins.

Les mots-clés‘ Habitat précaire, rurbanisation des villes, adaptation, intégration, développement rural, tissu urbain, urbanisation, citadin.

Our study is meant to free the sociological dimentions made by the elimination and the rasing of old and ancien habitat. It is the result of much variation which has an Impact o, the urban places. The problem of habitat and housing is a social phenomena caused by the moving of families from rural places to big cities.

A sample was taken from AIN EL HADJAR district, in SAIDA city, 40 families were moved just for the sake to get a new house in a city neglecting its future consequences which lead them to many problems mainly sociological.

These familiars face certain futures. They cannot integrate or cope with easily in these cities. Although , this problem stopped for 20 years , but the previous families who moved from rural to urban cities were widen by building new families(their children).This create another crisis of getting houses the responsible can't solve this complicated problems. It will be very hard for them to erase the slums of the new founded families or give them houses.

There is a dilemma between two generations, the original urban generation can't cope with the new life, and however the new pouring coming families integrate easily in urban life.

To give new houses for all families coming from rural places and the original ones in the city it is impossible because it menaces the security of urban people life.

Key words : precarious housing- urbanization of cities- adaptation – integration-rural development-urban fabric- urbanization- towns man.

الـفـهـرس

الموضوع — الصفحة

افتتاحية

مقدمة 01

الافتتاحية 16

الـفـصـل الأول

المبحث الأول : الإطار النظري

I. دراسات حول السكن الهش

مقدمة 19

1. مفهوم السكن الهش 21
2. أسباب انتشار السكن الهش 25
3. أبعاد السوسيو ثقافية للظاهرة السكن الهش 32

II. دراسات حول الهجرة من الريف إلى المدينة

مقدمة 35

1. مفهوم الهجرة الريفية 36
2. أسباب الهجرة نحو المدن 37
3. نتائج المترتبة وراء الهجرة نحو المدن 38

III. وسائل المتخذة للحد من ظاهرة النزوح الريفي و السكن الهش

مقدمة 39

1. البرامج المسطرة للقضاء على السكن الهش 40
2. نتائج الميدانية المتوصل من الإجراءات المتخذة 42
3. كيفية إعادة إندماج في الوسط العمراني 44

المبحث الثاني

الآليات القانونية لضبط ظاهرة انتشار السكن الهش

مقدمة 45

I- الرقابة السلطة المحلية في مجال التهيئة و التعمير

1. المخططات الخاصة بالتعمير و البناء 46
2. أهمية أدوات التهيئة و التعمير و البناء 48
3. نتائج المستخلصة من دور أدوات التهيئة و التعمير و البناء 50

II- الرقابة الآلية للسلطة المحلية

مقدمة 51

1. رخصة التجزئة و رخصة البناء 52
2. شهادة التعمير و شهادة التقسيم 53
3. شهادة الهدم و شهادة المطابقة 53

III. تفعيل الآليات القانونية و الإدارية للحد من ظاهرة السكن الهش

مقدمة 54

1. دور الجماعات المحلية و مصالح التقنية في المراقبة 54
2. الأمر بالهدم قرار ردعي لكل البنايات الغير القانونية 55
3. ضمانات القانونية للحماية العمران الحضري 57

المبحث الثالث

الدراسات المتعلقة بالموضوع

I - الدراسات السابقة

- مقدمة 58
1. الدراسات ذات العلاقة 59
2. نظريات المفسرة للظاهرة الإسكان 62
3. نظرية الثقافة الحضرية..... 66

II. دور علم الاجتماع الريفى فى التنمية الاجتماعية و المحلية

1 . نشأة علم الاجتماع الريفي 68
2- مفهوم علم الاجتماع الريفي 70
3- هل نحن في حاجة إلى علم الاجتماع الريفي لمواكبة تطورات المجتمع الريفي 72

III. التنمية الريفية و أثرها في الحد من ظاهرة النزوح نحو المدن

مقدمة 77
1. مفهوم التنمية الريفية 78
2. أهداف التنمية الريفية 79
3. إستراتجية التنمية الريفية في الحد من ظاهرة النزوح 81

الفصل الثاني

الدراسات الميدانية للظاهرة السكن الهش

بلدية عين الحجر نموذجا

المبحث الأول

I - الظاهرة السكن الهش ببلدية عين الحجر

1. إشكالية الظاهرة و تساؤلاتها 82
2. الأحياء الهشة و إنعكاستها على بلدية عين الحجر 84
3. الوضعية القانونية للسكنات الهشة ببلدية عين الحجر..... 87

II. المنطقة المدروسة "حي اللاط " بلدية عين الحجر ولاية سعيدة

1 . أثنوغرافية العامة عن حي اللاط1+ حي اللاط2..... 89
2- أثنوغرافية المكان الدراسة حاليا 93
3-المجال العام للدراسة البشري ، الزمني 95

III. إجراءات الميدانية التي تم اتخذها من طرف السلطات المحلية

1. عملية إحصاء السكنات الهشة 99
2. إجراءات المتخذة من طرف المستفيدين..... 101
3. نتائج العامة التي خلفتها الإجراءات الميدانية 103

المبحث الثاني
الإدماج و التكيف في الوسط العمراني الحضري

I - مفهوم الإدماج

1. تعريف الإدماج و الاندماج 106
2. حالات و مجالات الإدماج 108
3. نتائج الإدماج 111

II. التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري

1 مفهوم التكيف 114
2- علاقة التكيف مع الإدماج 116
3-النزوح و التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري.....118

III. التحضر و التنمية الحضرية

1. مفهوم التحضر 121
2. مفهوم التنمية الريفية..... 123
3. المقاربة الايكولوجية للتحضر و النزوح نحو المدن 125

المبحث الثالث
تكميم و تحليل البيانات و نتائج الدراسة

I النتائج الأولية من خلال الملاحظة المباشرة و المقابلة

1. ملاحظات أولية 127
2. تكميم الأجوبة..... 132
3. عوامل المؤثرة في عملية التكيف من خلال مواصفات العينة 134

II . تحليل و التقييم

1. تقييم من خلال ملاحظة المشاركة 138
2. مقاربة بين الوضع السابق و الحالي و أثره مع الإدماج 141
3. مقاربة التقويمية بعد إجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية 144

III . نتائج الدراسة

1. مناقشة الأفكار الرئيسة وعلاقتها بالفرضيات 146
2. نتائج الدراسة 152
3. التوصيات 158

خاتمـــــــــــة..... 160

ثبت المراجع

المصادر العربية و الأجنبية 163

الملاحق

استمارة موجهة للعينة رخصة التجزئة، رخصة البناء ، شهادة التعمير ، شهادة التقسيم ، قرار الهدم ، شهادة المطابقة ،صور فوتوغرافية للي اللاط1 و 2 و مجمع السكني الجديد بمنطقة الشغل الأراضي رقم 11 و منطقة اللاط2 التي يتم إنجاز سكنات الجديدة عليها.

افتتاحية

مقدمة:

إن تنامي ظاهرة السكن الهش و ما ينعكس عنه من تأثير على المدينة و سكانها و على التنمية المحلية ، و الواقع يثبت أن هذه الظاهرة موجودة منذ العهد الاستعماري و كانت خصبة ظهور و تتمثل في البيوت و أحواش من الصفيح الحديدي و الأخشاب في حدود جغرافية معينة على حوافي المدن ، و كان قاطنوها من فقراء الذين هربهم الجوع و البطش الاستعماري ، و بعد الاستقلال قامت الدولة بالمجهودات جبارة من أجل القضاء على هذه الظاهرة و ذلك من خلال عدة مخططات تنموية إلى تشييد القرى الاشتراكية التي شكلت منعرج فاصل في تأصيل مبادئ الثورة الزراعية لسنة 1972 .

إلاَ أن ظهور الصناعة في المدن وحاجتها إلى اليد العاملة، ظهرت معضلة أخرى و هي " الهجرة القروية" إلى المدن أي الهجرة من القرى إلى المدن و الحواضر و يعتبر العامل الرئيسي للظهور الأحياء الفوضوية أو ما يسمى الأحياء الغير مخططة أو أحياء الصفيح...

نتيجة تسيير المركزي للمشكلة زاد من ظهور أحياء الغير مخططة و بناءات فوضوية على حوافي المدن الحضرية و ذلك بسبب عدم وضوح الرؤى و غياب التخطيط العقلاني و هذا ما يبين بجلي إلى عمق المشكلة التي أصبحت المعضلة الإنسانية للآلاف العائلات تعيش في وسط مزري يفتقر إلى أدنى شروط الحياة و هذا ما يوضح فشل الحكومات التي تعاقبت على تسيير شؤون البلاد منذ 56 سنة من الاستقلال.

وإن كان النزوح الريفي نحو المدن أحد أسباب الظاهرة إلا أن السنوات السوداء و انفلات الأمني الذي مرت به البلاد كان أحد عوامل التي زادت من تصاعد الرهيب للظاهرة البيوت الهشة أو البنايات الفوضوية إلا أن السلطة لم تتدخل و ذلك من أجل الحفاظ على الأمن الأفراد.

وقد صنف إحصاء رسمي أجرى سنة 2007، المساكن الهشة في الجزائر إلى ثلاثة أنواع

- أولها سكن هش مبني بالخشب ومواد قابلة للتلف وقدر بـ **92 ألف** وحدة

- سكن بُني بالأسمنت دون مراعاة شروط تقوية وتمتين وهذه السكنات لا يتسنى لها مواجهة آثار الكوارث الطبيعية و يقدر عددها **280 ألف** وحدة

- فيما بلغ عدد السكنات المبنية باستعمال الطوب و الجبس ومواد محلية **180 ألف** سكن ، و هي سكنات لا تقاوم الكوارث الطبيعية لاسيما الفيضانات.[1]

ومن جانبه قال عبد الحميد بوداود رئيس المجلس الوطني للخبراء و المهندسين المعماريين الجزائريين إن " ***عدد السكنات الهشة في تصاعد رهيب أكثر مما تعده الأرقام الرسمية*** [2]

لقد أدى التوسع العمراني للمدينة إلى حدوث اختلال توازن بين السكان وما تقدمه المدينة التي هي محيطة بالأحياء فوضوية غير مخططة جعل من المدينة ريفا ، إذ أن ترييف المدن أصبح ظاهرة مميزة سواء من ناحية العمران و الأفكار والثقافة الريفية التي اكتسحت ثقافة المدنية ، و أصبحت عاجزة عن تأدية دورها مما خلق فوضى في الحركة و حتى التجارة و التوسع العمراني و زادت على تشويه مظهر الخارجي المعماري و التاريخي للمدينة.

إذن تكمن الدراسة في موضوع السكن الهش الذي تحول إلى سرطان حقيقي أرق الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، الذي أصبح عددها يفوق **850** ألف وحدة سكنية هشة ، و طرق و حلول التي اتخذتها السلطة للقضاء عليها بعدة برامج سكنية بكل الصيغ ، و الأبعاد السوسيوثقافية التي خلفها على الواقع الحضري السكني و إعاقته التنمية و أثاره على الإدماج في الوسط الحضري.

إذ أن صعوبة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الإنسانية في الأحياء القصديرية تواجه السلطات المحلية و الرسمية من اجل إيجاد حلول مستعجلة للقضاء عليها إلا سياسة الدولة حاليا في محاربة هذه الظاهرة و إن حققت بعض نتائج على أرض إلا أنها ما تزال يتخللها بعض النواقص ، و منها آثار التي خلفتها لأحياء الحضرية العتيقة بعد ترحيل عديد من الأحياء الهشة إلى جوار مناطق الحضرية ، و غياب المراقبة قطاع العقار بشكل دقيق ، حيث سمحت الثغرات الموجودة في القطاع السكن و داخل الجماعات المحلية و كثير من المستفيدين بتحقيق أرباح خيالية على حساب جيوب الطبقة الوسطى بالذات .

1 . كمال سلطان "دراسة عن مناطق المختلفة عمرانيا و العشوائيات، 2007، ص 19 www.el-benaa

2 . محمد زيان " السكن الهش في الجزائر " جريدة الشروق عدد 1455 جوان 2016

و يبقى الخطر الذي يهدد كيان الدولة و أمنها هو تحول هذه الأحياء التي تنعدم فيها كل صور الحياة الكريمة من انعدام قنوات صرف الصحي ، و الماء الصالح للشرب الكهرباء و مساحات الخضراء ، إلا سكنات من الصفيح و الزنك و خشب ومقابل ينتشر فيها الجهل و فقر و المخدرات ، و أوكار الفساد مما يفسر ارتفاع نسب الجريمة في هذه المناطق بالذات ،و أصبحت بؤر رئيسية لإرهاب إذ كثير ما خرجت منها أعمال تخريبية منها الانتحارية، إذ يسهل استغلال أوضاعهم الاجتماعية خاصة فئة الشباب من قبل جماعات الإرهابية في عمليات الانتحارية.

لهذا سارعت الدولة في قضاء على العديد من الأحياء السكنات الهشة في المدن الكبرى كوهران ، العاصمة ، عنابة ، قسنطينة وغيرها بعدما عرفت عديد من عمليات إرهابية تم تخطيط لها من داخل أسوار هذه الأحياء و تنفيذها من قبل شباب منهم.

إذن عمومية الظاهرة و سعة انتشارها ، يضفي لها طابع الخصوصية السوسيوثقافية تنوعها من منطقة إلى أخرى خلق مدن و أحياء فوضوية غير مخططة شوهت المنظر العمراني للمدن و تريفت المدن منها.

هذا المشروع ينقسم إلى فصلين، الفصل الأول نتطرق إلى الدراسة النظرية عن الأبعاد المجتمعية لمشكلة السكن الهش ، و ذلك في ثلاث مباحث ، الأول ثلاث محاور الأول يخص مفهوم السكن الهش ، و الدراسات السابقة حول الهجرة نحو المدن الوسائل التي اتخذتها السلطة للحد من هذه الظاهرة.

أما المبحث الثاني نتطرق إلى الآليات القانونية لضبط ظاهرة السكن الهش في ثلاث محاور الأول حول الرقابة السلطة المحلية في مجال التهيئة و التعمير ، و الثاني الرقابة الآلية للسلطة المحلية ثم تفعيل هذه الآليات القانونية و الإدارية من أجل حد من ظاهرة السكن الهش .

أما المبحث الثالث نتطرق إلى الدراسات ذات العلاقة في ثلاثة محاور منها نظريات المفسرة لظاهرة السكن ثم المحور الثاني متعلق بدور علم الاجتماع الريفي في التنمية الريفية ، ثم علاقة التنمية الريفية في حد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن

أما الفصل الثاني نتطرق فيه إلى الدراسة الميدانية للظاهرة السكن الهش ببلدية عين الحجر ولاية سعيدة نموذجا و كالعينة للظاهرة في ثلاثة مباحث الأول نخوض فيه ظاهرة السكن في بلدية عين الحجر

و دراسة أثنوغرافية للمنطقة المدروسة و الإجراءات الميدانية التي اتخذتها السلطات المحلية ، أما المبحث الثاني فنتطرق إلى مصطلح الإدماج و الاندماج في الوسط العمراني الحضري الذي له أثر على دراسة التي تهتم في عملية التكيف و الاندماج في الوسط الحضري فكان من الضروري تعريف هذه المصطلحات حتى تساعدنا في المبحث الأخير الذي نتطرق فيه إلى النتائج و تقييم الدراسة من تعريف إلى عملية التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري إلى مصطلح التحضر و التنمية الحضرية أما المبحث الأخير للدراسة و هو الوصول إلى أهم نتائج المتوصل إليها من تكميم و تحليل البيانات و نتائج الدراسة في ثلاث محاور الأول نتائج الأولية من خلال الملاحظة المباشرة و المقابلة أما الثاني تحليا و تقييم أما المحور الأخير نتائج الدراسة و مناقشة الأفكار الرئيسة وعلاقتها بالفرضيات ، و التوصيات .

و قد كان اختياري لهذا الموضوع لأهميته على الوسط الحضري و ما يسبب من أخطار على المجتمع كأفراد و على العمران كحضارة ، كما أن هذا العمل لا يكفي أنه رغبة شخصية لإثبات ملائمته للواقع ، بل يفرض ويضمن شروط شرعيته ، وهذا ليس من استبصارات طارئة ، و إنما من واقع أثبتته الملاحظة الفعلية و العيش معه.

I. إشكالية البحث

إن اشتداد هجرة سكان الريف إلى المدن بحثا عن العمل و استقرار الأمني نتيجة تأخر الريف وفقره وانعدام التنمية و تقسيم الأراضي الفلاحية ضمن تنازل الدولة على المزارع النموذجية و تنازل لبعض الفلاحين و غيرهم ، مع ظاهرة بيع الأراضي و نزوح نحو المدن ، إلى قلة المؤسسات التعليمية و فرص التعليم في الريف و المراكز التكوين المهني مع قلة المرافق الصحية و ضعفها و انتشار الأمراض بشكل واسع في الريف و ضعف دخل العامل في الريف ، لأن العمل في المدن أصبح يوفر ظروف الشغل و ظروف أحسن للمعيشة فضلا عن الدوافع الاجتماعية و النفسية سمعة الحياة السهلة و الممتعة بالمدن.

نتيجة كل هذه العوامل تم إنجاز الآف من المساكن الفوضوية على المستوى الوطني قدرت حسب رئيس المجلس الوطني للخبراء و المهندسين المعماريين الجزائريين إن " *عدد السكنات الهشة في تصاعد رهيب أكثر مما تعده الأرقام الرسمية*" في مقابلة صحفية في جريدة الشروق عدد 1455 جوان

2016 يفوق 850 ألف ، في بداية ظهرت في المدن الكبرى ثم بدأت تتكون عبر ثلاث فترات تاريخية ، الأولى بعد الاستقلال مباشرة و الثانية بعد ظهور الصناعة في المدن و حقبة الثالثة هي الفترة السوداء التي مرت بها البلاد للظروف أمنية

تتميز هذه البيوت الهشة و الفوضوية بكثرة بيوتها ، و الكثافة السكانية حيث سجل متوسط سكان الوحدة السكنية الواحدة ما بين 12/8 فردا، كما تتميز بضيق طرقها و مساكنها ، و كثرة قاطنيها ، سوء إضاءتها ، حرمتها من كل مسحة من الجمال ، دون أن ننسى انتشار كل الآفات الاجتماعية و الفساد الأخلاقي في وسطها .

و من خلال هذا العرض يمكن لنا طرح مشكلة البحث ليس عن أسباب تزايد هذه الظاهرة و استمرارها و التي سوف يكون لها حيز في البحث غير أن مشروع البحث ينطلق عن الأبعاد التي خلفتها سياسة الترحيل و حلول التي اتخذتها السلطات في قضاء على هذه الظاهرة ، و ما خلفته من فوضى في الوسط الحضري ، و إعاقة النهوض بالتنمية المحلية خاصة في مجال العمران ، و انتشار الرهيب لآفات الاجتماعية من تجارة المخدرات و الخمور ، أوكار للفساد ، السرقة السيارات ، و حتى خطف الأطفال و الحيوانات ، زيادة على تربية الحيوانات في وسط الحضري ... بعدما كان الوسط الحضري يعرف استقرار اجتماعي ، و نظافة المحيط و أمن الطمأنينة و السكينة أصبح يعيش يوم في خوف و قلق ، زيادة تغيير ذهنية في تركيبة المجتمعية ، و نسيجيه العمراني سبب إنجاز مجمعات سكنية جديدة بجانب الوسط الحضري لفائدة القاطنين في الأحياء الهشة و ترحيلهم إليها دفعة واحدة ، بهذه الطريقة تم نقل ذهنية جديدة إلى وسط الحضري و كل الآفات إلى مجمع حضري.

إذن إشكالية الدراسة هي البحث بالعمق على عملية التكيف كمرحلة من المراحل الإندماج في الوسط الحضري، و علاقته بالسكن الجديد الذي استقرت فيه الأسر النازحة "الريفية" و هذا يعتبر متغير غير ثابت و بينه و بين الإندماج الاجتماعي كمتغير تابع له.

بالمجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة **1999** وضعت الحكومة برامج للقضاء على أزمة السكن و منها مشكلة السكن الهش ، حيث أتُخذ قرار سياسي بالقضاء عليها نهائيا بحلول سنة **2014** ، حيث خصصت الدولة آنذاك مشروعا يهدف لبناء **340 ألف** وحدة سكنية.

إلا أنه إلى حد كتابة هذه الأسطر مازالت الظاهرة في استمرار إذ لم تقتصر على الهجرة الريفية نحو مدن بل ظهرت ظاهرة أخرى و هي نزوح أهل الحضر لأماكن وجود سكنات الصفيح أو السكنات الهشة من أجل حصول على السكن اجتماعي و ذلك في إطار برنامج القضاء على السكن الهش ، كما أنها أصبحت تشترى و تباع على عدة مرات خاصة بعد مرور اللجان الخاصة بالإحصاء .

لعل مشكل السكن الهش في الجزائر بصفة عامة لن يعرف حلا نهائيا بهذه الطريقة مهما طالت السنوات ، رغم أن الدولة رصدت ميزانيات ضخمة لتجسيد برامج سكنية بكل الصيغ عبر كل الولايات ، إلا أن أزمة السكن تبدأ بمجرد الانتهاء من ترحيل العائلات المنكوبة و هنا السؤال المطروح عن هذه المفارقة العجيبة و الغريبة و هذا ما تعيشه بلدية عين الحجر ولاية سعيدة كعينة التي هي محل الدراسة ، وهذه المفارقة موجودة في كل التراب الوطني ..وهي تواطؤ العديد من العائلات مع أخرى في غالب تأخذ طابع القرابة إذ مجرد ترحيل الأسرة الأولى تكون العائلة في مكانها ، أو بيع السكن القصديري من أجل حصول على السكن و الترحيل و هنا تبقى السلطات في تدور في نفس الدائرة و لن تصل إلى حل نهائي للظاهرة.

إن إجراء الذي اتخذته السلطات المحلية لبلدية عين الحجر بترحيل البعض بإعطائهم قطع أراضي و مساعدة مالية **70** مليون سنتيم ، و بقائهم بمساكنهم الهشة إلى غاية تشييد مسكنهم الجديد ، ساعد تأخير في تصرف في مسكن القديم سواء ببيعه أو منحه لأحد أقاربه أو أحد أبنائه و أو حتى وصلت إلى بعض الأحيان طلاق فقط من أجل بقاء أحد زوجين في مسكن الهش لإحصائه مرة أخرى.

كما أن طريقة أخرى التي اتخذتها السلطات بمنح العديد من المستفيدين منح مالية **70** مليون سنتيم على أن يقوم بإنجاز سكن جديد على نفس الأرضية أو بجانبها فقط يتم تسوية الحي و تخطيطه ، و هذا يسبب الانعكاسات النفسية و الاجتماعية لحي ككل الذي سوف لا يولد إلا عوامل التخلف و سحب البلاد خطوات إلى الوراء و أنها مناطق تعتبر أحزمة للفقر بل أحزمة ناسفة يمكن أن تنفجر في أي وقت ، و لا ننسى أنها كانت يوما ما وكر لإرهاب ، كما يجعلها تؤثر على الهشاشة الاجتماعية التي يعاني منها الآف من السكان هذه الأحياء التي تم إنجازها بدون دراسة فعلية.

و من خلال هذا **العرض يمكن إدراج مشروع البحث عن أبعاد السوسيوثقافية لظاهرة القضاء على السكنات الهشة ،نتيجة عموميتها وسعة انتشارها ، و كيف ساهمت في خلق فوضى حضرية ، و ترييف المدن ، و إعاقة التنمية المحلية ، زيادة على نشر الآفات الاجتماعية ، و أصبحت بؤر إجرام و التخلف، وصعوبة التكيف في الوسط الحضري كمرحلة من مراحل الإندماج.**

و تأسيسا على ما سبق تتحدد أسئلة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي

: إلى أي مدى استطاعت الدولة إعادة إدماج سكان السكن الهش في وسط العمراني الحضري ؟

هل فعلا تم قضاء على السكن الهش و مخلفاته الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية على الساكنة الحضرية؟

و **مجموعة من التساؤلات الفرعية كفرضيات** :

هل الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية تمهد في عملية تكيف الساكنة النازحة في الوسط الحضري؟

هل مدة إقامة الطويلة على حوافي المدينة لها تأثير في مرحلة التكيف النازحة مع الوسط الحضري؟

هل كان للوسط الحضري و السكن الجديد أثر في التكيف و الاندماج؟

هل للعوامل التنشئة الاجتماعية خاصة في المؤسسات التربوية أثر في عملية التكيف للنازحين في الوسط العمراني؟

هل انعدام التنمية المحلية في الأرياف عامل في تصاعد النزوح نحو المدن و مساهمته في فوضى العمرانية و إعاقة التنمية الحضرية ؟

أسباب و مبررات اختيار الموضوع

إن هدف أسمى لأي باحث اجتماعي هو الوصول إلى دراسة جوانب مشكلة البحث الذي هو بصدد دراسته ، و إن كان هدف المصطلح الاجتماعي هو رغبة في حد من معضلة المشكلة

الاجتماعية و محاولة تخفيف من أثارها كخطوة أولى نحو القضاء على العوامل التي ساهمت في تكوينها .

وقع اختياري للموضوع ، لأن الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية في قضاء على السكن الهش ، و إن كانت ناجحة في زوال تلك البيوت القصديرية التي شوهت المدن الحضرية ، إلا أنها لم تستطيع قضاء على الآفات الاجتماعية الموجودة في هذه الأحياء ، و لم تستطيع أن تدمج أفرادها في الوسط الحضري بل تم خلق فوضى اجتماعية و اقتصادية بين السكان الحضريين و القاطنين الجدد من السكان السكنات الهشة.

و منها يمكننا حصر الأسباب التي بموجبها قمنا بالدراسة على النقاط التالية:إن الموضوع القضاء على السكن الهش يُعد من بين أهم قرار السياسي اتخذته السلطات العليا للبلاد و على رأسها فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، ليس حد منه بل قضاء عليه نهائيا بحول سنة 2014 ، و لهذا أخذنا العينة من الميدان و هو **حي لاط ببلدية عين الحجر ولاية سعيدة** كأحد حلول التي اتخذتها السلطات المحلية و نخص بالذكر ما يلي :

- إن القضاء على السكن الهش بالمنطقة " **حي لاط ببلدية عين الحجر ولاية سعيدة**" و الذي أصبح تجزئة الحضرية بـ **350** سكن الحضري هو محور دراستنا الذي أتمنى أن يساهم في توضيح الجانب الأساسي من الدراسة .

و من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هو أهمية الإدماج الساكنة في الوسط الحضري من أجل الحد أو تقليل من الآفات الاجتماعية و الأمنية ، فإن كان فعلا السكن لائق هو مأوى الذي يحمي الفرد من الاعتداءات الخارجية و يسمح له بممارسة نشاطاته بكل حرية ، أن لا يكون هو مصدر لهذه لنشر الرعب و الآفات الاجتماعية على الساكنة الحضرية.

وصف المنهجية المتبعة و تقنيات البحث

أي بحث أكاديمي يعتمد أساسا على بناء منهجي على طريقة التخطيط المعماري جد محكم ومضبوط على حد قول "كلود بارنارد" حيث شبه الفكرة بالبذرة و المنهج بالتربة التي تنتج فيها ، إذ

كلما كانت شروط النمو متوفرة كانت نتائج أفضل"[1]. **حيث اتبعت طريقة انثروبولوجية** في البحث من اجل الوصول إلى حقائق موضوعية ، وهذه الطريقة أو الأسلوب أو الوسيلة تهدف إلى الوصول إلى المعلومات التي أريد الحصول عليها بطرق علمية و موضوعية مناسبة و من بين التقنيات أولها .

- **الملاحظة**

إن تقنية الملاحظة –المباشرة ليست حصرية لدراسة موضوع كهذا بل هي من أجل تقصي أرضية الوقائع الاجتماعية و ذلك بواسطة ترددنا المستمر للمنطقة المدروسة ، وقد لاحظنا كيف يعيش أفراد المنطقة التهميش و الإحباط و الفقر و البطالة و كذلك من أجل كسب ثقة زائدة من الأفراد الحي ، و جمع المعلومات اللازمة للموضوع ، إذ لم أبدأ الدراسة و تقديم الاستمارة إلا بعد أن أدمجت في وسطهم من أجل محاولة معرفة أسلوب نمط حياتهم ، و طول هذه الفترة أكتب كل صغيرة و كبيرة عنهم .

و لقد نقل لنا "كازانوف" أن مارسيل موس في كتابه "d'ethnographie Manuel" يرى أن علم الاثنوغرافيا يهدف لملاحظة المجتمعات من أجل معرفة الوقائع الاجتماعية Cazeneuve.j 1968,p 06 .

فملاحظتنا للواقع المعاش في الحي يوصلنا إلى معرفة أسباب التهميش و صعوبة الإدماج في الوسط العمراني.

- **المقابلة و الاستمارة**

تعتبر تقنية المقابلة البحث عن الأبعاد سوسيو ثقافية التي تستخدم أساسا للوصول إلى هدف الدراسة معرفة أسباب الابتعاد عن الوسط الحضري من قبل أفراد الحي و عدم الاندماج في الوسط العمراني الجديد.

و قد قمنا باختيار عينة متنوعة مكونة من **40** فردا و هي مقابلة مفتوحة حيث أقدم الاستمارة واضحة و جذابة من أجل أن يجيب عن أسئلتها و في نفس الوقت أتحدث معه مباشرة بالعفوية و

[1] L'idée c'est la graine, la méthode c'est le sol qui lui fournit les conditions de se développer de prospérer et de donner les meilleurs fruits suivant sa nature

أطرح بعض لأسئلة حتى لا يخرج المبحوث عن الموضوع و لا يشعر أنه في تحقيق ، و هنا كانت نتائج مذهلة إذ يستجيب المبحوث و يعبر عن كل مكبوتاته الداخلية بدون أي حرج.

المنهج الوصفي

مع اعتبار **الاتجاه الوصفي** أساسا للتحقيق ، فرض نفسه علينا طريقة **الملاحظة – المباشرة** كوسيلة موثوقة تماما في تعرف على الواقع المعيشي الفعلي للوسط الساكنة في السكنات الجديدة .

بعد تحديد منهجية الموضوع ، كانت لي خطوة ثانية و هي دراسة منوغرافية وصفية للمنطقة "**حي اللاط**" ببلدية عين الحجر ولاية سعيدة للتحقيق حول الظاهرة التهميش و الهروب عن واقع معاش فعلا في وسط العمراني الحضري، وكذلك بغية جمع كل معطيات الموجودة لتحليها لإتمام دراستنا.

حيث قمت بتحليل منوغرافية المنطقة " **حي اللاط**" ببلدية عين الحجر ولاية سعيدة ، و هي كتالي :

- ✓ تحقق من عملية الإحصاء الأولي ثم النهائي للسكنات الهشة .
- ✓ ثم كيف كانت عملية تخطيط لإزالتها و منح المستفيدين قرارات الاستفادة من الإعانة المالية المقدرة بـ **70** مليون سنتيم و قطعة أرض مساحتها 120م2.
- ✓ و بدأ عملية تخطيط على نفس الأرضية و كيف كانت عملية عن طريق تفاهم مباشر مع السكان و إزالة السكن الهش
- ✓ ثم بدأ عملية إنجاز السكن اللائق و عملية التهيئة الخارجية.
- ✓ سبب بقاء عديد من السكنات الهشة قائمة إلى يومنا هذا و حلول المقترحة.

✓ أسباب تدهور الأمني في المنطقة و انتشار أوكار الفساد و الآفات الاجتماعية رغم إزالة أغلب السكنات الهشة التي كانت سبب في وجودها.

مع وصف كل معطيات الموجودة في المكان الدراسة و التهميش الاجتماعي و فقدان المرافق العمومية التي تؤثر في عملية الاندماج الفعلي في وسط الحضري العمراني الجديد التي سوف تقودنا في نهاية للتوصل إلى نتائج الدراسة.

المنهج التحليلي

إن كل المعطيات التي لاحظنها و المقابلات الغير مباشرة التي تم إجرائها تتطلب انتهاج المنهج التحليلي ، إذ أن نوعية موضوع الدراسة يتطلب **اختيار المنهج التحليلي** الذي تفرضه بالضرورة دراسة أثنوغرافية ، و الذي يفرض إتباع الطريقة الانثروبولوجية في البحث الميداني ، و على ضوء هذا البحث يمكننا أن نوضح أهم الأبعاد السوسيوثقافية المؤثرة على ظاهرة عدم إدماج السكان السكن الهش في وسط الحضري.

اختيار العينة و خصائصها

تم دراسة أمكنة البحث من جغرافية المكان حيث ترددت على مسامعنا عدة مفاهيم من سكان المكان عن التهميش و انعدام المرافق العمومية رغم أنهم في نفس النسيج العمراني الحضري ، و في مقابل يشكو الساكنة الحضرية من ازدياد عمليات السرقة و انتشار الرهيب للآفات الاجتماعية التي أثرت على تربية أبنائهم و سلوكياتهم من الأفراد السكان (السكنات الهشة سابقا) رغم أنهم أنجزوا مساكن جديدة .

و تم إختيار العينة بطريقة عشوائية ، و هي في حقيقة لا تمثل ما هو موجود ، لكنها لها مميزات التي تأثرت من عامل التهميش و نظرة الاحتقار لحي من طرف أفراد الأحياء المجاورة الحضرية .

و تشمل عينة البحث على أربعين مبحوثا حسب عدد الاستمارات التي تمت الإجابة عليها ، و تتوفر فيهم كل المتغيرات و العوامل المرتبطة بالموضوع البحث ، و يتضمن المجال البشري مواطنين قاطنين في المنطقة المدروسة ، و من يعانون من عدم الاندماج و التهميش و التحقير النفسي.

- **متغير السن**

السـنـــــــة	الرجال	النساء	المجموع
من 30 سنة إلى 44	09	02	11
من 45 سنة إلى 55	24	01	25
من 56 و ما فـوق	04	00	04
المـــــــجموع	37	03	40

- **متغير إقامة الأصلية**

الإقامة الأصلية	الرجال	النساء	المجموع
الريـــــف	35	03	38
المدينـــــة	02	00	02
المـــــــجموع	37	03	40

- **متغير سنة الأولى لإقامة**

السنوات	الرجال	النساء	المجموع
من 1984 إلى 2005	02	00	02
من 2006 إلى 2012	18	03	21
من 2013 إلى يومنا هذا	17	00	17
المـــــــجموع	37	03	40

- **متغير المستوى التعليمي و الثقافي**

المستوى التعليم	الرجال	النساء	المجموع
الأمية	13	00	13
الابتدائي	04	00	04
المتوسط	08	03	11
الثانوي	07	00	07
الجامعي	00	00	00
تعليم التقليدي الزاوية	05	00	05
المـــــــجموع	37	03	40

أهمية الدراسة

إن أي دراسة أكاديمية لها أهميتها ، التي يسعى الباحث من ورائها التوصل إلى نتائج حول تساؤلاته ، وذلك باستخدام كل طرق البحث العلمي و بموضوعية ، إذ أن هدف البحث العلمي في علم الاجتماع هو سعي إلى تحقيق هدفين **أولهما نظري** ومن خلاله التعرف على طبيعة الحقائق الاجتماعية و النظم و أسباب المتسببة في وجود هذه الظاهرة السكن الهش و نتائج التي نتجت من جراء الإجراءات التي اتخذتها السلطات في حد منها و انعدام التجانس بين الأحياء المدينة و الأحياء الجديدة التي تم انجازها لهذا الغرض أما الثاني هو العلمي هو الاستفادة من وضع خطة علمية سليمة للوصول إلى توافق لأسس و القوانين الخاصة بالسكن العمراني و إدماجه في الوسط الحضري،و ذلك من أجل الوصول إلى توفير بيئة الصحة السليمة للساكنة.

كما تكمن أهمية الدراسة في معرفة أحد الظواهر الاجتماعية واقعية تتمثل في صور سوسيو اجتماعية و ثقافية ميدانية للسلوكيات الأفراد و تأثيرها على الآخرين.

و يتضح هدف الرئيسي هو توضيح عامل التهميش و انعدام التنمية في الأرياف و المناطق المعزولة في استمرار عملية انجاز البيوت الهشة ، كما أن كل الحلول التي اتخذتها السلطات في هذا الشأن و عواقبها على الساكنة الحضرية .

سوف نوضح من خلال هذه الدراسة أهمية أخذ بدراسات الميدانية لعلم الاجتماع من اجل الحد من ظاهرة الهجرة و نزوح نحو المدن و البناء السكن الهش على حواشي المدن الحضارية ، كما سوف تتضح أهمية في دور التكييف الوضع الاجتماعي لهذه الأحياء المنجزة و إدماجها مع الوسط الاجتماعي الحضري المدني.

تحديد المفاهيم الأساسية

- ✓ **السكن الفوضوي ، السكن الهش ، السكن القصديري ، السكن الغير اللائق** يصعب إيجاد مفهوم خاص بكل منهما إذ كلاهما يعبر عن وجود السكن دون معايير اجتماعية للحياة و عدم توفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية بإضافة لعدم توفر شروط الراحة و الصحة و الأمان ، إذ كل سكن الفوضوي هو السكن الغير اللائق أو السكن العشوائي أو السكن من الصفيح بشكل

شكل دقيق يرتبط بعدة عوامل منها ما هو مرتبط بظروف النشأة ، و نوعية البناء وجودته و منها ما هو مرتبط بالتجمعات السكانية التي يكونها ، لكن على العموم يعتبر سكنا فوضويا أو سكنا عشوائيا كل سكن لا يخضع للقوانين و المعايير المعمول بها في مجال معين مثقل مجال البناء و التعمير ، كما يختلف السكن العشوائي من دولة إلى أخرى و من المجال الحضري و المجال الريفي القروي في نفس الدولة ، يتم إنجازه من بقايا مواد خام من صفيح أو خشب رقائقي أو بلاستيك و أحيانا من الطوب .

- ✓ **المدينة** : تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني و مع اختلاف نمطها ذلك راجع إلى الاختلاف في المراحل التاريخية و الاقتصادية التي قطعتها الإنسانية ، صعوبة تعريفها ، رغم أن العديد من العلماء الاجتماع يدركون ما معنى المدينة لكن لا أحد قدم لنا تعريف شاملا لها ، لأنها ظاهرة شاملة معقدة و متفاعلة و متشابكة و لكل واحد وجهة نظر في تعريفها ، غير أنها عرفت في كثير من الحالات عدة اصطلاحات قانونية عن طريق إسم المدينة بالوثيقة قانونية صادرة عن السلطة و فق معايير معينة [1] .

- ✓ **الهجرة** : يقصد بها زيادة النمو السكاني غير الطبيعية ، و هي ظاهرة جغرافية معروفة من قدم و تميز بها الإنسان بحثا عن ظروف أحسن للعيش خاصة ارتبطت قديما ببحث عن الماء ، و تعتبر هجرة من أكثر التغيرات السكانية الإنسانية صعوبة في تحديد تعريف شامل لها ، و يقصد بها على عموم انتقال الأفراد من منطقة جغرافية معينة إلى منطقة جغرافية أخرى من أجل الإقامة الدائمة ، و ذلك بدافع رد فعلي فردي للظروف الاجتماعية و الاقتصادية و حتى عوامل الأسرية .

- ✓ **النزوح الريفي** : هو ظاهرة طبيعية موجودة في كل العالم ، و قد تناولها الكثير من الدراسات ، وهي الهجرة السكان الريف نحو المدن ، و هي تأمل فيما إذا كانت الهجرة فعلا أم رد فعل ، و هل هي فعل فردي أو فعل مجتمعي ، و الهجرة الريفية هي رد فعل نتيجة أوضاع المجتمعية و انعدام التنمية المحلية ، بدأت بعد ظهور الصناعة في المدن و حركة التنمية و ذلك بغرض العمل في

1 .حسين رشوان عبد الحميد "مشكلات المدينة" دراسة في علم الاجتماع الحضري ، مكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2002 ص 05

مصانع ، و بداية الظاهرة اتخذت كقرار فردي و ليس كقرار مجتمعي حتى أصبحت متغيرا تابعا و إن كان له أثر على منطقة المهاجر منها.

- ✓ **التكيف الاجتماعي** مشتق من علم البيولوجيا ، حيث يقصد به توافق الكائن العضوي مع بيئته ، و أثناء عملية التكيف يمكن أن يحدث تعديل في نشاط الكائن العضوي لكي يتلاءم مع البيئة المتغيرة ، لهذا عندما تم استخدامه من طرف علماء الاجتماع ظل يحمل نفس المعنى التوافق و التلاؤم.[1]

- ✓ **إندمج** ، هو أن المدمج تعرض فعلا لاندماج لكن بمحض إرادته بدون فاعل و بدون قوة ، و هذا يبن أن عملية الإندماج لم تكن بفعل قوة خارجية و هي تحصيل حاصل نتيجة تفاعل بين الأفراد مع المجموعات من الأفراد آخرين أو بفعل تجاوب الأفراد مع القانون أصلا ، و هذا يبن تجاوب إيجابي لأفراد لعملية الإدماج.

- ✓ **التوافق** : و يقصد به قدرة الفرد على التأقلم و التكيف السليم بيئته المادية و الاجتماعية في شتى صورها، البيئية ،و الأسرية ،و المهنية والدراسية و الثقافة الدينية.

- ✓ **الاندماج الاجتماعي** : مفهوم ينشئه المجتمع و جماعته بهدف انتقال الأفراد و الجماعات من حالة المواجهة الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و الصراع مع الحياة بصفة عامة ، و هذا الاندماج يمر بثلاث مراحل أولى هي عملية التضامن الاجتماعيSolidarité Sociale. و العملية الثانية التكيف الاجتماعي Adaptation Sociale ثم الاندماج الاجتماعي Intégration Sociale

- ✓ **السكن** : كلمة مأخوذة من السكينة و الطمأنينة أي أن المسكن هو المكان الذي يوفر السلامة و الأمان و الطمأنينة و يعرفه المنجد الفرنسي LE PETIT ROBERT هو من يمنح متقدمه الراحة للإنسان زيادة على الأمان فهو يؤثر في صحة الفرد و بالتالي في إنتاجيته و على حالته النفسية .

- ✓ **المجال السكني** : هو مكان المخصص للنشاطات (الراحة الاجتماعية) و تمتد إلى النشاطات العمومية التي تحقق التبادل الاجتماعي و التجاريو الخدماتي و تساعد على التكيف مع الوضع المعماري الذي يضمن صحة الاندماج في الوسط المجتمعي ، و يتكون المجال السكني من

1 . أ. خسري خريف " مدخل الى الاتصال و التكيف مخبر علم الاجتماع جامعة قسنطينة 2005 ص 31

المساحة السكنية (الإطار المبني ، و المساحات التابعة له و المساحات الخضراء و الطرقات و الأرصفة) ، كما تعتبر المساحات المخصصة لنشاطات المدمجة و المكملة للسكن و العمران و الحي من الحدائق و ملاعب الجوارية و محلات التجارية كلها الجو التفاعلي بين أفراد المجمع السكني لانصهار و الاندماج في وسط السكاني ككتلة واحدة.

- ✓ **الخطة السكنية:** هي توزيع الأراضي بغرض لإنجاز المساكن على المواطنين بسعر معقول رمزي باعتبار أن المواطن له حق في السكن و بغرض السياسة العامة للدولة للقضاء على مشكلة قائمة.

- ✓ **ترييف المدن** : ظاهرة اجتماعية تعرف بأنها التأثير الذي أصاب المدن الحضرية من الجراء بناء مساكن فوضوية على حوافي المدن دون تخطيط ، مما أثر على الحياة السكان الحضرية و أريفه المدن فكرا و أخلاقا و خلق فوضى أخلاقية بين أوساط الساكنة الحضرية.

- ✓ **التنمية الريفية** Développement rural، بمعناها المتداول اليوم له علاقة وطيدة بمفهوم التنمية المستدامة و التنمية البشرية التي تنطلق من الإنسان كمحور لكل عمل تنموي من خلال تثمين قدراته وتوسيع خياراته و تقوية كفاءاته من أجل أن يسير فاعلا ايجابيا في العملية التنمية الريفية و مندمجا بشكل فعال و ايجابي في محيطه السوسيوثقافي و الاقتصادي الحضري.[1]

- ✓ **التنمية** في معناها العام هي عملية تغير سواء عمليو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو بشرية

- ✓ **التحضر** : هو انتقال السكان من المناطق الريفية (الريف) إلى المدينة أو المراكز الحضرية و هنا يزداد عدد السكان في المدن.

1 . تركماني عبد الله "التنمية المستدامة و الأمن الإنساني في العالم العربية ، المرجع السابق

الفصل الأول

الدراسات النظرية ذات العلاقة

المبحث الأول : الإطار النظري

I. دراسات حول السكن الهش

II. دراسات حول الهجرة من الريف الى المدينة

الفصل الأول

المبحث الأول الإطار النظري

مقدمة :

إن تنامي ظاهرة السكن الهش و عدم التحكم الفعلي عليها ، كانت لها أثار سلبية على المديين القصير و البعيد ، و خاصة على مجال التنموي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، غير أن كل الحلول التي انتهجتها السياسة الوطنية الموجهة خصيصا من أجل الحد من هذه الظاهرة ، و ذلك بتأثير من المعطيات الساحة العالمية و المكرسة لهدف أسمى هو الحياة أفضل لإنسان استفادت الدولة الجزائرية من مساعدات المالية معتبرة من البنك العالمي للتنمية من اجل القضاء على السكن الغير اللائق أو كما يسمى السكن الهش ، سوف نتطرق لمفهوم السكن الهش و أسباب انتشاره بهذه الصورة المرعبة ، و أبعاد السوسيو ثقافية و للظاهرة على المجتمع بصفة عامة.

I. دراسات حول السكن الهش

1. مفهوم السكن الهش

ظل مفهوم السكن الهش إلى يومنا هذا ، يصعب تحديد تعريفا جامعا له بمعنى يفتقد للصفة الإجماع ، إذ أصبح أسم عرضي لكل الحالات التي يقاس عليها حيث تداول إسم السكن الهش على عدة اشتقاقات منها : السكن الغير اللائق ، السكن الفوضوي ، السكن الصفيح ، السكن الغير قانوني الأكواخ أما باللغة الفرنسية نرى تسميات مماثلة منها المتداولHabitat précaire ، spontané tissue ancient ، و هذا ما يعكس عدم وجود مرجعية عامة بين الفاعلين حيث نجد أصل الظاهرة في عموميتها و صفتها ، من ما هو مرتبط بظروف النشأة ، و نوعية البناء ، و ما هو مرتبط بالتجمعات السكانية التي يتم تكوينها ، كذلك في افتقادها إلى الشروط السلامة الصحية من انعدام قنوات الصرف الصحي ، و الطرق ، و التهيئة الخارجية ، المياه الصالحة للشرب ، و وجودها في كثير من الحالات على حوافي المدن و الأحياء العمرانية الحضرية الخارجية على المركز المدينة ، لكن عمومية أكثر تعتبر في سكن الهش أن كل السكن تم إنجازه بدون رخصة البناء أي لا يخضع للقوانين و المعايير المعمول بها.

إذن يمكن تعريف السكن الهش هو السكن الذي لا يخضع للقوانين و المعايير قانون البناء و التعمير ، و الذي يفتقد لأدنى الخدمات الأساسية من درجات الأمان و الراحة و الطمأنينة و الصحة و يفتقد لتهيئة الخارجية و تنتشر فيه كل الأمراض الاجتماعية من الجرائم و بيع الخمر و الأقراص المهلوسة و الدعارة إضافة إلى انتشار الأوبئة بصفة عامة كل الأمور التي يجب أن يفتقدها أي مجمع السكني الحضري ، حيث يتم إنجازها بشكل لا يتماشى مع النسيج العمراني الحضري للمدن و مخالف للقوانين التعمير و البناء و نجد هذا كله في تجمعات فوضوية على حوافي المدن في أغلب الولايات الوطن.

و هي تعتبر مناطق أو الأحياء غير قانونية" حيث تمثل كلمة غير قانوني أكثر من صورة منها:

- أن تكون ملكية الأرض التي تم إنجاز عليها هذه البيوت الهشة ملك للدولة و غير مندمجة في مخطط العمراني
- و قد تكون منطقة تتعارض أصلا مع البناء (بجانب الواد أو أراضي فلاحية)

- المباني السكنات الهشة كلها لا تتوافق مع معايير البناء و السلامة الأمنية سواء على صاحبها أو سكان المنطقة.

كما سبق القول بأن مفهوم السكن الهش يفتقد للصفة الإجماع حول مفهومه و محدداته ، حيث يصعب تحديد مفهوم له إذ يعرف أحيانا بإسم السكن العشوائي أو السكن الغير اللائق بشكل دقيق هو مرتبط بعدة عوامل منها: ماهو مرتبط

- ✓ بظروف النشأة، سنوات الاستعمار ، بعد الاستقلال ، بعد العشرية السوداء بعد كوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات ... نجد أسماء لأحياء حسب نشأتها.
- ✓ نوعية البناء و جودته ، نجد أحياء من الصفيح (اللاط) ، من الخشب و التبن مبلل بالتراب ، من الحجر و التراب ، الصفائح الحديدية المموجة ، البناء و الأسمنت المسلح ... نوعية البناء تطبع طابع الإنجاز باسمه حي الصفيح ، الحي اللاط ، حي كوباركي على إسم البراريك ...
- ✓ من يرتبط بالتجمعات السكنية التي يكونها مثل حي بلاتير في وهران ، أحياء شطيبوا تم تكوين تجمعات سكانية كبيرة أصبحت أحياء .

يعتبر السكن الهش كل سكن لا يخضع للقوانين و المعايير المعمول بها في المجال القانون التعمير و البناء ، و تختلف المعايير و القوانين من البلد إلى آخر كما تختلف السكنات الهشة الموجودة على حوافي المدن أو بداخلها على تلك الموجودة في القرى الأرياف.

تم اتفاق على أن كل البناء بدون رخصة قانونية هو خرق للقانون التعمير سواء على التعدي على الملكية العقارية ، و إن كان العقد عرفي تعتبر مخالفة تقنية المتمثلة في عدم الحصول على رخصة البناء و المخططات الهندسية.

و يخفي مصطلح السكن الغير اللائق أو السكن الهش حقائق واقعية متباينة وهذا ما جعل كثير يختلفون في تعريف " عبارة غير اللائق" أو السكن الهش ، و هو في حقيقة تعني وجود أنماط من السكن تفشت في جل المدن التراب الوطني بشكل رهيب استحوذت على أراضي الدولة و الخواص ، مما جعل اهتمام بها و اتخاذ في غالب قرارات سياسية لا تترجم إلى نص التشريعي و تنظيمي خاص بالسكنات الهشة..

لذلك اليوم لا نجد تعريفا وافيا للسكن الهش بسبب هو أن المشرع الجزائري لم يتصدى لهذا النوع من السكن من خلال نص تشريعي محدد له.

إذن يمكن تعريف السكن الهش كما يرى أستاذ عبد القادر القصير " بأنه عبارة عن تجمعات سكنية نمت وتوسعت بوضع اليد ، على أراضي الغير داخل المدن وغالبا على أطرافها ، لتبدو بشكل كتل متراصة من الأكواخ أو المساكن المؤقتة ، المبنية غالبا ن المهملات على أراضي خالية من الخدمات ، الماء ، الكهرباء ، القنوات الصرف المياه القذرة ... كما تفتقر للمرافق العمومية خاصة الصحية، و تقطنها طبقات المجتمع غالبا من الريفيين الذين نزحوا نحو المدن للعمل و العيش الأفضل،[1] و هذا التعريف يقودنا إلى استناد إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. أولها القانوني هو التعدي على الملكية العقارية (وضع اليد) و استغلالها في بناء
2. عمراني هو طبيعة الانجاز و استغلال المكاني ، الذي قد يكون مكان مخصص لإنجاز مرافق العمومية أو تجهيزات وفق الدراسات المخططات العمرانية
3. اجتماعي باعتبار أن طبيعة الحي سوف تخلف آفات اجتماعية على الحي نفسه و على المدينة و ساكنها

و يرى أستاذ فاروق بن عطية "بأن الحي العشوائي هو الحي المعزول في ضواحي المدن الكبرى ، و الذي أقيم فوق أرضية اختيرت خصيصا على أساس التخفي وعدم الظهور وليس على أساس امتيازاتها العمرانية ، حيث يتشكل الحي من سكنات هشة ، التي تكون محرومة من كل الضروريات الماء ، الكهرباء ، القنوات الصرف المياه ، و لا تدخل في دائرة التسيير أو اهتمامات الجماعات المحلية"[2]

أما الأمم المتحدة تعرف السكنات الهشة بأنها " أية المنطقة سواء كانت مدينة كاملة أو حي من أحياء المدينة يعاني نصف سكانها من شح في إمدادات المياه المحسنة و مرافق الصرف الصحي

1 . عبد القادر القصير" أحياء الصفيح في المغرب" بيروت دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1993 ص 09

2 . Frouk Benatia .Alger agrégat ou cité Alger SNED 1980 pp 77

المطورة أو بافتقارها للحيز المعيشي الكافي أو السكن الدائم أو ضمان الحيازة أو أية مجموعة مما تم ذكره"[1]

التعريف الإجرائي و من أجل اعتماد على تسمية واضحة و المحددة ، من بين كل تلك التسميات التي تم ذكرها ، فالرأي يستقر في دراستنا هذه على تبني تسمية السكن الهش كمصطلح أساسي ، و ذلك أراه الأنسب ، و بسبب تداوله على ضوء المعايير المحلي و الأكاديمي ، و للتفادي عدة تسميات المعتمدة من طرف السلطات الرسمية ، في ظل تواجدها في وثائق و ملفات برنامج الدولي للتنمية RHP .

إذن **السكن الهش** هو كل الهياكل و التجمعات التي تم أو يتم إنجازها بالمجهود ذاتي لساكنها ، على أرض ملك للغير سواء للدولة أو الخواص و بطريقة غير قانونية و في غياب التخطيط ، باستخدام الأسمنت و حجارة و في كثير من أحيان تكون من بقايا المواد المهملة من مخلفات التجمعات المحلية الموجودة ، و تكون في مناطق على حوافي المدن في غالب و محرومة من كل مقومات الحياة الإنسان الكريمة ، و توسعت و انتشرت و أصبحت أمرا واقعيا و حقيقة قائمة ، و يسكنها فئات سكانية تتباين مستوياتها السوسيو مهنية ، أغلبهم من الريف .

و أضيف إن كان الهدف من وراء النزوح و بناء السكن الغير قانوني أو اقتناء سكن في هذه الأحياء الغير المخططة التي تسمى بالسكنات الهشة هو البحث عن العمل للحياة أفضل قد أصبح اليوم الهدف هو الحصول على السكن في إطار برنامج القضاء على السكن الهش و هذه الحقيقة لا مفر منها.

و يخفي مصطلح السكن الهش حقائق متعددة و متباينة و متداخلة بين السكن الغير اللائق ، و هذا للوجود أنماط من السكن انتشرت في ربوع الوطن بشكل غير عادي خاصة المدن الكبرى ، و هذا ما جعل السلطات العليا للبلاد أن تتخذ قرار سياسي بالقضاء عليها بنهاية سنة 2014 و ذلك بصدور نصوص تشريعية و تنظيمية .

1 . مجلة الأمم المتحدة " تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009

و بعد هذا العرض حول كل تعاريف التي مر عليها مفهوم السكن الهش سوف نتطرق إلى لأهم أسباب السكن الهش.

2. أسباب انتشار السكن الهش

إن الظاهرة سببت عراقيل جمة للتنمية المجتمع ، و أدت إلى مشاكل بنيوية إذ تعتبر هذه الأحياء أحزمة الفقر و البؤس و المشاكل الاجتماعية التي تحيط بالمدن خاصة المدن الكبرى ، إذن يجب الوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها و زيادة انتشارها متسارع.

- لا ينكر احد أن هذه الظاهرة ترجع إلى الفترة الاستعمارية ، وذلك بسبب السياسات الاستعمارية في المجال الحضري المرتكزة على التمييز بين السكان الأصليين و المعمرين ، و المدن تم تشيدها وفق المعايير الأوربية ، و بقى الشعب على حوافي المدن ، و بعد الاستقلال بذلت الدولة جهود كبيرة من أجل تحسين ظروف المعيشة ، و تم إنجاز 100 قرية اشتراكية من أجل حد من ظاهرة النزوح بسبب العمل بالمصانع بالمدن ، غير أن هذا لم يقضي كلياً عليها ، إلا أن ظروف الأمنية في سنوات العشر (التسعينات) من القرن الماضي ، زادت ظاهرة أكثر بسبب الأمن"إذ لعب العامل الأمني في الفرار الإجباري لأكثر من 3.450 مليون/ ن من القرى و الأرياف صوب المدن و التجمعات الحضرية ".

و مع بداية سنة 2009 بدأت الجهود الدولة بقرار سياسي من رئيس الجمهورية بقضاء التام على السكنات الهشة، و هنا ظهرت طفيليات من كل مكان سواء الأرياف أو المدينة و بدأت المتاجرة في السكنات الهشة و بنائها من أجل ظفر بسكن اجتماعي بعد إحصائه من طرف اللجان الإحصاء .

كما يعتبر السكن الهش أو الغير القانوني تعبيرا عن التغييرات التي مست النسيج الاجتماعي الحضري ، فهو يعم و يهم كل من الطبقة الوسطى التي غالبيتهم من المدينة ، و سبب ظهور هذه الظاهرة كنتيجة لحركة السكان داخل المدينة و ليس للهجرة الريفية وحدها ، و ذلك الناجمة أساسا في تدهور مستوى المعيشي و قانون استفادة من السكن الاجتماعي الذي حدد الدخل بـ 23.000.00 دج رغم أن الدولة زادت في الدخل الفرد سنة 2008 و لم تراجع القانون توزيع السكن الذي يعود إلى سنة 2000 .

كان سبب ظهور هذه السكنات الهشة بالمدينة عين الحجر منذ الثمينات القرن الماضي ، و من بين أهم الأسباب هو **غياب الرقابة السلطة المحلية في اتخاذ آليات القانونية في مجال القانون التعمير** ، و ثانيهما **هو وجود هذه المنطقة (المدروسة) التي تعتبر منطقة غير صالحة لإنجاز أي مشروع عليها لوجودها بين واد خطير و أرضية حجرية** إذن هذه نقطتين التي سهلت على الساكني السكنات الهشة البناء دون أي إزعاج.

سوف نتطرق لأهم الأسباب انتشار ظاهرة البناء السكن الهش

- ✓ **النزوح الريفي** : كان الاستعمار أحد الأسباب في تهجير السكان لإتباعه سياسة الأرض المحروقة ، و حرمان السكان من إقامة في الأرياف بسبب مساعدتهم للثورة التحريرية ، غير أنه بعد الاستقلال ازدادت الظاهرة في انتشار من أجل العمل و تحسين ظروف المعيشة و التقرب من المدن الحضرية لاستفادة من كل المرافق الموجودة فيها خاصة الصحية و التعليمية ، و تأسيس الشركات الوطنية التي كانت في حاجة إلى يد عاملة .

غير أن فشل السياسات الحكومات المتعاقبة من الاستقلال إلى يومنا هذا في حل مشكلة السكن و التنمية المحلية خاصة التنمية الريفية ، جعل النزوح نحو المدن أكثر مما كان خاصة بعد النمو الديمغرافي خاصة في الأرياف التي تعرف نسبة مواليد كبيرة ، زادت الظروف الأمنية في التسعينات الطين بله ، من أجل أمن تم نزوح العديد من القرى المداشر نحو المدن الآمنة ، غير أنه بعد قانون المصالحة و استتباب الأمن بصفة عامة في كل ربوع الوطن رفض الكثير العودة إلى مناطقهم الأصلية و سمحوا في ممتلكاتهم رغم تعويضهم و تدعيمهم ماديا بسكنات ريفية و تدعيم فلاحي من الأبقار و الأغنام و

الطيور غير أن أغلب مكثوا في سكناتهم الهشة مما سببوا للسلطة مشاكل و هي اليوم تحاول إيجاد حلول لهم.

- ✓ **أسباب ديمغرافية** : زيادة عدد سكان الحضر في مدينة نتيجة زيادة الطبيعية للسكان ، لنمو الديمغرافي السريع ، لم يواكب سياسة الدولة المنتهجة في السكن كما أن زيادة الديمغرافية في الأرياف كانت سبب في نزوحهم نحو المدن للعمل للتحسين ظروفهم الاجتماعية.
- ✓ **افتقار التنمية الريفية** : إن إتباع السلطة للسياسة المركزية في اتخاذ قراراتها و اهتمام بالمدن الساحلية و الداخلية ، و إهمال الريف لمدة الطويلة خاصة بعد إلغاء المزارع النموذجية ، الكثير منهم من باع كل العتاد الذي استفادة منه ، و الأرض و هاجر نحو المدن ، كما أن عدم وجود المرافق العمومية خاصة الصحية و التعليمية جعل الكثير يقرر الهجرة من أجل تعليم أبنائه و علاج.
- ✓ **المراقبة العمرانية** : غياب الرقابة الإدارية للجماعات المحلية رؤساء البلديات و عدم تطبيق آليات الردع من الهدم و متابعة القضائية التي يسمح به القانون التعمير و القانون البلدي ، و إتباع السياسة الهروب إلى الوراء ، و استغلال هؤلاء السكان السكنات الهشة في الانتخابات ، و ابتزازهم من أجل استفادة من مزايا غير قانونية و تهديدهم بالطرد في حالة عدم الامتثال لأوامرهم ، كما أن المراقبة العمرانية من طرف مديرية السكن و التعمير و مفتشي التعمير و الشرطة التعمير .
- ✓ **أسباب تنظيمية**

غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر على معالجة إشكالية السكن بصفة عامة عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في الأراضي أو المناطق الواقعة على حدود المدن و عدم إتباع سياسة التخطيط لأفاق المستقبلية للقضاء على أزمة السكن.

أصبحت هي طريقة وحيدة لاستفادة من السكن ، بعد حرم القانون عديد من استفادة من السكنات الاجتماعية و غلاء الأصناف الأخرى.

قصور دعم الدولة لقطاع السكن في المدن دون القرى و الأرياف الذين هم السبب الرئيسي في ظاهرة السكن الهش ، و عدم توفير إسكان شعبي اقتصادي ملائم لذوي الدخل المحدود بعد أن تم زيادة في الأجور و لم يتم تغيير قانون استفادة من السكن الاجتماعي.

كل هذه الأسباب و أسباب أخرى كانت وراء ظهور و انتشار هذه الظاهرة التي أثرت بطريقة مباشرة على الصورة المدينة و شوهت المحيط الحضري ، و خلقت صعوبة حتى في تسيير المرافق العمومية المتواجدة في المدن بسبب اكتظاظ الساكنة و ارتفاع الكثافة السكانية ، و حتى تكديس التلاميذ في المدارس في شتى الأطوار خاصة الابتدائي و المطاعم المدرسية ، و انعدام كل الضروريات الحياة الكريمة في هذه الأحياء سبب انحراف جل شبابه بسبب الفقر و البطالة و التهميش و عدم التكيف مع الوضع الحضري للمدينة مما خلق عقلية الانتقام من الوضع ضد ساكنة الحضرية ، و هذا ما نلاحظه يوميا من سرقة ، و نهب ، و تكسير المرافق العمومية ، و التجمهر أمام المقرات الحكومية ، و عدم طاقتهم على تحمل التهميش و تسميات التي ينسبونها لهم من "متشردين ، فوضويين ، رعاة (كلمة عروبية) القصد من ورائها عدم التحضر ....

لكل هذه الأسباب و ما خلفت تسعى الدولة الجاهدة إلى القضاء كلياً على هذه السكنات الهشة بشتى الطرق ، الهدم و الترحيل ، إعانة المالية للبناء ، حسب كل منطقة ، لكن لم تحسب ما سوف يسببه عدم تكيفهم مع الوضع بسبب تمسكهم بتقاليدهم الأصلية ، و حياتهم الريفية.

كما أن السلطات لم تراعي على العقار الذي سوف يتم إنجاز بناءات الفردية عليه سوف يستهلك مساحة الكبيرة ، و هذا ما يسمى بإتباع التنمية المستدامة التي هي تطوير الأرض و المجتمعات و كذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر **بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة** على تلبية حاجاتها ، إذن الأجيال القادمة هل تم تفكير فيها فعلا ؟

- إذا كان العامل الأول هو عجز الدولة في توفير السكن لائق لشرائح متوسطة الدخل من المواطنين ، و إن كانت الدولة رصدت مبالغ ضخمة لذلك إلا أن سوء التوزيع السكن و تواطؤ اللجان الإحصاء مع المواطنين إذ إن الأزمة السكن تبدأ بمجرد الانتهاء من ترحيل العائلات المنكوبة ، و

منها تواطؤ العديد من العائلات مع أخرى في غالب تكون بينهما قرابة فيكون أخر يوم للمرتحل هو أول يوم للعائلة القادمة ، و هنا نكون في دائرة لا تنتهي.

و هذا دون أن ننسى تواطؤ اللجان الإحصاء معهم و من خلال العديد من تحقيقات الميدانية تم إثبات ذلك ، و كذلك البيع هذه السكنات الفوضوية بمبالغ خيالية و معها بطاقة الإحصاء.

- إن عدم وجود مخططات تنموية معتمدة لكل المناطق الريفية و الصحراوية و المركزية القرارات السلطة أحد أسباب تزايد النزوح نحو المدن.
- عدم قدرة الجهات ذات الاختصاص على مواجهة الطلبات على السكن و حل كل الإشكاليات القائمة
- عدم اعتماد على مخطط إسكان اقتصادي شعبي لكل الفئات المجتمع
- إن تركيز التصنيع في المدن و عدم اعتماد مدن صناعة منفردة ، خاصة بعد خلق مؤسسات المصغرة لوكالة الدعم و التشغيل الشباب **ENSEJ** و مشاريع خاصة بالتأمين عن البطالة **CNAC** ، حيث يفرض على الفرد القروي مزاولة نشاطه بالمدينة ، لأن القرية تفتقد إلى تنمية و الزبائن للمؤسسته خاصة إذا كانت استهلاكية .
- تكوين أنسجة حضرية متفرقة ناتجة عن التمدن المفرط و انعدام الانسجام في المباني مع نقص في الأراضي المخصصة لذوي الدخل المتدني ، كما أن وجود أراضي بمساحات كبيرة لم يتم تخصيصها للبناء بحجة عدم دمجها في مخطط العمراني **PDAU** ، و عدم إنجاز دراسة حول مخطط الشغل الأراضي POS ،
- كما أن انعدام دراسات و مخططات شاملة مخصصة لاستغلال هذه الأراضي الواقعة خارج محيط العمراني لإنجاز مساكن و مرافق العمومية في القرى.
- إن إهمال و تقاعس من الأجهزة الأمن العمراني و مصالح البلدية و التعمير في مراقبة البناء الفوضوي كان أحد أسباب في زيادة انتشاره.

- كما يعتبر عامل تجاهل جُل رؤساء المجالس الشعبية لهذه الظاهرة و عدم تطبيق الصارم للمخالفات و إصدار قرارات الهدم بسبب المحسوبية و استغلالها في كل الحملة الانتخابية خاصة و أنها معامل هام في تغيير الموازين الانتخابية.

- و يعتبر غياب التكوين التقني و القانوني للمنتخبين مع مسؤلي القطاع و تجاهل بعض رؤساء المجالس الشعبية قانون التعمير و تسخير هذا القطاع من أجل تحقيق أغراض ذاتية و أهداف شخصية و حزبية ضيقة في مناسبة الانتخابات دون مراعاة للمصلحة العامة و فائدة الصحة و الأمان للساكنة و النسيج العمراني.كما لا ننسى أن غياب التعاون و التنسيق مع كل الجهات المتدخلة في ضبط مخالفات التعمير خاصة مفتش التعمير و الشرطة التعمير، و انعدام بمراقبة الفعلية اليومية و للفرق الضبطية المخصصة لهذا الشأن و اعتمادها على متابعة الوثائق و المستندات دون المراقبة في عين المكان و مباغتة، و عدم تطبيق الصارم للصلاحيات المخولة للرؤساء المجالس الشعبية في قانون التعمير و البناء **90/25** ، و تطبيق قرارات الهدم و اكتفاء فقط بإعذارات و محاضر المخلفات الصادرة عن مفتش التعمير و متابعة القضائية دون الهدم.

- عدم الإسراع في هدم السكنات الهشة التي استفادة أصحابها من السكنات أو قطع أراضي للبناء ، مما جعل هذا التأخر في التصرف فيها سواء ببيعها أو منحها لأحد أقاربه.

- غياب تحديد المسؤوليات و توضيح مسؤولية على كل قطاع خاصة فرق الإحصاء التي تتلاعب بها ، و حتى رؤساء المجالس الشعبية التي مارست البزنسة فيها ، و إن تحديد المسؤوليات يقضي على الفساد .

كل هذه العوامل و ما أكثرها كانت و لا تزال سبب في انتشار السكنات هشة تشوه المدن الحضرية ، و التي تحولت إلى سرطان حقيقي أرهق كل الحكومات المتعاقبة على مر **56** سنة ، و تؤكد الإحصائيات بأن عدد السكنات الهشة في تصاعد رهيب أكثر مما تعده الأرقام الرسمية مصدر رئيس المجل الوطني للخبراء و المهندسين المعماريين.

إذن استمراره و وجوده يسبب مشاكل جمة للدولة كسلطة و كأفراد لهذا سوف نتطرق في نقطة الثالثة أن الأبعاد سوسيو ثقافية لهذه الظاهرة التي يجب تضافر كل الجهود من أجل القضاء عليها نهائيا و إدماج أفرادها في وسط الحضري.

3. أبعاد السوسيو ثقافية للظاهرة السكن الهش

أكد السيد عبد الحميد بوداود رئيس المجلس الوطني و المهندسين المعماريين الجزائريين إن "عدد السكنات الهشة في تصاعد رهيب أكثر من مما تعده الأرقام الرسمية"، كما دعا لدى استضافته في وكالة الأناضول إلى "التكفل بهذه السكنات الهشة على مستوى كل البلديات لتسهيل عملية تحديد الاحتياجات المادية اللازمة لهدم أو إعادة تأهيل أو تثمين تلك الوحدات" في مقابلة صحفية مع جريدة الشروق الوطنية رقم عدد 1455 جوان 2016

كما لفت السيد عبد الحميد بوداود إلى سكن البنايات الهشة يتراوح بين **4** و **5** ملايين نسمة مشيرا إلى أن الظاهرة "تمس كل بلديات البلاد **1541** و لا تستثني منها واحدة".

إذن إذا كانت أسباب انتشار السكن الهش هي نفسها في كل البلديات الوطن ، فإن الأبعاد السوسيو ثقافية للظاهرة يطبق أحكامها على كل البلديات الوطن ، و هذا ما يُشكل خطر متنامي إلى ما بعد قضاء على السكن الهش و ترحيلهم إلى مساكن جديدة ، سوف نحاول إعطاء الأبعاد هذه الظاهرة في طابع سوسيولوجي و ثقافي و القانوني و الإداري و البيئي.

أصبح السكن الهش ظاهرة غير رسمية وواقعية في البلاد ، و يترتب على انتشارها الرهيب العديد من الأبعاد منها القانوني و السوسيولوجي الثقافي و الإداري و البيئي نحاول التطرق إلى الأبعاد القانونية .

الأبعاد الظاهرة من الجانب القانوني :

أول شئ في أبعاد ظاهرة السكن الهش من جانب القانوني هو اغتصاب الأراضي الدولة أو القطاع الخاص بدون وجه حق ، و بطريقة فوضوية و بالتالي عرقلة الخطط السكنية سواء مخطط شغل الأراضيPOS [1] ، و مخطط التهيئة العمرانية PDEAU [2] ، و عرقلة الخطط الإسكانية و الاستثمارية للمنطقة لأن الأحياء تنشر في حوافي المدن على أراضي تكون في غالب ضمن المخططات العمرانية التي تم دراستها و مصادقة عليها في الأفاق المقبلة ، لهذا تعرقل البرامج المسطرة من طرف السلطة

1 Pos هو مخطط شغل الأراضي

2 PDEAU هو مخطط التهيئة العمرانية

اللامركزية خاصة في مجال التعمير و البناء و الهندسة المدنية ، و تكون هذه المواقع المخصصة للخطط الإسكانية و المشاريع التنموية و التجهيزات العمومية من هياكل الإدارية.

أما عن المشاكل القانونية فيجب أن تحدد قوانين خاصة و ضوابط تحكم الأراضي و ملكيتها و التصرف فيها، باعتبار أن الأراضي و خاصة الحضرية منها تعد من الموارد التنمية ، و لا بد أن تكون هذه القوانين محددة مع تحديد المسؤوليات الجميع من مسؤولي الجماعات المحلية و الوصاية ، و تطبيق أحكام القانون فورا دون تراخ ، لأن جُل الأحياء العشوائية منتشرة فوق الأراضي الدولة و هذه أصلا تمثل عقوبة التعدي على الملكية الدولة.زيادة على عرقلة الحركية العمرانية، و عدم إمكانية تطبيق أحكام قانون التعمير و ضبطية القضائية في مجال العمران بكل بساطة لأن السكن فوضوي بدون وثائق حتى الهدم يتطلب المجهودات كبيرة من السلطات المحلية لإزالة كل الآثار مترتبة عن ذلك.

الأبعاد الظاهرة من الجانب السوسيولوجي الثقافي

يتمثل أول أبعاد الظاهرة من الجانب السيولوجي هو كل تلك الظواهر الفقر و الظلم الاجتماعي ، إذ لا يخرج من هذه الأحياء إلا المجرمين و اللصوص و بائعي الخمور و المخدرات و أوكار الفساد ، ، أصبحت في السنوات الأخيرة أرضية خصبة للتطرف و نشوء الأفكار الدينية المتطرفة و منها كثيرا ما تم تخطيط للهجمات الإرهابية و أصبحت هذه الأحياء تتعرض للتفتيش و المراقبة الأمنية يوميا مما عكر الحياة القاطنين.

و أصبحت تهدد أمن و طمأنينة الأحياء الحضرية للمدن ، و تضر الفئات المراهقة من سكان الحضريين خاصة بيع المخدرات و الأقراص المهلوسة و البيوت الدعارة مما كانت سبب في انتشار مرض الإيدز في كثير من الأحياء المتواجدة على مستوى الوطني ، و حتى وجود الأسلحة الغير مرخصة.

كما أن انعدام الخدمات في هذه الأحياء و اعتماد على الخدمات الموجودة في المدينة من مواصلات و علاج و تعليم و المرافق العمومية ، عكر الجو على الساكنة الحضرية من كثرة الضغط على هذه المرافق التي أصبحت تستقطب أكثر من طاقتها ، و قد ترتبت هذا النفور من الفاطنة

الحضرية إلى أخذ السكان الفوضويين إلى توفير الخدمات بأنفسهم بالحفر الآبار الارتوازية و نشر الصهاريج و بيع الماء عن طريق الجرار و صهريج دون مراقبة تطهير ، و سرقة الكهرباء من المرافق العمومية المجاورة لإحياء أو من بعض السكان المجاورين مما يزيد من الطاقة الكهربائية المحددة لكثافة السكانية القاطنة.

اعتماد على الطب الشعبي و في كثير من أحيان يتم وقف أبنائهم من الدراسة من أجل العمل للسد حاجتهم و عدم تكييفهم مع الأفراد المدن في المدارس و هذا ما يدل على عدم القدرة على الاندماج في المجتمع الحضري و تحدث كثير من الحوادث سواء التسمم الأكل نتيجة عدم وجود الثلاجات في غالب ، استعمال الشعوذة و الطب الشعبي في وصفات الطبية كثيرا ما يصل أثره إلى وفاة ، و ما يزيد الطين بلى هو إرهاق السلطات المحلية في مجال النظافة ، و إرهاق السلطات الأمنية في التحكم في الوضع و فرض النظام العام و السكينة و الطمأنينة.

الأبعاد الظاهرة من الجانب الإداري و البيئي

إن وجود هذه الأحزمة من السكنات الهشة على حوافي المدن ترتبت عنها أبعاد إدارية و البيئية ، هو صعوبة التحكم في انتشار الرهيب للظاهرة من ناحية التسوية الإدارية ، إذ أصبح وجودها واقعة قانونية على السلطات المحلية يجب إيجاد حلول سريعة المدى ، إذ وجودها على أراضي الدولة أو الخواص جعل السلطات المحلية في عجز في تسوية الإدارية إلا بتدخل السلطة المركزية للتسوية ، إذ كثيرا ما حدثت كوارث طبيعية كالفيضانات على هذه الأحياء المتواجدة على حوافي الوديان ، مما صعبت الأمور على السلطة ، كما أن إزالة الأضرار يكلف كثير يفوق قدرة الجماعات المحلية لهذا كانت الحلول هو تدخل السلطة المركزية بالقرار السياسي بإزالة كل السكنات الهشة بأي طريقة.

أما ما ترتب من جانب البيئي هو تدهور الجمال العمراني للمدينة خاصة و أن هذه البيوت الهشة شوهت المنظر المدينة زيادة على ترييف المدن و خلق فوضى على كل المساحات الخضراء و ظهور عقلية التخريب ممتلكات الموجودة في المدينة من مساحات المخصصة اللعب بالحجة الانتقام من عدم وجود تلك الألعاب في أحيائهم و إنتشار الفكر الانتقامي للعبارات (عروبية هاملين) و **ZH** نسبة إلى تلك السيارات التي دخلت البلاد في التسعينات القرن الماضي بدون عنوان .

كما أن تدهور البيئة المجاورة لإحياء خاصة الوديان ، ووجود قناة الصرف المياه القذرة في أي مكان و الحفر المخصصة لذلك ، و رمي الأوساخ في أي مكان زيادة على تربية الحيوانات في مساكنهم و إنتشار رائحة يوميا عكر الجو حتى على الأحياء الحضرية و المرافق العمومية المجاورة و شوه المنظر العام للمكان، و صعوبة تنظيف المكان لأن السكان أصلا يفتقدون لفكرة النظافة و لم يتعودوا عليها وذلك راجع إلى ثقافة العيش في الريف و الحياة العادية و تربية الحيوانات و رمي الأوساخ في أي مكان للشاسعة الساحات الموجودة في الريف.

إذن يمكن القول التوسع ثقافة إنتشار السكن الهش أثر كثيرا على المدينة و مخططاتها المستقبلية ، و عرقلة التنمية و خلق فوضى الاجتماعية و القانونية و الثقافية البيئية من صعب جدا محو أثارها بسهولة إلا بتضافر كل الجهود من السلطة و المواطنين و الأساتذة جامعيين و باحثين في هذا المجال للتقديم كل الاقتراحاتهم و مساعدتهم من أجل نشر ثقافة الاندماج بين الفئتين السكان الأحياء الهشة و القاطنين في المدينة .

II. دراسات حول الهجرة من الريف إلى المدينة

تعتبر الهجرة الريفية نحو المدن من بين الظواهر أكثر انتشارا في العالم ، إذ اشتدت هذه الظاهرة مع بروز الصناعة في المدن ، خاصة بعد التطور الصناعي و طلب المتزايد على اليد العاملة ، و إن كانت في البداية كقرار فردي و ليس كقرار مجتمعي ، و ذلك من أجل بحث عن فرص للعمل .

غير أن انعدام التنمية المحلية و المرافق العمومية و الصحية ، جعل الكثير يقتدو بمن هاجر سابقا نحو المدن و هنا عرفت الجزائر العملية النزوح الريفي بعد الاستقلال مباشرة و خاصة بعد تأميم كل الأراضي الفلاحية و إنشاء مزارع نموذجية اشتراكية ، رغم قيام السلطة المركزية ببناء القرى الاشتراكية و المساكن الذاتية للفلاحين من أجل الحياة أفضل و الحد من ظاهرة النزوح نحو المدينة.

سوف نتطرق في هذه النقطة حول مفهوم الهجرة الريفية و أسبابها و نتائج المترتبة من ورائها على المدن و على القرى المهاجرين منها.

1. مفهوم الهجرة الريفية

إن كان مفهوم ببساطة هو انتقال ساكني الأرياف نحو المدن ، فإن جُل الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة ، ترى أنه "انتقال المكاني من مكان إلى آخر أفضل من الأول بالنسبة لغرض معين بقصد الإقامة الدائمة "[1] ، لكن علماء الاجتماع لا يتفقون جمعيا على هذا المفهوم ، رغم أنهم لم يتوصلوا لتعريف أفضل منه.

الهجرة ظاهرة طبيعية في كل دول العالم ، غير أن العديد من الدراسات لم تتناولها بالدقة ، هل هي ظاهرة جماعية أو فردية هل هي انعكاس لرد فعل فردي أم مجتمعي ، فإن كانت فعلا فرديا فهي قرار يتخذه الفرد وفق مصالحه الذاتية ، و تكون احد أسباب مجتمعية ، أما إذا كانت الهجرة قرار مجتمعيا فهذا يعني قرار اتخذه المجتمع بمؤسساته سواء العامة و الخاصة ، وهذه نادرة إلا في حالات اتخاذ إجراءات التنمية المنطقة من جديد أو إنجاز مشروع كبير يتم ترحيل كل أفراده إلى مكان أخر.

إذن يمكن تعريف الهجرة الريفية هو تنقل من مكان إلى مكان أفضل و يقصد بها النزوح من مناطق أقل كثافة سكانية نحو المناطق أكثر كثافة سكانية ، و إن كان مفهوم العام هو تنقل الأفراد من البادية أي الريف نحو المدن لهذا سمي بالنزوح الريفي ، و ذلك للظروف معينة و دوافع الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية .

رغم تنوع تعاريف حول الهجرة الريفية إلا أن المعنى واحد و بساطة الظاهرة إذ مجرد تنقل الأفراد من مكان إلى المدينة قصد الإقامة الدائمة يسمى النزوح ريفي حتى و لو كان الأفراد القادمين من بيئة الحضرية.

2. أسباب الهجرة نحو المدن

تتعد الأسباب الهجرة الأفراد نحو المدن سواء كانوا بإرادة فردية أو مجتمعية ، إذ تعرف الظاهرة بعالميتها و شموليتها كل البلدان ، و خاصة الدول الفقيرة و النامية.

و يرجع الأسباب الأولى للهجرة أولها

- ✓ عوامل الجذب بالمدينة و خصوصيتها، أصبحت المدن و خاصة الكبيرة شديدة الجذب نتيجة تمركز الخدمات و في المقابل أصبحت مناطق الريفية شديدة الطرد نتيجة ندرة الخدمات و الإمكانيات بها

[1] د. محمد نبيل جامع " العلم الاجتماع الريفي " دار الجامعة الجديدة . طبعة الأولى .مصر .2010

- ✓ و عوامل انعدام التنمية المحلية و المرافق العمومية في الريف ، إذ أن إتباع السياسة المركزية تنفيذ المشاريع التنموية أخر النمو الاقتصادي و التنموي بها بمقابل ارتفاع معدل النمو الديمغرافي المرتفع.

- ✓ و غياب سياسة التوازن الجهوي العادل ، إذ أن سياسة الدولة تتمركز في خلق أقطاب اقتصادية و استثمارات إلا في الجزء الشمالي للوطن ، و حرمان المناطق الداخلية و الصحراء منها بحجة الميناء و هذا ما يسبب النزوح نحو الشمال.

- ✓ عدم امتلاك العديد من الأفراد لملكية الأراضي الزراعية خاصة بعد حل المزارع النموذجية و بيع الكثير منهم أراضهم لخواص.

- ✓ الرغبة الذاتية في العيش أفضل نتيجة الدخول المعلوماتية و العولمة و استعمال وسائل الاتصال و منها الانترنت.

- ✓ وتعتبر العولمة و الاقتصاد الحر أحد العوامل الهجرة إلى المدن إذ أن سياسة السوق الحرة التي كثيرا ما تكون بعيدة عن الرقابة جعل الكثير من شباب الريف يمتهنون مهنة التجارة الموازية كباعة متجولين للمنتجات المستوردة أو الوطنية أو إعادة البيع ، و يقطنون على حوافي مدنها.

و تبقى الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية و نقص التنمية من بين العوامل المؤثرة في الهجرة نحو المدن، و نتطرق إلى نقطة الثالثة و هي النتائج المترتبة من الهجرة سواء على المدن أو الأرياف.

3. نتائج المترتبة وراء الهجرة نحو المدن

إذا كان الفرد أو الجماعة النازحين نحو المدن ، لهم رغبة واحدة و هي تحسين ظروفهم بمقارنة مع حياتهم في الريف، لكن لا يعلمون عواقب ذلك سواء ما سوف يسببونه على المدينة و أفرادها و على إخلاء الريف ، فما هي النتائج المترتبة على هجرتهم نحو المدن، أول اسواء نتائج هو النمو غير المخطط للمدن لكونها أحياء غاية في البؤس و الفوضى و تمتد على جوانب المدن و تفتقر لأبسط أنواع الخدمات العلاجية و الأمنية و التعليمة ، و شح المياه الصالحة للشرب ، و القنوات الصرف الصحي و الكهرباء و تدني الحالة الاجتماعية و الاقتصادية .

كما تسبب تمدد المدن و ترييفها و تضخمها و خلق مشكلاتها ، و الزيادة الطبيعية و الميكانيكية للسكان ، كما أن استقرارها و ديمومتها تؤدي إلى طلب السكن اللائق و خدمات مقارنة بالمناطق الحضرية المجاورة لها ، حيث ينظر لها بصورة التنمية غير المتوازنة ، زيادة على اكتظاظ المرافق العمومية من المدارس و المتوسطات إلى المراكز الصحية و العيادات التوليد و المقرات البلديات و ملحقاتها إذ أن زيادة السكان تتطلب زيادة في المرافق العمومية حتى يكون هناك تناسب ، إذ يعتمدون كليتا على الخدمات التي هي مخصصة للمدينة.

كما أن انجاز أحياء الفوضوية بالصفة غير القانونية يؤدي إلى مشاكل التخطيطية و البيئية مع اغتصاب أراضي الدولة أو الخواص و بالتالي عرقلة المخططات التنموية للمدن المبرمجة للمستقبل.

و تبقى نتائج الوخيمة على الساكنة هو المشاكل الأمنية و ما يسببه أفراد هذه التجمعات الهشة من نشر الرعب و السرقة و بيع الخمور و أماكن الفساد و حتى تهديد الأمني للبلاد، و انتشار الأمراض المعدية التي تنقل من أبنائهم إلى الآخرين في المدارس و المرافق العمومية.

أما ما يترتب على الريف هو تركهم لمنازلهم عرضة للسرقة و الانهيار و سماح في تنمية الزراعية و الحيوانية التي تضر عليهم خاصة و على البلاد بصفة عامة من فائدة، إذ اعتمادهم على العمل اليومي لن يجر عليهم إلا اليأس و الندم ، كما أن السلطة على أعلى مستوى لها برامج كبيرة في التنمية الأرياف لكن بمن إذا كانت الكثافة السكانية قليلة لا تستطيع القيام بالمشاريع الضخمة و بالأموال كبيرة في مهب الريح ، و تبقى الضياع الأراضي الزراعية و الثروة الحيوانية ضربة القاصمة التي كسرت العمود الفقري للتنمية الريفية للبلاد.

III. وسائل المتخذة للحد من ظاهرة النزوح الريفي و السكن الهش

تعد مشكلة ظهور السكن الهش في الجزائر منذ بداية القرن الماضي و ذلك راجع إلى السياسات الاستعمارية و إلى أثار ما بعد الاستعمار ، غير أن التوسع السريع للمدن و إعادة الاعمار ما بعد الاستقلال ، و التمركز كل الخدمات و المصالح الحكومة في المدن نتيجة إتباع سياسة المركزية في

التخطيط مع ظهور الصناعة الحديثة وتوفر المناصب الشغل و تعليم أدى إلى زيادة التدفق الهجرة من الريف إلى المدن سعيا وراء الحصول على فرص للعمل و حياة أفضل، و لم تنتبه أجهزة الحكومية من خطورة الظاهرة في حينها و لم تتخذ أي إجراء لمواجهتها في البداية و تركت السكن الهش ينمو و ينتشر داخل الكتل السكانية الحضرية و على الأطراف المدن .

و لم تنتبه إلى خطورة الظاهرة إلا بعد ظهور المشاكل التي أصبحت المدن الداخلية و خاصة الرئيسية و منها العاصمة البلاد تعاني من الأحياء الهشة و من مخالفتها ، بدأت أولى اتخاذ الإجراءات في الحد من ظاهرة انتشار السكن الهش ثم إجراء النهائي هو القضاء عليه نهائيا ، سوف نتطرق في هذه النقطة الثالثة من المبحث الأول إلى الإجراءات المتخذة و منها البرامج المسطرة و نتائج الميدانية المتوصل إليها ثم طريقة إدماج هذه الفئات ضمن الوسط الحضري .

1. البرامج المسطرة للقضاء على السكن الهش

من خلال مداخلة السيد نور الدين موسى في اجتماع ندوة الرابعة للأمم المتحدة من اجل التنمية المستدامة بريو جانيرو في جوان 2012 " إن العلاقة القائمة بين العمران المستدام و التنمية المستدامة[1] مذكرا بان مشاكل الدول الإفريقية مشتركة بما يؤكد كما قال ضرورة التعاون و التشاور فيما بينها" كما صرح قائلا " لا يمكننا تصور تنمية مستدامة في غياب عمران مستدام" مضيفا إن العمران الذي يخضع للمراقبة و التحكم هو الطريقة الوحيدة للحد من اللامساواة بين الأثرياء و الفقراء و ذلك من خلال تقديم خدمات لكافة السكان" ، كما أوصى السيد الوزير " وضع آليات للاستفادة من العقار و تسيير العقار و التحكم في التنمية الحضرية"، أما فيما يخص إشكالية البيوت الهشة ة القصديرية في إفريقيا التي تشكل محور كل المنتديات العالمية ذكر الوزير بان القارة عبارة عن " خزان للسكنات الهشة و من ثم للظروف المعيشية الهشة" و ذكر بان الجزائر " سجلت القضاء على السكن الهش كأولوية في كل برامجها السابقة سيما منذ سنة **2000** ، و أضاف السيد الوزير في مقابلة صحفية جريدة الجمهورية العدد 1578 بتاريخ 18سبتمبر2011 ، " أن الجزائر حددت هدف القضاء على السكن الهش قبل نهاية هذا البرنامج الذي يقوم كما قال على التزام الدولة من خلال التمويل العمومي لكل المشاريع الموجودة قيد الانجاز و المقبلة إلى غاية القضاء التام على هذه الظاهرة"

1 **التنمية المستدامة** هو مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير و سائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)

سطرت الحكومة منذ مجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة 1999 برامج للقضاء على أزمة السكن و منها مشكلة السكن الهش حيث أتخذ قرار سياسي بالقضاء عليها نهائيا بحلول العام 2014 حيث خصصت الدولة آنذاك مشروعا لبناء 340 ألف وحدة سكنية .

و تم إعطاء مهمة التكفل بهذه السكنات الهشة إلى السلطات المحلية الولاية على رأسها والي الولاية و رؤساء المجالس الشعبية ذلك من أجل تسهيل عملية تحديد الاحتياجات المادية اللازمة و اتخاذ الإجراءات الهدم و إعادة تأهيل إنجاز و متابعة.

فبعد عملية الإحصاء هذه السكنات من قبل اللجان خاصة من مختلف المصالح المحلية تم تحديد كل المناطق التي تم إنجاز عليها أحياء الغير المخططة أو فوضوية أو ما تحتويه من السكنات الهشة ، تم تقديم الملفات إلى السلطات الوصية التي تكفلت الموضوع الدراسة و اتخاذ برامج خاصة بدأت مع سنة 2004 ببرامج القضاء على السكن الهش ببناء المساكن لهم حسب عددهم إلا أن تأخر في إنجاز تصاعد عدد السكنات الهشة تصاعدا رهيبا فاق ما تم إحصائه سابقا مما زاد من تفاقم الوضع .

أما في بلدية عين الحجر ولاية سعيدة و هي نموذج يمكن قياسه على جميع البلديات الوطن 1450 ، عانت هي أيضا من التأخر في إنجاز السكنات خاصة بالسكن الهش مما سمح بتزايد البنايات الهشة و صعبة على المسؤولين المحلين إيجاد حلول لها ، و مع حلول سنة 2008 قامت السلطات المحلية بإعادة إحصاء من جديد ، و التكفل النهائي من أجل القضاء على الظاهرة نهائيا .

و مع بداية عام 2013 تم توزيع قطع أراضي و إعانة المالية في نفس القطعة الأرضية مقام عليها الحي الفوضوي" ، و بعد تأكد من طبيعة القانونية لأرضية تم وضع المخطط البياني لكتلة و فيه كل البنايات تم هدم بعض منها و توزيع على المستفيدين و بدأت عملية إنجاز بنايتهم (صور في الملحق) كانت هذه هي كل الإجراءات التي اتخذتها سواء السلطة المركزية و السلطة المحلية وف نتطرق إلى نقطة الثانية و هي نتائج من هذه الإجراءات .

2. نتائج الميدانية المتوصل من الإجراءات المتخذة

أول نتائج من خلال الإجراءات المتخذة من قبل السلطات سواء المركزية أو المحلية هو الوعي الدولة بالخطورة الظاهرة ، و حرصها على قضاء عليها نهائيا و ليس الحد منها و **هذه نتيجة ايجابية.**

أما نتيجة الثانية هو تطبيق قانون التعمير و البناء و ذلك بوضع مخططات البيانية و تسوية الطبيعة القانونية لأرضية و إعطاء رخص البناء ، حتى يشعر المستفيد بأنه كان في وضع غير قانوني و حاليا يتم تسوية وضعيته طبقا للمعايير و الإجراءات المعمول بها في مجال التعمير و البناء و هذه كذلك **نتيجة ايجابية**

أما نتيجة الثالثة و التي **تعتبر كذلك ايجابية** هو فك السكان الحي القصديري من مساكنهم الهشة و إعادة انجاز السكنات وفق المعايير الحضرية و توفير كل الضروريات من الكهرباء و الماء الصالح للشرب و قنوات صرف المياه القذرة و تهيئة الخارجية للحي (صور في الملحق).

أما نتائج التي تعتبر السلبية هو تواطؤ العديد من العائلات مع أخرى تكون في الغالب بينهما قرابة فيكون أخر يوم لتلك العائلة المرحلة هو بمثابة أول يوم للعائلة الطفيلية التي تخلي لها ذلك السكن الهش لاحتلاله من جديد و ذلك من اجل استفادة من سكن أو قطعة ارض ، و هذه السلبية موجودة على مستوى الوطني ، دون أن ننسى تواطؤ اللجان الإحصاء ، كما أن عملية البيع السكن الهش للمواطنين آخرين .... كل هذه السلبيات ترهق مصالح الدولة في القضاء على هذه الظاهرة نهائيا و هذا راجع إلى فقدان الحس الوطني لدى هؤلاء ، و عدم مسؤولية على ما يقدمون عليه.

كما أن السلبية أخرى هو استمرار كل الآفات السابقة من السرقة و ترويع الأحياء الحضرية المجاورة و أوكار الفساد و بيع الخمور رغم بناء سكنات اللائقة ، و عدم الاندماج الفعلي مع الوسط الحضري.

و تبقى نتائج من خلال الإجراءات المتخذة سواء السلطات المركزية أو المحلية بصفة عامة هو قضاء على المساكن التي شوهت وجه المدن بصفة خاصة و المحيط العمراني بصفة عامة ، و الشعور المواطن بالدور الأساسي الذي تقوم به الدولة من أجل التكفل به من أجل العيش في وسط و محيط عمراني و البيئي السليم و أفضل.

3. كيفية إعادة إندماج في الوسط العمراني

سبق و أسردت تصريحات رئيس المجلس الوطني للخبراء و المهندسين المعماريين السيد عبد الحميد بوداود في مقابلة صحفية مع جريدة الشروق في شهر جوان سنة 2015 " الذي أكد على أن

التكفل بهذه السكنات الهشة يكون على مستوى البلديات لتسهيل عملية تحديد الاحتياجات المادية اللازمة لهدم و إعادة التأهيل ...ماذا كان يقصد بالتأهيل أهو تأهيل المستفيدين من السكنات الجديدة ضمن القطاع العمراني الحضري أم التأهيل المنطقة؟

لإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن التأهيل المادي للسكنات تكفلت به الدولة كما أنها اعتمدت على مخططات البيانية و التسوية القانونية لرخص التعمير و البناء إذن تم التأهيل العمراني ضمن العمران الحضري للمدينة، لكن كيف يتم تأهيل و إدماج الفئة الساكنة ضمن المحيط العمراني الحضري؟

إن المشاكل التي سببها السكن الهش على المدن و ساكنها فإن أثاره لا تزال قائمة إلى يومنا هذا و هذا راجع بأساس إلى أن السلطات تكلفت بالتأهيل المادي للسكن كالمخطط العمراني لإسكان فقط ، و لم تنتبه إلى التأهيل الفرد لاندماج في المجتمع الحضري

إن إيجاد حلول لمشكلة السكن العشوائي سواء بالقرارات المركزية و بالمتابعة من السلطات المحلية قد وضع إستراتجية واضحة لإعادة تخطيط المساكن العشوائية ، غير أنه يجب إتباع عمليات خاصة بإدماج الساكنة ضمن المحيط العمراني الحضري و ذلك بالمشاركة السلطات المحلية بإتباع خطوات خاصة بتحسين البرامج التنموية البشرية مثل ما هو معمول به في الأحياء العمرانية الحضرية من ملاعب جوارية ، مساحات خضراء خاصة بالأطفال نشر ثقافة السلم الاجتماعي و المحبة دون تفرقة بين كل الأفراد المجتمع المحلي مع تكييفهم على احترام القوانين و التشريعات الخاصة بالحفظ الأمن و السكينة و الطمأنينة مع تطبيق الصارم لكل من يخالف ذلك.

و عملية الاندماج في الوسط العمراني الحضري تحتاج إلى تضافر للجهود الرسمية و الشعبية حتى يمكن لسكان هذه المناطق أن يكونوا عامل بناء لا عامل هدم لنسيج الاجتماعي والوطني للبلاد.

المبحث الثاني

الآليات القانونية لضبط ظاهرة انتشار السكن الهش دراسات حول السكن الهش

I. **الرقابة السلطة المحلية في مجال التهيئة و التعمير**
II. **الرقابة الآلية للسلطة المحلية**
III. **تفعيل الآليات القانونية و الإدارية للحد من ظاهرة السكن الهش**

المبحث الثاني: الآليات القانونية لضبط ظاهرة انتشار السكن الهش

مقدمة :

سبق القول بأن السكن غير رسمي هو ظاهرة واقعية تعاني منها كل المدن الوطن و يعتبر السكن غير قانوني و ترتب على انتشاره العديد من المشاكل منها القانونية و التخطيطية ، و تتمثل الآليات في المخططات التي تعتبر أهم ركيزة تعتمد عليها السلطات المركزية و بمتابعة السلطات المحلية ، و ذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية ، و إن حاجة الدولة إلى تدعيم هذه الآليات بقوانين في مجال التهيئة و التوجيه العقاري بأكثر واقعية و صرامة للتخلص النهائي من ظاهرة السكن الهش سوف نتطرق في هذا المبحث على الآليات القانونية لضبط ظاهرة انتشار السكن الهش إذ لو تم تفعيل كل النصوص القانونية المتعلقة بالتنظيم العمران و البناء ما كنا نصل إلى هذا التصاعد الرهيب في السكنات الهشة ، و النقطة الأولى نتطرق إلى صلاحية السلطة المحلية في الرقابة في مجال التهيئة و التعمير.

I. الرقابة السلطة المحلية في مجال التهيئة و التعمير

1. المخططات الخاصة بالتعمير و البناء

إن المشرع الجزائري سن قوانين خاصة بالتعمير و البناء و قد تبنى إستراتجية واحدة و عامة فيما يخص الرقابة و ضمان احترام القواعد في المجال التعمير بوضع آليات تقضي على ظاهرة البناء الغير القانوني و الفوضوي و تحقق من الاستعمال و انتهاك الأراضي بطريقة عشوائية و ذلك بتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالحماية النسيج العمراني و ذلك من خلال ممارسة الرقابة عن طريق أدوات التهيئة و التعمير و ممارسة الرقابة عن طريق تسليم الشهادات (**البناء** ، **التعمير** ، **التجزئة** ، **الهدم**) و رخص الخاصة بالتعمير و البناء.

جاءت المادة 10 من القانون 05/04 [1] المعدل و المتمم للقانون 29/90 " لا يجوز استعمال الأراضي أو البناء يتناقض مع التنظيمات التعمير دون تعريض صاحبه للعقوبة المنصوص عليها في القانون..." و هذا من أجل مراقبة و التحكم في الأراضي الخاصة بالتعمير دون غيرها و بإعتماد على مخططات التعمير و هما مخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية PDAU و مخطط شغل الأراضي POS ، سوف نتطرق إلى طبيعة القانونية و أهمية المخططات المذكورة في تنظيم العمراني .

- **مخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية P.D.A.U**

Le plan directeur d'aménagement et d'urbanisme

هو أداة عمرانية تحدد إطار التهيئة المستقبلية للآفاق خمس سنوات القادمة، و هو مخطط كلاسيكي من الجيل الثاني من الأدوات التهيئة و التعمير وقد جاء بديل عن المخطط العمراني الموجه و المخطط العمراني المؤقت.

من أجل تسيير الحسن في المجال الخضري يجب إعداد المخطط التهيئة العمرانية الذي يجمع فيه كل التوجيهات الأساسية للسياسة التعمير للبلدية و ضبط كل التوقعات المستقبلية و في غالب يتم إعداده كل خمس السنوات و يتم وضع المخططات التنمية للآفاق المستقبلية كما أنه ضبط للصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي POS.

و يتضمن تقرير توجيهي، تحدد فيه السياسة العمرانية ، و نمط التهيئة المقترح ، وفق البرامج الرئيسية للتنمية المحلية مع المراعاة الآفاق المستقبلية و التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الكثافة السكانية خاصة.

و تعتبر السياسة الديمقراطية التشاركية في اتخاذ و ضبط كل البرامج في المخطط التهيئة العمرانية هي أصل بمشاركة كل المصالح العمومية و حتى الجمعيات المحلية و المواطنين في وضع هذا المخطط ، ثم يتم تداوله من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي و صدور قرار من السيد الوالي للتنفيذ.

1 . القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل و المتمم للقانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير

- **مخطط شغل الأراضي POS (plan d'occupation des sols)**

هو أداة التي تحدد بالتفصيل قواعد استخدام الأراضي التي سوف يتم البناء عليها و ذلك تبعا لإطار التوجيهات المنظمة و المحددة في المخطط التوجيهي التهيئة العمرانية.[1] ، كما أنه عبارة عن وثائق شاملة تتضمن كل الأدوات المحلية للتخطيط الحضري مهمته تثبيت القواعد العامة و الصلاحيات لاستعمال الأراضي[2].

يعتبر مخطط شغل الأراضي POS أداة هامة من أدوات التعمير المنصوص عليها في قانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ، الذي يحدد بالتفصيل على التوجيهات التي تم تقريرها في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية و حقوق استخدام الأراضي و البناء عليها ، كما يحدد و بشكل واضح كل حقوق البناء بكل منطقة و يضبط قواعد المحددة للمظهر الخارجي للبنايات و حقوق الارتفاق المسموح بها.

يتضمن بالتفصيل كيفية استخدام الأراضي و البناء عليها ، بكل منطقة و يضبط الشكل الحضري و العمراني للشوارع و الأحياء و الارتفاقات ، و الحد الأدنى المسموح به في البناء الطوابق حسب دراسة الأرضية و القواعد المضبطة للمظهر الخارجي و الجمالي للمدينة.[3]

2. أهمية أدوات التهيئة والتعمير و البناء

تكُمن أهمية أدوات التهيئة و التعمير و البناء من خلال تقديم مخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية **P.D.A.U** و مخطط شغل الأراضي **POS** ، و ذلك من أجل مراقبة مدى تطابق مشاريع التنموية الموجودة في المخططات التعميرية و ما هو في الواقع ، وذلك بمتابعة البنايات و نوعها و حجمها ، ومدى احترام مشاريع البناء لأحكام التنظيمية المتعلقة بالأمن و النظافة و كذلك الجانب الجمالي المعماري و كل ذلك يكون عن طريق طلب رخصة البناء.[4]

1 . فؤاد حجري" العقار الأملاك العمومية و أملاك الدولة" سلسلة القوانين الإدارية، د. م. ج ، الجزائر 2004 ، ص 195

2 . نفس المرجع ، ص 198

3 . نفس المرجع ، ص 201

4. عزوزي الزين "إجراءات إصدار قرارات البناء و الهدم في التشريع الجزائري" مجلة الفكر جامعة خيضر بسكرة ، عدد 03 ص 17

وهدف هذه الأدوات المعمارية هو محاولة التحكم و ضبط كل أشكال البناء و التعمير و منه الابتعاد عن البناء السكنات الهشة التي أصبحت آفة اجتماعية متعددة الأخطار ، و من أجل ذلك تم ضبط ذلك عن طريق تشريع قانوني من أجل المحافظة على الجانب المعماري الحضاري للمدينة و ذلك في إطار احترام قواعد التهيئة و التعمير.

وذلك من خلال تطبيق أحكام القانون التعمير و البناء من جانبين الجانب الإداري و الذي يتمثل في المرفق العمومي البلدية أو الولاية ، و الجانب القضائي هو تطبيق الصارم من طرف الجهات القضائية لكل المخلفات التي تم تبلغيها عن طريف رفع دعاوى أمامها.

- **الجانب الإداري**

تبعا لأمر 01/85 [1] و المتعلق للكيفية التصدي للظاهرة التعدي على الأراضي و البناء عليها فوضويا، فقد منح الأمر من خلال المادة 11 "..يُعد كل بناء يشيد دون رخصة بناء قبلية و تعاد الأمكنة إلى حالتها الأصلية على نفقة الباني ...." فيقع الهدم بناء على أمر صادر من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي إذا أقتضى الأمر.

فأهمية المخططات المعمارية تكمن في تطابقها مع المنشآت و الهياكل المراد إنجازها بعد ترخيص من الإدارة التي لها السلطة المراقبة القبلية و ذلك لتفادي البناء بدون الرخصة الذي يُعد مخالفة يعاقب عليها القانون ، فلو أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمارس كل صلاحياته في مراقبة مع التنسيق مع الشرطة التعمير و مصالح البناء و التعمير و إصدار رخص الهدم لكل المخالفين و رفع دعاوي قضائية في حين و إستعجالية في بعض المرات من أجل توقيف الأشغال فورا ، كل هذه الإجراءات الردعية من خلالها يتم الحد و قضاء على الظاهرة البناء السكنات الهشة.

- **الجانب القضائي**

1 .الأمر رقم 01/85 المؤرخ في 01 أوت 1985 المحدد للقواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها و حمايتها (جريدة الرسمية عدد 34 صادرة 14 أوت 1985

هو رفع الدعاوي أمام الجهات القضائية ضد كل المخالفين لأحكام القوانين التعمير و البناء ، إذ يعتبر القضاء أحد الأعمدة أساسية في محاربة الظاهرة البناء الغير القانوني الذي نتج عنه بناء أحياء غير مخططة على أراضي الدولة أو الخواص بدون رخصة و دون إتباع الإجراءات القانونية المعمول بها مما نتج عنه فوضى في البناء أحياء كاملة على حوافي المدن ، و ذلك بسبب تقاعس السلطات المحلية في تطبيق الصارم للقوانين التعمير و عدم إصدار قرارات الهدم و عدم رفع دعاوي قضائية ضدهم مما سهل على الطفيليين تساعد في عملية البناء الفوضوي.

إذ بمجرد رفع دعاوي قضائية سواء أمام القضاء الإداري أو الجزائي فإن القاضي يطبق أحكام القانون فورا بوقف الأشغال فورا مع غرامات مالية كبيرة ، و تُعد هذه الأساليب الردعية ، إنذار إلى كل من تسول له نفسه القيام ببناء أو اقتناء السكن الهش بعد استفادة صاحبه من السكن ، و يتأكد بأن الإدارة تقوم بدورها الفعلي في الرقابة و تطبيق أحكام القانون.

3. نتائج المستخلصة من دور أدوات التهيئة والتعمير و البناء

إن نتائج المستخلصة من خلال إتباع إجراءات الخاصة بالمخططات التعمير و البناء سواء مخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية **P.D.A.U** و مخطط شغل الأراضي **POS** ، هو مبدأ الأساسي في احترام قواعد المتعلقة بالتعمير و البناء و تطابقهما مع الهياكل و البناءات و التجهيزات المُراد تنفيذها على الواقع و في حالة المخالفة يتم تطبيق القانون مباشرة .

تعتبر سلطة الإدارة في رقابة القبلية و ذلك بمراقبة كل البناءات و تسليم رخص البناء و الهدم و الرخصة التجزئة ...) ، و رفع دعاوي قضائية في حالة التعدي و مخالفة أحكام قواعد التعمير و البناء .

من نتائج هامة للتطبيق إجراءات أدوات التهيئة و التعمير هو طريق إلى التنظيم الحسن للعمران و التنمية الحضرية و الحد من ظاهرة البناءات الغير القانونية و تعدي على ملكية العقارية، و بناء السكنات غير لائقة تشوه العمران المدينة..

كما تعد وسائل الرقابة حماية للنسيج العمراني ، و ذلك بتكريس الثقافة طلب رخصة البناء و إتباع كل التدابير المنصوص عليها في قانون التعمير بتقديم كل الوثائق و البيانات و المخططات الخاصة ببناء ، كما تُعد تطبيق صلاحيات الإدارة المحلية في متابعة و مراقبة و بالتنسيق مع الشرطة التعمير و

المديريات التعمير و البناء للردع كل من تسول له نفسه بناء بناية بدون رخصة ، بمعاقبة المخالفين ليكونوا عبرة لآخرين و ذلك من أجل الحد من ظاهرة بناءات الغير اللائقة التي شوهت مدننا.

إن هذه آليات الخاصة بالتعمير و البناء سواء مخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية **P.D.A.U** و مخطط شغل الأراضي **POS** ، أو أدوات أخرى من رخص التجزئة و رخصة البناء و التعمير .... ما هي إلا أدوات في اليد السلطات المحلية من أجل تطبيقها على أرض الواقع ، و رغم أهمية كبيرة لها خاصة في حفاظ على الأراضي للمستقبل و تم دراستها وفق تطور المجتمع المحلي إلا أن تقاعس السلطات البلدية خاصة في التصدي للظاهرة التعدي على لملكية العامة و الخاصة و بناءات الغير القانونية أعاق السير الحسن للتنظيم المعماري للمدينة و شوه العمران بالسكنات الهشة ، و ذلك بسبب عدم التطبيق القانون في أغلب الحالات لأسباب المحسوبية و العروشية على حساب المتضرر الرئيسي هو المدينة و الساكنة الذين يدفعون ثمن ذلك ، بسبب عدم إقدام على تطبيق أحكام القوانين التعمير و البناء التي تبقى حبر على الورق.

II. الرقابة الآلية للسلطة المحلية

تعتبر الرقابة الآلية للسلطة المحلية و هي رقابة قبلية إذ أن إستراتجية الجديدة لضمان احترام القواعد في المجال العمراني هو وضع آليات تقضي على ظاهرة انجاز السكن الهش ، من خلال تمكين المواطن من استفادة من أدوات التهيئة و التعمير و خاصة رخصة البناء و رخصة التجزئة أو الهدم ، و هذا ما سوف نتطرق له في ثلاث نقاط و هذا ما يعتبر تنظيم الحضري للسكن و العمران و المدينة و هو من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي في ذلك في أغلب الحالات.

1. رخصة التجزئة و رخصة البناء

تعتبر رخصة التجزئة وثيقة ضرورية من أجل إنجاز البناءات تم ضبطها في مخطط التوجيهي للتهيئة و العمران ، و ذلك بعد تقديم ملف خاص لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي هي عملية تقسيم لملكية عقارية أو عدة ملكيات إلى قطع مهما كان عددها وفق الإجراءات القانونية و ذلك من أجل تشييد بناية .

يتم تقديم الطلب رخصة التجزئة في **05** نسخ لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي و لا تسلم هذه الرخصة إلا إذا كانت مطابقة لمخطط شغل الأراضي أو مطابقة لمخطط التهيئة و العمران أو

شهادة التعمير ، و يتم منحها في شكل قرار إداري من رئيس المجلس الشعبي البلدي، و هنا تتجلى أهمية أدوات المعمارية في مراقبة قبلية للعملية البناء و منها قضاء على سكنات الهشة.

أما رخصة البناء هي رخصة ضرورية في كل عملية البناء سواء لأشخاص أو المؤسسات العمومية تسلم من رئيس المجلس الشعبي البلدي ، و كذلك الوالي وفق الإجراءات القانونية و ذلك عن طريق قرار إداري ، كما أنها أداة وضعها القانون في اليد الإدارة من أجل مراقبة في المجال العمراني و إلزامية ، بدونها يعتبر أي بناء غير قانوني و تطبق الأحكام القانونية في مثل هذه الحالات و تصل إلى الهدم و غرامات المالية كما أنها تسلم عن طريق دفع رسومات حسب مساحة الأرضية.

2. شهادة التعمير و شهادة التقسيم

تعتبر **شهادة التعمير** من أدوات مهمة خاصة أثناء دراسة مخططات العمرانية سواء مخطط الشغل الأراضي أو مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، حيث بها يتم تعيين حقوق و الارتفاقات الأفراد في مخططات المذكورة أعلاه ، إذ بها يتم معرفة الوضعية الطبيعية والقانونية للقطعة الأرضية ، و يتم تسليمها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي في شكل قرار إداري، فهي تعبر عن الرقابة التي تمارسها الإدارة في ممارسة الأفراد لحقوقهم العينية على العقار المراد إنجاز البناء عليه.

أما **شهادة التقسيم** ، فهي أداة من أدوات التعمير سمح به القانون لإدارة في مراقبة القبلية لكل إنجاز يراد بنائه و لو كان انجازه في الآفاق ، وهي وثيقة تبين تقسيم ملكية عقارية سواء كانت مبنية إلى قسمين أو عدة أقسام أو قطعة أرضية إلى عدة أقسام فرخصة التقسيم لا تغير في حقوق أو ارتفاقات العقار ، و في غالب تكون دراسة من طرف خبير العقاري . تتجلى أهمتهم في معرفة حقوق الأفراد خاصة في حالة التعدي على ملكية العقارية من طرف الطفيليين من أجل بناء سكنات غير قانونية ، و بالتالي يتم تطبيق أحكام القانون بهدم و غرامة المالية.

3. شهادة الهدم و شهادة المطابقة

تعتبر شهادة الهدم من أدوات التعمير المنصوص عليها في حالة الهدم بناية قديمة أو هدم و إعادة البناء من جديد سواء كليا أو جزئيا ، و تتطلب دراسة و موافقة من طرف مديرية الحماية المدنية و رأي رئيس المجلس الشعبي البلدي في شكل قرار إداري و رغم خطورة الهدم إلا أن صاحب الرخصة يتحمل المسؤولية كاملة باتخاذ كل الإجراءات القانونية خاصة حماية الأملاك المجاورة و الأفراد.

أما شهادة المطابقة ، هي شهادة يتم طلبها بعد انتهاء من الأشغال البناء حسب موضوع الرخصة ، و بزيارة ميدانية من طرف لجنة مختصة للمكان الموضوع البناء و يجب أن يكون مطابق

لمخطط المصادق عليه سابقا و هي رقابة لاحقة للعملية البناء و شهادة ضرورية خاصة أثناء التسوية أو البيع العقار .

إذن يمكن القول أن دور أدوات التهيئة والتعمير و البناء ضرورية في الرقابة القبلية لعمليات البناء كما أنها تمكن الإدارة في توقيف الأشغال الغير قانونية ، و رفع دعاوي قضائية و الهدم في كثير من حالات ، نلاحظ أن المشرع الجزائري منح الإدارة كل الصلاحيات في استعمال سلطته في مراقبة كل عمليات البناء ، فلو أن السلطات المحلية و على رأسها رؤساء المجالس الشعبية قاموا فعلاً بمهامهم المخولة لهم قانونا ما كنا نصل إلى وجود مثل هذه البناءات الهشة و الفوضوية في كل بلديات الوطن.

عندما يتخذ رؤساء المجالس الشعبية قراراتهم وفق مصلحة العامة دون محسوبية و شعبوية و أغراض المادية و ابتعاد عن المصالح الخاصة ، من ثم نستطيع القضاء فعلا أو بأحرى لا نجد ما يسمى اليوم بعدة تسميات لكائن واحد هو البناء الهش أو الفوضوي أو الغير قانوني أو السكن الصفيح ....

III. تفعيل الآليات القانونية و الإدارية للحد من ظاهرة السكن الهش

كما سبق قد وضع المشرع الجزائري عدة إجراءات قانونية في اليد الإدارة من أجل استعمالها ضد كل مخالفة في مجال التعمير و البناء، حتى يمكن لها مراقبة كل مشاريعها التنموية و فق المخططات المبرمجة في الأفق ، و سوف نتطرق لهذا المحور في ثلاث نقاط منها أولا تطبيق الآليات الإدارية ، ثم نتطرق إلى الإجراءات المتخذة من الإدارة لحد من ظاهرة السكن الهش ثم نتطرق إلى ضمانات القانونية التي جاء بها القانون في مجال العمران و البناء.

1. دور الجماعات المحلية و مصالح التقنية في المراقبة

إن متابعة الإدارة لظاهرة سكن الهش ترتكز أساسا على توزيع الأدوار بين مصالح الإدارية لضبط حركية السكن الهش من خلال صلاحيات التي منحها القانون البلدي و قانون التعمير و البناء للرئيس المجلس الشعبي البلدي ، و المصالح التقنية و منها القسم الفرعي لمديرية السكن و التعمير ، و لضمان المراقبة الفعلية يجب اعتماد على الرقابة القبلية و الرقابة البعدية ، و لما تكتسيه هذه الآلية الإدارية من أهمية وجب التعرف على أهم الأجهزة و الإجراءات المتخذة في مراقبة عملية البناء و التعمير.

- **دور رئيس المجلس الشعبي البلدي**

يعتبر دور رئيس المجلس الشعبي البلدي رئيسي في مراقبة كل عمليات البناء إذ أي عملية بناء دون رخصة البناء ممضية من طرفه تعتبر غير قانونية.

و يحمل القانون المسؤولية الكاملة لرئيس المجلس الشعبي البلدي في تنظيم نمط العمران وفق المخططات العمرانية ، و يلزمه مراقبة كل عملية بناء على إقليمه سواء عمومي أو خاص .

إذ يلتزم كل من له رخصة البناء إعلام المصالح البلدية قبل عملية البناء أو وضع إشارة على الواجهة فيها رقم الرخصة و تاريخها و مدة إنجاز ، و مدة صلاحية الرخصة و يمكن لمصالح التقنية مع الشرطة العمران التأكد من الوثائق و مطابقة المخططات مع الموقع ، و هذا ما يفسر لدور الرقابي المخول للإدارة و يجب عليها تجسيده واقعيا.

كما سمح القانون التعمير رقم 29/90[1] في المادة 73 منه في القيام رئيس المجلس الشعبي البلدي و كذا الأعوان المؤهلين قانونا بزيارة ميدانية لكل البنايات التي في طور الانجاز و المعاينة و إطلاع على كل الوثائق التقنية و المخططات في أي وقت و كم من مرة و تأكد من مطابقتها مع المخططات المبرمجة.

و القيام رئيس المجلس الشعبي البلدي بهذا الواجب يؤدي إلى ضمان رقابة إدارية صارمة دون ضغوط و ذلك باعتباره سلطة إدارية محلية مستقلة في تصرفاتها الإدارية و تندرج في إطار أعمال الرقابة المعترف له بها.

و في كثير من أحيان لا يملك رئيس المجلس الشعبي البلدي علم الكافي بتقنيات البناء و رغم مشاركة فرق التقنية معه لكن مجرد وقوفه و تأكد من الوثائق و المخططات يعتبر المعاينة ، و قد منح القانون السلطة لرئيس المجلس الشعبي المراقبة نهارا و ليلا و أثناء الراحة و أيام العطل و بشكل فجائي و هذا ما يردع الجميع من يريد القيام بالبناء دون الوثائق .

2. الأمر بالهدم قرار ردعي لكل البنايات الغير القانونية

منح القانون البناء و التعمير لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحية هدم أي بناية تم بنائها مخالف للتنظيمات التعمير و البناء ، ذلك من الحد من الظاهرة ، و محاربة كل الأشكال البناءات الغير القانونية أو ما يسمى السكنات الفوضوية ، و ردع كل المخالفين ، كما يسمح القانون للرئيس المجلس الشعبي البلدي اللجوء إلى الغرفة الإدارية الاستعجالية استصدار أمر بوقف الأشغال إلى حين التأكد من الوثائق أو الفصل في القضية أمام العدالة

1 . القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل و المتمم للقانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير

و المسؤولية كاملة يتحملها رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد إخطاره بوجود البناء بدون رخصة ، و هو المسؤول الرئيسي في هدم البناية و إعادة الحالة إلى حالتها الأولى و هنا نتأكد بأن القانون البناء و التعمير منح السلطة الكاملة لإدارة المحلية و على رأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي ، بهدم البناية الغير قانونية ، الغير أن تقصير و عدم قيامهم بواجبهم أوصل البلاد إلى فوضى في المجال التعمير و تشويه الوسط المعماري للمدينة بسبب تلبية أغراضهم الشخصية و السياسية و الشعبوية ، و مزال إنجاز السكنات الفوضوية متواصل أمام أعينهم و لا أحد يتحرك ، إذن أين الإشكال مدام المشرع الجزائري أعطى كل الصلاحيات في إزالة أي بناية الغير القانونية ؟

إن الضمان الأساسي بتطبيق كل هذه الآليات القانون التعمير و البناء و خاصة المراقبة القبلية أي قبل أي أنجاز كفيل بأن نحقق أمن في مجال العمران.

كما أنه ضمان لتمكين الأفراد من احترام القانون و تتبع أدوات الخاصة بالتعمير من رخصة البناء إلى رخصة القيام بالأشغال، و الردع يمكن الأفراد من عدم تجاوز سلطة الدولة.

3. ضمانات القانونية للحماية العمران الحضري

إن كان القانون منح للإدارة جملة من الإجراءات ، و ذلك من أجل حماية المدينة العمرانية من البنايات الفوضوية و تشويه الذي تتعرض له يوميا و ذلك بإزالتها فورا لمخلفاتها للقانون أو عدم مطابقتها ، و هذا كله من أجل التخلص من كل شوائب البناء الفوضوي الذي يشوه النسيج العمراني، و من بين الضمانات التي منحها القانون خاصة في مواجهة ظاهرة السكنات الهشة أو الفوضوية منها أولاً

- **الضمانات التحفظية**

قد سبق القول بأن مجرد المعاينة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي يعتبر كفيل بالردع كل ن يقوم ببناء بناية بدون رخصة ، حيث أول إجراء تقوم به الإدارة ضد هؤلاء هو التدابير الاستعجالية الفورية و هي حجز كل مواد البناء و المتابعة القضائية و وقف الأشغال ، و ما سمحت به المادة 48 من القانون 02[1]/82 " ***بعد إثبات المخالفة يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بمطابقة الأشغال ، كما يجوز له أن يأمر بقرار معلل بإيقاف الأشغال أو بأي إجراء تحفظي ، بما في***

1 . القانون رقم 02/82 المؤرخ في 06فبراير 1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة الأراضي ج.ر عدد 06 المؤرخة 09فبراير 1982

ذلك حجز العتاد و المواد و إرسال الملف إلى النيابة العامة"، و هذه الضمانة التحفظية القانونية كفيلة بحد من الظاهرة بناء سكنات الهشة.

أما الضمانة الثانية التي في يد السلطة الإدارة في مواجهة ظاهرة السكنات الهشة هي فرض غرامات المالية و نصت المادة 50 من المرسوم التشريعي 07/94 [1] التي تؤكد على انه بعد المعاينة الميدانية للموظف المحلف ، بورشة أشغال البناء و تأكد من وجود مخالفة من مخالفات البناء بدون رخصة ، يقوم بتحرير محضر إثبات الحالة ، و مبلغ الغرامة المقابلة لهذه المخالفة و المقدرة جزفيا .

إن استعمال الضمانات التحفظية وحدها قادرة على الحد من ظاهرة قبل اللجوء إلى الضمانات قانونية و هي اللجوء إلى القضاء مباشرة.

- **الضمانات القانونية " اللجوء إلى القضاء "**

من حماية حقوقها و دفاع عن مصالحها على السلطة الإدارة اللجوء إلى القضاء من أجل إصلاح الضرر الذي تعرضت له و حق مطالبة بالتعويض ، و هذا أداء أوجبه القانون ، و في حالة عدم القيام به يعتبر تقاعس و جمود من جانب الإدارة و ما يسببه من ضرر على العمران الحضري للمدينة.

الإدارة الملزمة باحترام القوانين أثناء القيام بواجبها ، إذ لا يمكن لها الشروع في عمليات الهدم دون إصدار قرار معلل و مصادق عليه من السلطة الوصية " **الوالي**" و لا تقوم بعملية الهدم من أجل تصفية حسابات عرقية أو انتخابية أو عروشية ، أي أن القرار لا يكون سلبي من طرف الإدارة.

من واجب الإدارة الحفاظ على المصلحة العامة العمرانية ، و لها الحق في تحقق من احترام تخصيصات الأراضي ، و قواعد استعمالها ، كما تسهر على مراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء للشروط المحددة في القوانين و التنظيمات المعمول بها [2]

و للإدارة الحق في تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة، و ذلك من أجل تأسيس كطرف مدني ، و الدفاع عن مصالحها و ردع كل المخالفين بتنفيذ عمليات الهدم و تطبيق العقوبات المالية تصل أحيانا إلى السجن في حالة العود أو عدم امتثال لأوامر القضاء.

1 .المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ18 ماي 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري و ممارسة مهنة المهندس المعماري جريدة رسمية عدد 32 صادرة في 25 ماي 1994

2 . المادة 91 من القانون البلدي 10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011

و تبقى هذه الضمانات الأساسية مبدئها هو احترام قواعد البناء و التعمير و تمكين الأفراد من الحصول على حاجيتهم في مجال البناء و احترام قوانين بأسلوب حضاري راقي و تتبع كل خطوات التخطيط العمراني ، التي تعتبر وسيلة للتنظيم الحضري للمدينة و ذلك بسبب تغيرات في بنية الذهنية للمجتمع الجزائري الحالي ، الذي تعود على الفوضى و عدم احترام القوانين و ارتجالية القرارات المحلية.

و إن كان الإسناد الفعلي لإدارة المحلية و على رأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي السلطة في تسليم كل الرخص البناء و المتابعة و المراقبة و ذلك من أجل تفادي مركزية القرارات و كذلك إعطاء كامل الصلاحية لرئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب لتحمل مسؤوليته كاملة في إقليمه.

و هذه الضمانات القانونية جاءت من أجل تكريس حضارة احترام قواعد البناء و محافظة على النسيج العمراني و جمالية المدينة ، و إعطاء حلول ردعية و معاقبة كل المخالفين لقواعد البناء و التعمير فما على الذين في يدهم السلطة خاصة رؤساء المجالس الشعبية إلا تطبيقها في واقع ، و سوف نصل إلى نتائج مرضية في حين.

المبحث الثالث

الدراسات المتعلقة بالموضوع

I. **الدراسات السابقة**

II. **دور علم الاجتماع الريفي في التنمية الاجتماعية و المحلية**

III. **التنمية الريفية و أثرها في الحد من ظاهرة النزوح نحو المدن**

المبحث الثالث

دراسات المتعلقة بالموضوع

I. الدراسات السابقة

مقدمة :

لأهمية الموضوع و تأثره على الوسط الاجتماعي تم دراسته من القرن التاسع عشر بعدة دراسات منذ هجرة سكان الريف إلى المدن الغرب في أوربا بعد ظهور الصناعة وزوال الصناعات اليدوية المنزلية و تجمع السكان في المدن حول المصانع الكبيرة و لازالت الآثار موجودة إلى يومنا هذا من الأحياء في باريس خاصة بالمهاجرين شمال إفريقيا و slum districts في انجلترا ، و كانت الهجرة شديدة في غرب أوربا خاصة من الريف نحو المدن من أوربيين أنفسهم ، و عرف العالم هذه الظاهرة منذ قدم ، وهي ظاهرة طبيعية وهو انتقال من المكان إلى مكان أخر أفضل سواء لإقامة مؤقتة أو دائمة .

و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الهجرة التي سببت في إنجاز سكنات الهشة أو فوضوية على حوافي المدن سواء كانت دراسات العربية و الجزائرية ، و الدراسات الغربية ثم نستخلص نتائج العامة من الدراسات.

1. الدراسات ذات العلاقة

كانت الأولى الدراسات في موضوع العمران غير المخطط ، و خالصة الهجرة من الريف نحو المدن بعد الاستقلال و بعد أثناء العشرية السوداء بسبب الوضع الأمني

و كانت الدراسة قد توصلت في بداية القرن العشرين إلى آثار الاستعمار و مخالفاته و كان العامل الأهم في الهجرة إلى هذه الأحياء هو الظلم الاجتماعي و الاقتصادي الذي كانت تتميز به الحياة في الريف، كما نزح الآلاف إلى المدن طالبين الحماية و الأمن من جراء العمليات الإرهابية.

و كلاهما كان يقيمون في مساكن من صفيح حول المدن في الأمكنة لا تتوفر على شروط الحياة مما نجم عنه عدة مشاكل منها انتشار الأمراض ، نقص الفرص التعليم انتشار الآفات الاجتماعية ، و ازدحام المدن ، و أكدت كل الدراسات منها دراسة أستاذ **علي بوعناقة** حول الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب سنة 1984 عن مدينة قسنطينة ، نفس نتائج من تضاعف عدد المواليد و انتشار الحمى و السعال الديكي و الأمراض الجلدية ، و يؤكد أستاذ **علي**

بوعناقة أن تصلب البيئة قد ساهم إلى حد كبير في تكوين الشعور باللامبالاة خاصة فيما يتعلق بالتنشئة و التوجيه و الإشراف و الضبط للأطفال و الأحداث[1].

إن كانت جل الدراسات الجزائرية قبل دخول الألفية تتعلق بالنزوح الريفي نحو المدن و انتشار الفقر ، و انعدام كل وسائل الحياة الضرورية من الماء و قنوات الصرف المياه القذرة و الفوضى و الأمراض ، شملت كل الدراسات جانب النظري حول البيوت القصديرية و ربطها بالمشكلة الاجتماعية لأزمة السكن مع نهاية القرن العشرين .

أما الدراسات بعد ألفية الثانية كانت لها طابع خاص و ميداني و أتبعت أسلوب بحث علمي بحت ، و توصلت إلى نتائج جديدة و ذلك بمخابر العلوم الاجتماعية الموجودة في الجامعات الجزائرية ، منها دراسة الأستاذ شوقي قاسمي من جامعة محمد بوضياف المسيلة ، حول إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا سنة 2012 ، و الذي تطرق فيه عن مشكلة التدهور المجال الحضري بالجزائر و تخلفه و إفرازات متعددة التنوع و متباينة التأثير في مسيرة التنمية المحلية وقد استعرض كل لإشكالية بصفة عامة دوليا و محليا ، قدم مقاربة واقعية لإشكالية قائمة و إجراءات المتخذة من طرف السلطة بالأرقام التي تؤكد حسب قوله الجهود المبذولة خاصة خلال سياسة الإسكان الحكومي غير أنها لم تمكن من القضاء على الظاهرة بصفة نهائية ، و لم يتطرق إلى الاندماج في وسط العمراني الحضري ، بل يؤكد على الأرقام التي تصدرها السلطة و مقاربة الميدانية للواقع التي يؤكد على استمرار الظاهرة ، و هذا ما يعكس عدم فعالية القرارات المتخذة من قبل السلطات المحلية خاصة، و استخلص في الأخير بقوله "***إن الحسم المطلق في دلالة النتائج النهائية التي خلص إليها برنامج RHP للبنك الدولي ،كما توحي به الأرقام و القراءات الرسمية لا يعد معيارا ذو مصداقية لا يجادل في شرعيتها و نجاعتها الميدانية ، إذ أصبحت السلطة عاجزة عن النجاح في هذا الرهان و أن كل الآليات المعتمدة بقيت عاجزة عن إدراك الدوافع و المبررات الحقيقية الباعثة لهذه الظاهرة، و التعاطي فقط مع تكرار هذه الأرقام ، دون فهم حقيقة و أبعاد و مكانيزمات هذه الظاهرة القائمة على قوة عوامل الجذب و الطرد***"[2]

1 .أ.علي بوعناقة "الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية –الاجتماعية على الشباب دراسة مقارنة ، د.م.ج طبعة الأولى 1984 ص 32

2. أ. شوقي قاسمي " إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا " مجلة علوم الإنسان و المجتمع جامعة محمد بوضياف المسيلة غدد 4 سنة 2012 ص 278

و كذلك دراسة **لأستاذ مشنان فوزي** من جامعة الحاج لخضر باتنة " ***الأحياء العشوائية واقعيها و تأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة*** سنة 2015 حيث تهدف الدراسة إلى واقع و الإشكال الحضري للسكنات الهشة أو الغير المخططة في ولاية باتنة نموذج و مدى تأثير هذه الظاهرة على النسيج العمراني ، حيث خلص إلى الأحياء الغير المخططة غير مدمجة و تعاني التهميش ، إلا أنها تملك مؤهلات و إمكانيات تساعد على إدماجها في النسيج الحضري للمدينة ، و تعتبر الدراسة من بين الدراسات التي تطرقت إلى دور اندماج في الوسط العمراني خاصة لأحياء المحيطة بالمدينة ، و قدم بعض التوصيات منها دور الأساسي للجماعات المحلية في حد من ظاهرة إذا تم فعلا تطبيق كل الآليات القانونية المتاحة ،من المراقبة الأراضي و إزالة التعديات ووضع حدود واضحة للمناطق العشوائية القائمة عن طريق التشجير ، و ارتقاء ببرامج التنمية الحضرية و ذلك من أجل الوقف انتشار النمو العشوائي ،و اهتمام بالريف و تطويره و قيام باستثمارات في الأرياف [1] كما تهتم الدراسة كثيرا بإعادة إدماج الأحياء السكنات الهشة ضمن المناطق الحضرية للمدينة ، مع اهتمام كثيرا باختيارات أهالي مما يتناسب مع خصوصيات و مراعاة جانب التخطيط الحضري ، الدراسة جديرة باهتمام و من الدراسات القليلة التي تهتم بجانب الموضوعي الخاص بإدماج في الوسط الحضري للمدينة.

وذلك مخالفة للدارسات من القرن الماضي التي كانت تهتم كثيرا بأزمة السكن و النزوح الريفي و تنظيم النمو الديمغرافي و الاستخدام الرشيد لمواد البناء مثل دراسة الأستاذ مصطفى بوتفنوشة و الذي يركز كثيرا على النزوح الريفي و أزمة السكن الحادة آنذاك و ارتفاعات معدلات الانحراف ، و الدراسة موسومة **بأزمة المجتمع المتحول** .

كما يوجد العديد من مقالات الصحفية ذات الاهتمام الواسع بالظاهرة السكن الهش و علاقته بالعمران و التنمية و الانحراف الاجتماعي و المجهودات الدولة في القضاء عليه بمساعدة البنك الدولي للتنمية ، و إن كانت مقالات يوميا تسلط الضوء على خطورة الظاهرة وتصاعد الرهيب للسكنات الهشة ، و التزام الدولة من خلال التمويل العمومي لكل المشاريع الموجودة قيد الانجاز و المقبلة إلى غاية القضاء التام على هذه الظاهرة"[2] ، و زيادة على عديد من المذكرات التخرج "دكتوراه" تدرس عدة حالات على مستوى المحلي لكل ولاية ، و إن كانت كل الدراسات متشابهة من جانب دراسة النظرية غير أن الدراسة الميدانية تتقارب من حيث النتائج ، و تقاعس السلطات المحلية و

1 .أ مشنان فوزي " الأحياء العشوائية واقعيها و تأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة ، جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2015

2. تصرح معالي وزير السكن و العمران نور الدين موسى " جريدة الجمهورية بتاريخ 18 سبتمبر 2011 عدد 1324

خاصة رؤساء المجالس الشعبية بالقيام بأدوارهم و تطبيق كل الآليات و صلاحيات المخولة لهم من أجل الهدم و الردع كل المخالفين ، و أغلب الدراسات لم تتطرق إلى إشكالية عدم الاندماج الأفراد السكنات الهشة مع المحيط العمراني الحضري ، و تأثيره المباشر على الجانب الاجتماعي و الثقافي و التربوي عليهما سواء الأفراد المجتمع الحضري المدينة و الأفراد الذين يقطنون في الأحياء الهشة .

نستطيع القول في الأخير أن جل الدراسات كانت تشمل تعاريف الظاهرة السكن الهش أو السكن الفوضوي و أسبابه و فشل كل السياسات التي اتخذتها السلطة في إيجاد حل للقضاء عليه و مشاكل التي رتبها على الساكنة الحضرية ، و القليل منها ما كان يتطرق إلى نقطة اندماج بين الأفراد الذين يسكنون في السكنات الهشة و سكان المدن و ما يحيط به سواء في المحيط المدرسي بين الأبناء أو في محيط الحضري أو في الملاعب الجوارية و عدم تكيف خاصة أفراد السكنات الهشة مع الحياة المدينة ، و هذا ما سوف أحاول تطرق له من خلال هذه الدراسة لنسلط الضوء على إحدى عوائق التي تعيق تطور المجتمع العمراني الحضري .

2. نظريات المفسرة للظاهرة الإسكان

ظهرت العديد من النظريات و الاتجاهات التي تحاول تفسير ظاهرة الإسكان الحضري و الإدماج في الوسط الحضري ، و ما يترتب عليه من التحولات التي يشهدها المجتمع المعاصر ، و ما يصاحبه من ظهور المشكلات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و جاءت لعدة عوامل منها التحضر السريع ، و الارتفاع الديمغرافي الهائل و انتشار بطالة وانتشار المتسارع لأحياء الفوضوية أو السكنات الهشة الغير اللائقة ، و أصبحت المدينة تواجه أزمة الفوضى في العمران و تفاقم أزمة السكن مما تتطلب اهتمام بمخططات السريعة للقضاء على أزمة السكن ، و قدم العديد من الخبراء و العلماء دراسات في هذا الخصوص لتفسير الظاهرة من أجل حد منها و قضاء عليها .

فدراسة السكن الهش الذي هو واقع موجود في المدينة ذاتها و على حوافها يدفعنا إلى البحث السبل إلى التعايش و الاندماج لتحقيق الاستقرار الاجتماعي و النفسي الذي طالما كان حلم الإنسان منذ القدم.

سوف نتطرق إلى بعض النظريات التي تطرقت للموضوع الإسكان الحضري و الاندماج و تصورته في الآفاق.

يعتبر العلامة إبن خلدون من الأوائل الذين درسوا الظاهرة البداوة و الحضر و الريف و المدينة ، و هذه الأخيرة التي أعتبرها إبن خلدون كبنية اجتماعية في تطور دائم ، فقد تطرق في

مقدمته في الفصل الثاني " في العمران البدوي و ما يتسم به من الوحشية و القبلية لأن الظروف بين البدو و الحضر ترجع إلى الظروف في مصادر الإنتاج و المهنة أساسا ".

كما أكد في الفصل الأول من الباب الثاني " أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو للتعاون على تحصيله و الابتداء بما هو ضروري منه و بسيط قبل الخاص و الكمالي ..... و ما هو متسع للبدو لا يتسع له الحواضر من المزارع و المدن و المسارح و غير ذلك " [1] ، إبن خلدون صنف إشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجوده ، و المعاش و المكان و الكسب ، و هنا كثير ما تطرق العديد من الباحثين و العلماء إلى فهم التغيير الذي يقع في المكان العمل المزرعي ، و التنظيم اجتماعي آخر مثل القبيلة و إقامة السكنية في مجتمعات الحضرية ، التي تتسم بالتطور و العلم و التكنولوجيا و أسلوب الحضاري في الحياة بصفة عامة ، و هذا ما تطرق له بن خلدون منذ أكثر من سبعة قرون و الذي نراه اليوم في مجتمعاتنا ، حيث تتم عملية تحويل سكان القرى و الأرياف إلى السكنات في المناطق الحضرية و مدن جديدة مختلفة تماما على الوسط الأصلي لهم من حيث السكن نفسه و مستوى المعيشي.

كما ساهمت الدراسات الانثروبولوجية في دراسة الريف و المدينة حيث أهتم العديد من العلماء علم الاجتماع و خاصة الانثروبولوجين بدراسة الاعتبارات التي تتحكم في التوسع السريع للمدينة و خاصة ما يشمل الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية و تابع ذلك من مشكلات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية خاصة من جانب الإسكان هذا الأخير الذي أصبح مطلبا أوليا لكل الفئات الحضرية و الريفية النازحة و الانعكاسات سلبية التي شملتها هذه الظاهرة على الجانب الديمغرافي السريع خاصة و عدم سعة المدن على الاستيعاب و قلة مرافق العمومية ومراكز الصحية و تكدس التلاميذ في المدارس لعدم طاقتها لاستيعاب عدد الهائل من التلاميذ ، زادة على الآفات الاجتماعية المنتشرة في هذه الأحياء و تأثيرها على الساكنة الحضرية ، و عدم الاندماج في الوسط الحضري مما خلف العديد من أساليب انتقام من طرف السكان الأحياء الهشة و هذه الأزمات تتخبط فيها معظم دول العالم.

كما أهتم علماء الانثروبولوجيا بدراسة التحضر و أنماط الحياة الحضرية ، كما اهتموا بدراسة المناطق المكانية التي استوعبت السكان المهاجرين من الريف نحو المدن و أقاموا الأحياء التي تسمى اليوم بالأحياء الغير المخططة أو أحياء السكنات الهشة الغير اللائقة ، التي تتميز بتخلف عن المناطق

1 .أ. عبد الرؤوف الصبع "علم الاجتماع الحضري" قضايا و إشكاليات " الوفاء للنشر ، ط1 سنة 2003 ص 12

الحضرية و كثيرا ما تكون على حوافي المدن أو بداخلها ، و هنا يشير أ.فيليب ماير PH.MAYER إلى أن الانثروبولوجيا مؤهلة للقيام بدراسات ذات طابع ثقافي و اجتماعي[1] .

و قد بين أ.فيليب ماير أن مجال الدارسات الانثروبولوجية هو حل للمجتمعات البشرية سواء كانت هذه المجتمعات بدائية أو متحضرة بسيطة أو معقدة.

كما أن أنصار المدخل الانثروبولوجي التقليدي يركزون على الهجرة من الريف نحو المدن ، و عملية التكيف و دراسة الفلاحين المقيمين في المدينة و عوامل المشتركة و المختلفة بينهما و آثار المترتبة عليهم كلاهما ، أما أنصار المشكلة الرئيسية من الانثروبولوجين فيؤكدون على الأحياء التي تم إنجازها على حوافي المدن و تعتبر في نظرهم مخلوق جديد يتسم بالتخلف و التدهور الحضري و ما يشكله من خلق أنماط السلوك الانحرافي ، أما مؤيدي المدخل التحليلي التقليدي للظاهرة يؤكدون على أهمية البناء الاجتماعي و النظرية الانثروبولوجية [2] .

اهتمت الدراسات الانثروبولوجية بظاهرة الإسكان الحضري و الإدماج الاجتماعي في الوسط الحضري ، و حاولت فهم لظاهرة و تقصي واقعها ، و إيجاد إجابة لكل الأسئلة و الفرضيات المطروحة على المستويين سواء الواسع أو المحدود ، غير أنه كما يقول أستاذ هاكسلي"***من مآسي العلم أن الفرضيات الحلوة تقتلها الحقائق المرة".***

كما تطرقت نظرية ايكولوجية الكلاسيكية و هي نظرية الرائدة تطرقت إلى مدى تأثير الظروف المكانية و مسائل التحضر و نمو المدينة ، حيث يعتبر روبرت بارك R.PARK من رواد و مؤسسي مدرسة شيكاغو و هو من صاغ الإطار العام للنظرية حيث ذهب إلى اعتبار المدينة " مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر" ، فالمدينة من وجهة نظره هي عبارة عن نظام إيكولوجي في تغير مستمر ، و كل ما يتعلق بالجانب الإنساني و البشري داخل هذه المدن يطلق عليه " الايكولوجيا البشرية" و التي تتمحور دراستها حول المعايير الثقافية و الاجتماعية و القيم الاجتماعية التي تتحكم في السلوك الأفراد [3] ، و هذا الصدد يوضح بارك .... إن للمدينة جذور ممتدة من عادات و تقاليد الناس الذين يعيشون بها ، و يترتب على ذلك أن للمدينة أخلاقيات جنبا على جنب مع تنظيمها الفيزيقي و أن كل

1.أ. مصطفى عمر حمادة " السكان و تنمية المجتمعات الجديدة "دار المعرفة الجامعية "الإسكندرية 1998 ص 12

2.أ. قيرة و آخرون" التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا " مخبر الإنسان و المدينة "دار الهدي للطباعة و النشر . عين المليلة . ص 209

3 .أ حميد خروف و آخرون ، الإشكاليات النظرية و الواقع " مجتمع المدينة نموجا ، دار البعث قسنطينة 1999 ص 31، 32

التنظيمين يتفاعل مع الآخر ..... و هذا ما يفرضه السكان كحتمية خارجية و صحيحة ..... فإن خصائص المدينة متميزة عن حياتها في كل شئ مما يتميز به الريف و حياة الريف المفتوح [1] .

و هذه الدراسات تؤكد صعوبة اندماج المهاجرين من الريف نحو المدن لاختلاف حياتهم و نمط المعيشة و المستوى التنظيمي لهم و لا يستطيعون التكيف مع أوضاع المدينة و لو حاولو ، تبقى الذهنية البدوية حاضرة في كل أساليب حياتهم.

فا من خلال استعراض بعض النظريات التي تطرقت للموضوع و إن لم نتطرق كل النظريات لأنها تتفق جميعها في أن المشكل الإسكان الحضري و علاقته بالاندماج و التفاقم الانفجار السكاني في المدينة له صلة بالعوامل الفيزيقية[2] و الايكولوجية[3] و الصناعية الحضرية ، دون أن ننسى العنصر السكاني الذي له تأثير كلي على العملية التكيف الحضري

3. نظرية الثقافة الحضرية

حاول "لويس ورث" تقديم نظرية الثقافة الحضرية كأسلوب للحياة ، حيث يعتبر المدينة متغير مستقل ، و كانت دراسته حول المدينة نقطة التحول في علم الاجتماع الحضري حيث يعرف المدينة في مقالته" دراسة المدن و الحياة الحضرية" بأن المدينة هي وحدة عمرانية كبيرة نسبيا ، تتميز بالكثافة السكانية و هي مقر دائم للأفراد" و تتميز حسبه بعدة خصائص منها :[4]

- ✓ عدد السكان المرتفع مقارنة بالسكان الأرياف
- ✓ نمو الكثافة السكانية
- ✓ عدم التجانس ،و تميز الحضر بخصائص و السمات خاصة بهم.

و يرى "لويس ورث" كلما كانت المدينة كبيرة الحجم و كثافة السكانية المرتفعة أتسع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد مما يزيد من انتشار الظاهرة العزل المكاني للجماعات و الأفراد على أساس القبلية ، و الطبقية أو المكانة الاجتماعية و المهنية و هذا ما يتسبب في إضعاف التماسك الاجتماعي و عملية التكيف و الاندماج الحضري و يضعف حتى روابط الجيرة بين المواطنين أنفسهم ،

1 . أ. عبد الرؤوف الصبع " نفس المرجع ، ص 44 ، 45

2 مصطلح الفيزيقية هو علم الطبيعة ، تعني علم ما وراء الطبيعة ، تعني العالم المشهود أمامنا ، أو عالم الغيب

3 . مصطلح ايكولوجية هو علم يدرس علاقة الكائنات الحية فيما بينها و بين بيئتها التي تعيش فيها ، كما أنها فلفة ترى البشرية بوصفها واحدة مع الطبيعة و كجزء لا يتجزأ من سيرورة التطور التي تمضي بالكون قدما من المادة الجامدة إلى الحياة .. إنها الحركية الإنسان و البيئة و المجتمع.

4 .صبحي محمد قنوص" دراسات حضرية ، مدخل نظري " الدار الدولية للنشر و التوزيع 1994 ص 37

مما يتشتت الترابط الاجتماعي بين الساكنة، لأن المجتمع الحضري الذي يتميز بالكثافة السكانية الكبيرة من هذا النوع هو أساس المحدد للتنظيم الاجتماعي للسلوك حسب قول "لويس ورث"[1]

نظرية الثقافة الحضرية كأسلوب للحياة لويس ورث" هي أسلوب حضاري يتميز بالعلمانية و ظهور العلاقات الثانوية و إلى تقسيم الأدوار و عدم وضوح المعايير و بالتالي أصبحت المدينة مركز للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بالدقة و التنظيم الاجتماعي في أسلوب الحياة المدنية ، و قارن "لويس ورث" بين المجتمع الريفي و المراكز الحضرية المدينة الكبيرة الحجم ، و اعتبر أن السمات التي تميزها من التطور هي في أصل بمثابة مصاحبات لديمومة النمو المدينة خاصة بما يتسم بالتطور الكثافة السكانية.[2]

كما يؤكد "لويس ورث" أنه كلما كان حجم الكثافة السكانية في المدنية مرتفع كلما كان عرضة إلى عدة إشكاليات منها خاصة معضلة الإسكان الحضري ، و هذا ما تعيشه المدن اليوم من تراكم أحياء غير مخططة بداخلها أو على حوافها ، فما على القائمين سوى إيجاد حلول للمشكلة الإسكان ، كما أن ارتفاع نسبة التحضر في المدن حسب "لويس ورث" تؤدي إلى خلق أحياء مزدحمة تتميز بالتخلف مثل الأحياء الغير المخططة أو السكنات الهشة الغير اللائقة ، التي قامت أصلا على أشلاء البيوت الفوضوية ، و هذا ما يعيق السير الحسن للمدينة .

- يمكن تلخيص نظرية لويس ورث" في النقاط التالية التي لها علاقة بالموضوع الدراسة[3]
- إن الحضرية هي طريقة و أسلوب في الحياة تعكسه الوضعية البنية التحتية للمدينة من البناء و التنظيم الاجتماعي القائم
- إن المدينة و القرية أو الريف أصلا يعدان قطبان تتزاحم فيها سائر المجتمعات البشرية لكن بدرجات متفاوتة ، و لو نقول بأن المجتمع الحضري يتميز بالدقة قول فيه مبالغة و كذلك بالنسبة للمجتمعات الريفية .
- إن الحضرية لا تعبر إطلاقا على تلك الحركة التنقلية المتمثلة في النزوح الجماعات و أفراد سواء بإرادتهم الفردية أو الجماعية نحو المناطق الحضرية ، بقدر ما تمثل في القدرة هؤلاء الأفراد و الجماعات في التكيف مع المعايير نمط الحياة القائمة في الحضر و المتمثلة في كل الاتجاهات سواء سلوكا ، و النمطية الحياة المدنية وواقع البناء و التنظيم الاجتماعي القائم.

1 . .صبحي محمد قنوص " نفس المرجع " ص 42

2 . صبحي محمد قنوص " نفس المرجع " ص 44

3 . صبحي محمد قنوص " نفس المرجع " ص 48

- إذا كانت المدن هي في أصل نبات طبيعي لعمليات النمو و التطور ، فإن الآثار التي ترتبها على الأفراد و الجماعات من طبع نمط حياة الإنسان من التنشئة الاجتماعية فإنها لا تستطيع أن تزيل و لو قليلا من نمط و تراكمات الحياة القديمة للترابطات البشرية و هذا ما يبين أن الحياة الحضرية رغم حضرتها ليست حضرية خالصة.
- و يبقى أسلوب الحياة الحضرية عند "لويس ورث" يؤكد على أن الحضرية و إن كانت ذات حجم الكثافة السكانية و الأنشطة التكنولوجية الهائلة ، و المادية التي تميز المدينة و أمكنتها ، غير أن تلك الآثار التي تخلفها على الحياة الساكنة أكبر من أن يخلفها حجم و كثافة السكانية نفسها.

إذن من خلال هذه الإطلالة العلمية لنظرية "لويس ورث" الحضرية هي طريقة و أسلوب في الحياة يمكن المقاربة ذلك على ما تعيشه مدننا الكبرى خاصة العاصمة ووهران و قسنطينة و سطيف و عنابة و المدن الداخلية ، ما هو راجع إلا للعامل تأثير الحضرية كأسلوب في الحياة المدن ، فأصبح كل يحلم بأن يعيش تلك الحياة الحضرية ، مما سبب لمدن مشاكل كبيرة منها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الصحية و البيئية و إيكولوجية و العمرانية ، و زيادة على تراكم المشاكل و الآفات الاجتماعية الخطيرة على المدن من انتشار الرهيب للجرائم بشتى أنواعها هذا من جراء انتشار الأحياء الغير المخططة و السكنات الهشة التي سببت اختلال في التنظيم الاجتماعي و البيئي و تشويه المحيط الحضري .

II. دور علم الاجتماع الريفي في التنمية الاجتماعية و المحلية

1. نشأة علم الاجتماع الريفي

يعتبر علم الاجتماع الريفي حديث النشأة، كان فرع من علم الاجتماع العام حتى القرن التاسع عشر و قد بادر أساتذة من أمريكا أمثال سير هنري sir henry و إتون etton و ستيمان stemann و آخرون ، بعد تفاقم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في أمريكا في الفترة بين 1890 -1920 بعد تعرض المجتمعات الريفية للمشاكل نتيجة التحضر و التصنيع ، مما أثار اهتمام العلماء و الباحثين و الذي أدى إلى النشأة هذا العلم كمجال أكاديمي.[1]

1.ا. محمد نبيل جامع " علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية" دار الجامعة الجديدة 2010، ص 05

وعندما أمر الرئيس الأمريكي روزفلت آنذاك بتشكيل لجنة الحياة الريفية كانت هي العلامة البارزة في تاريخ علم الاجتماع الريفي في عام 1908 برئاسة السيد هوريس بلانيكيت sir horace plunkett، و بعد القيام اللجنة بدراستها قدمت توصيتها لمواجهة كل المشاكل و حلها ، و قد لاحظ علماء الاجتماع تقرير اللجنة حيث كان موضوع الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع علم 1912 هو "الحياة الريفية "، قد صدر أول كتاب في علم الاجتماع الريفي سنة 1916 من طرف الأستاذ j.n gillettee و كانت أول رسالة دكتوراه في علم الاجتماع الريفي تحت إشراف العلامة فرانكلين جيدينجز franklin giddings في جامعة كولومبيا ، ثم صدر كتاب الذي يحدد الحدود الريفي إيكولوجيا و اجتماعيا سنة 1915 بعنوان المجتمع الزراعي المحلي للعلامة فرانكلين جيدينجز franklin giddings ، الذي مازال مرجع إلى يومنا هذا .[1]

و بسبب الحرب العالمية الثانية التي دمرت المجتمع الإنساني ماديا وروحيا ، دفع علم الاجتماع لدراسة تشخصيه لمشاكل الريف و خاصة المزارعين في أمريكا و ركز كثيرا على جانب الاجتماعي بدرجة أكبر من الجانب الزراعي مما دعا إلى نشأة فرع تطبيقي أخر لعلم الاجتماع سمي " علم الاجتماع الزراعي" sociology of agriculture و الذي ركز بصورة خاصة على دمج القطاع الزراعي في نظام الإنتاج الوطني.[2]

و قد كان لنشأة الجمعية العلمية لعلم الاجتماع الريفي عام 1938 دافع القوي لاهتمام بتطور علم الاجتماع الريفي ووضع قضايا الريفية في أوليات و أصبحت تحت قيادة السياسية في أمريكا ، و اليوم يعرف علم الاجتماع الريفي انتشار واسع في كل جامعات العالم خاصة الأوربية و أمريكا و استراليا و مصر ، و يستطيع كل منشغل بالحقل أن يسعى إلى عمل بأكثر مهنية و فعالية .

و رغم أن جل الدول المتقدمة عرفت تقدما هائل في التحضر خاصة الدول الأوربية و استراليا و أمريكا ، إلا أنها مازالت تحتفظ في أرقى جامعتها بالقسم علم الاجتماع الريفي، و ذلك يعني أن التريف بدأ في اكتساب معنى أخر غير الذي عهدناه في المفهوم التقليدي و الذي يتسم بالتخلف و الفقر و انعدام كل شروط الحياة المدنية و المرض و الأوبئة و انعدام المرافق العمومية ، من خلال اهتمام بالدراسات الريفية سوف يتحول إلى التحضر و المدنية و العيش نحو أفضل .

1 . محمد نبيل جامع " نفس المرجع ، ص 06

2 . محمد نبيل جامع " نفس المرجع ، ص 07

و في بلدان العربية لم يتم إعطاء أهمية كبيرة له ، بالرغم بأن جل مجتمعات العربية ريفية ما عدا مصر التي كانت قد أقدمت على فتح قسم مستقل في جامعة الإسكندرية كلية الزراعة خاص بالعلم المجتمع الريفي ، و له عديد من رواده و منهم الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقي مؤسس العلوم الاجتماعية الزراعية في الوطن العربي.

و علم الاجتماع الريفي له أهمية كبيرة في دراسة الخاصة بالمجتمع الريف و معرفة الأساليب و الطرق تحقيق التنمية المحلية لكل منطقة من تمكين الساكنة الريفية من الإقامة الدائمة في مناطقهم الأصلية و عدم التفكير في النزوح نحو المدن.

إذ أن ترجمة كل احتياجاتهم إلى الواقع بتوفير المرافق ، و الرفاء الاجتماعي و الرخاء الاقتصادي كفيل بأن تكون المناطق الريفية هي محطة للنزوح لها و ليس منها.

2. مفهوم علم الاجتماع الريفي و مجالاته

هو علم الذي يهتم بالدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي بالمناطق الريفية. و سمي بعلم الاجتماع الريفي لاختصاص مكان دراسته المناطق الريفية فقط.

كما يمكن تعريفه أكثر دقة و الموضوعية بأنه الرؤية المحكمة الدقيقة لأنماط العلاقات الإنسانية الريفية المتباينة و محاولة تفسيرها من خلال معرفة أسبابها و نتائجها [1]

و من ثم يتم تقديم الاقتراحات و التوصيات و الأساليب و كل الإجراءات التي يمكن إتباعها من أجل رفاهية الساكنة الريفية ، و ذلك من إخلال السياسات التنموية حسب كل منطقة للتحقيق مستويات أفضل في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق الراحة النفسية لكل مواطني المناطق الريفية ، و حق في التنمية و المواطنة و تأكيد على حق في التنمية المستدامة لأجيال القادمة.

إذن حاول العلماء الوصول إلى تعريف جامع للمجتمع الريفي ، فهناك من قاموا بتعريفه إحصائيا مما جعل تعريف الريف مجرد اصطلاح له علاقة بعدد السكان.[2] و هناك من أعتمد على

1 . محمد نبيل جامع " نفس المرجع ، ص 12

2 . د. عالية حبيب ، د نجوى عبد الحميد و اخرون "علم الاجتماع الريفي "دار الميسرة للنشر ، ط 2 سنة 2011 ، ص 77

التقسيم الاقتصادي للمهن ، البعض ذهب إلى اعتبار علم المجتمع الريفي هو الذي يكون غالبية سكانه يعتمدون على الزراعة في معيشتهم.

و قد ميزت منظمة الأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بين الريف و الحضر عن طريق ضع المعايير الكمية التي يمكن استخدامها لتمييز و تصنيف المناطق الريفية في[1] :

- ✓ اليد العاملة و نسبتها الفعلية في النشاط الزراعي
- ✓ ارتفاع الكثافة السكانية و معادلاتها من المنطقة إلى أخرى
- ✓ الحدود الإدارية داخل المناطق الريفية
- ✓ حجم و عدد السكان في التجمعات السكانية .

و كثير من العلماء أخذوا بالمعايير الكمية و خاصة ميزة الزراعة كمعاش رئيسي لسكانه و على سبيل المثال نأخذ تعريف الأستاذ " لوري نلسن" الذي أهتم هو كذلك بالمعايير الكيفية و عرف الريف أو المجتمع الريف " بأنه " ذلك الذي يتكون من تلك المناطق التي ترتفع فيها درجة الألفة و العلاقات الشخصية غير الرسمية ، كما تعد الزراعة هي مهنة الأساسية لسكانه"[2]

و يعرف الأستاذ المرحوم محمد منير الزلاقي مؤسس العلوم الاجتماعية الزراعية في الوطن العربي و أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الإسكندرية علم المجتمع الريفي تعريفا مميزا

هو علم المجتمع الريفي أي يختص بالشؤون الاجتماعية الريفية ، و هو فرع من علم المجتمع التطبيقي الذي يتناول في دراساته قضايا المجتمع الريفي أي البنيان الاجتماعي الريفي.[3]

فهو العلم الذي يشمل مجموعة الحقائق و الروابط القائمة بينها مصاغة في صورة و أفكار و آراء و أساليب و تخمينات أي ظنيات و نظريات و قواعد النحو ، يهتدي بها الإنسان أي ينجو في السيطرة على القوى الاجتماعية المتعلقة بتنشئة و تطوير تركيب المجتمع الريفي مستهدفا من ذلك خير

1 د. عالية حبيب ، د نجوى عبدالحميد و اخرون " نفس المرجع ، ص 79

2. د. عالية حبيب ، د نجوى عبدالحميد و آخرون " نفس المرجع ، ص 79

3 محمد نبيل جامع " نفس المرجع ، ص 13

السبل إلى مقاومة الآفات الاجتماعية الريفية و إلى تحسين مستوى الحياة الإنسانية الريفية من النواحي التي لا تطرقها مباحث العلوم الزراعية الاجتماعية الأخرى " الأستاذ محمد منير الزلاقي سنة "1958[1].

3. هل نحن في حاجة إلى علم الاجتماع الريفي لمواكبة تطورات المجتمع الريف

كما سبق فإن علم الاجتماع الريفي ارتبطت نشأته بالولايات المتحدة الأمريكية، و أوربا منذ مطلع القرن العشرين، و كانت أولى أركانه الأساسية التعليم الزراعي، و بعد نظرة سريعة حول علم الاجتماع الريفي من حيث نشأته و اختصاصاته ، و الأطر النظرية التي ينتهجها فسؤال الذي أريد الوصول إليه هو هل فعلاً نحن في حاجة إلى علم الاجتماع الريفي في ضوء التطور الذي يشهده المجتمع الريفي اليوم ؟

المتطلع إلى الحياة الريفية يتأكد بأنه ثمة تغيير الجذري في الخصائص المجتمع الريفي لم يبقى ذلك المجتمع المتميز بخصائصه الخاصة به و هذا ما أكده كل من أوسكار و لويس وراي بال" R.Pahl منذ الستينيات القرن الماضي " على أنه لم تعد تلك الأفكار و النظرة على الحياة السائدة في المجتمع الريفي كما كانت في سابق كما أنه لا يوجد من يدعم تلك الأفكار نفسها اليوم ، حيث يؤكدون أن المجتمع الريف له نفس الخصائص التي يزعم البعض أنها الحضرية و بنفس الخصائص التي يتصف بها المجتمع الحضر و التي يفترض أنها من طبائع المجتمع الريفي ، كما يضفون بقولهم " فمعظم الأفكار و الآراء التي كانت تنظر إلى المجتمعات القروية على أنها مستقلة ، و منعزلة و مكتفية ذاتيا قد تغيرت و حلت محلها وجهة نظر أخرى تنظر إلى هذه المجتمعات على أنها جزء متكامل من مجتمع اكبر سواء من الناحية الثقافية أو الاقتصادية.[2]

فمع التطور التكنولوجي الهائل في أوربا و أمريكا منذ القرن الماضي و تغيرات التي طرأت في المجال الزراعي بإدخال الآلات حديثة جعل إلى تغيرات واسعة على النطاق الحياة الريفية ، و أدخل عليها خصائص الحضرية إلى درجة أنها الريف أو القرية الريفية أخذت معالمها الأثرية القديمة تختفي .

1 محمد نبيل جامع " نفس المرجع ، ص 15

2 . د. عالية حبيب ، د نجوى عبدالحميد و آخرون " نفس المرجع ، ص 86

إن الأزمة الحقيقية التي يواجها علم الاجتماع الريفي من وجهة علماء حقل ، ليست في التغيرات التي فرضها العصر الحالي و خصائصه و التكنولوجيا و العلم الحديث بل تكن في النظرة المثالية و الرومانسية التي يظل العاكفون في حقل يركنون إليها في تعريفاتهم ، و طريقة معالجة قضايا المتعلقة بالمجتمع الريفي حتى أصبحوا يخافون من التغير إذ يرونه تهديد يهدد مقولاتهم و نظرياتهم.[1]

قد شمل التغير كل جوانب المجتمع الريفي سواء من ناحية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و حتى المالية ، و بوجود مرافق الإدارية و العمومية و التجهيزات العمومية ، و توسع المساحة كلية للقرية و ارتفاع نسبة الكثافة السكانية حتى على البيئة الريفية و النشاط الاقتصادي لم يقتصر على الزراعة فقط بل تنوع بوجود المهن الحرفية و التجارية حتى أصبحنا نرى سوبر ماركت في الأرياف و انتشار الواسع للسلع الاستهلاكية ، و تنوع الشكل العمران المتزايد ، و انفتاح المجتمع الريفي على العالم الخارجي بالفعل العولمة و التكنولوجيا و العلم ووسائل الاتصال الحديثة و هنا الكثير من يصف بعبارة تحضر الريف و تريف المدن .

و نتيجة لكل هذه التطورات كان ضروري لوجود علم الاجتماع ريفي ليواكب هذه التطورات الحديثة ، و يسعى الكثير من العلماء الاجتماع المختصين في حقل أن يبتعدوا و لو قليلا عن تلك القضايا الكلاسيكية التي كانوا طوال الوقت يناقشون عنها قضية خاصة بالمجتمع الريفي و خصائصه و سماته في مقابل الحياة المدن الحضرية .

و لقد شهد المجتمع الريفي في الجزائر تحولات كبيرة بفعل حل المزارع النموذجية، و تحويل تسييرها لأفراد، مما غير وجه القرى كليتا، و أصبح الفلاح الذي كان عامل بأمس مالكا لأرض و العتاد، فتغيرت النظرة على المجتمع الريفي اجتماعيا و عمرانيا و اقتصاديا.

و هنا يشير مارشال في موسوعة علم الاجتماع إلى فترة السبعينيات و الثمانينيات و حتى التسعينيات القرن الماضي قد شهد بداية أعمال جديدة تدور في فلك علم الاجتماع الريفي ، حيث ظهرت دراسات حول طبيعة الإنتاج الزراعي الرأسمالي و آثاره الاجتماعية على السكان الريف[2] و هذا ما تقرر بفعل بالمجتمع الريفي في التسعينات بحل المزارع النموذجية و توزيع الأراضي الفلاحية و كل

1 . د. عالية حبيب ، د نجوى عبدالحميد و آخرون " نفس المرجع ، ص 88

2 . د. عالية حبيب ، د نجوى عبدالحميد و آخرون " نفس المرجع ، ص 91

الممتلكات التي كانت بحوزة الدولة أثناء التسيير الذاتي للمزارع الفلاحية إلى فلاحين سواء جماعة أو فرد ، و هذا ما كان له آثر على المجتمع الريفي في الجزائر خاصة.

كما ظهرت دراسات تهتم بأبنية القوة في الريف و التدرج الاجتماعي خاصة في أوربا و أمريكا ، في الثمانينات ظهرت عناوين مثل المسائل البيئية و الاقتصاد الريفي غير قائم على الزراعة و غيرها ، مما وسع مجال البحث في علم الاجتماع الريفي ، وقد نشر توم براس Tom Brass مقالة بعنوان " مجلة الدراسات القروية العقد الثالث" ، منها حاول الوقوف على أهم القضايا الريفية النيي طرحت في المجلة في فترة من 1993 إلى 2004 وجد من أهمها التي طرحت في فترة التسعينات و التي أصبحت مجال اهتمام هي القضايا المتعلقة بالبيئة.[1]

كما أثارت اهتمامات أخرى بالموضوع النظام الغذائي و حول البحث عن إنتاج وتوزيع الطعام عن طريق المشاريع الزراعية المحلية والدولية.

و يرى أستاذ أحمد زايد أن اهتمام بالموضوعات الجديدة جديرة أن يتجاوز علم الاجتماع الريفي ماضيه و ينطلق في دراسة قضايا و الموضوعات مرتبطة بالواقع الريف اليوم و يكون علم الاجتماع الريفي فرع من فروع علم الاجتماع يسعى إلى متابعة القضايا أكثر إلحاحا من الموضوعات الكلاسيكية التقليدية.[2]

و قد تطرق أستاذ أحمد زايد لبعض القضايا الساعة و من مهام علم الاجتماع الريفي منها مشكلة الري ، بين الري التقليدي و الحدث و مشكلات التنمية في المجتمعات الريفية المستحدثة ، ووضع الدور الذي يقع على علم الاجتماع بالنسبة لعمليات التنمية المرتبطة بكل المجتمع المحلي الريفي و طبيعته.[3]

و في عصرنا بدأت تطرح العديد من القضايا الجديدة في مجال علم الاجتماع الريفي تحمل كثير من آليات استمرار علم الاجتماع الريفي و عوامل بقائه ، و أهميته في مواكبة التطور المجتمعات الريفية في

1 . د. عالية حبيب ، د نجوى عبدالحميد و آخرون " نفس المرجع ، ص 92

2 . د. عالية حبيب ، د نجوى عبدالحميد و آخرون " نفس المرجع ، ص 95

3 . د. عالية حبيب ، د نجوى عبد الحميد و آخرون " نفس المرجع ، ص 98

الآفاق و ذلك بتطرق إلى الموضوعات بمثابة أجندة بحثية مستقبلية لبحوث في علم الاجتماع الريفي و سوف يصل الأمر إلى تأسيس مخابر خاصة به.

إذن يمكن القول أننا في حاجة إلى هذا العلم ، لما يعيشه المجتمع الريفي في ظل شواهد الواقعية و الميدانية مما هو موجود في الخصائص الريفية نتيجة النمو الحضري السريع ، و انعدام التنمية بكل أنواعها في المجتمع الريفي ، من أسبابها جعل النزوح حل لدى أفراده من أجل العيش مثل المدينة ، أو على أقل انتماء للمجتمع الحضري .

إن التنمية المحلة التي يعيشها المجتمع الريفي ، تعرف تطور كبير في شتى الميادين ما إنجاز العديد من المرافق العمومية حتى ظن الكثير أن المدينة تم تحويلها إلى الريف ، جعل بعض يرى أن الريف فقد بريقه و حياته التقليدية و خصائصه المثالية ، و هذا راجع لانعدام دراسات الميدانية لكل قرية ريفية أو جماعة المحلية لأن التنمية التي يراها الساكنة الريفية ليس رؤية التي تراها السلطة المحلية أو المركزية لهذا كان وجود علم الاجتماع الريفي ضروري للمعالجة كل القضايا حسب طبعتها دون المساس بالخصائص المجتمع الريفي ، و كيف يكون منتج فعال للمدينة و ليس طفيلي عليها.

III. التنمية الريفية و أثرها في حد من ظاهرة النزوح نحو المدن

يعتبر أي الريف في أي بلد من العالم أهم مصدر لأمنه الغذائي فالأرياف في كل الدول العالم هي التي تنتج الغذاء و تنتج الكثير من المواد الخام المستخدمة في الصناعة ، و لما بدأت الصناعة في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر كانت معتمدة على صناعة النسيج ، و النسيج يعتمد على القطن و الصوف ، الذي كان مصدره الريف البريطاني ، تعتبر تجربة الجزائر كذلك رائدة في ذهاب بعيد في التنمية المحلية لأرياف لتكون مصدر الأول للغذاء خاصة القمح اللين و الخضر وفواكه ، و هذا ما انتهجته في الدعم الريفي و السكن الريفي ، و إنجاز العديد من المرافق العمومية و هياكل العمومية من أجل أن يكون نصيب الفرد من الخدمات و البيئة المعيشية مثل سكان الحضر و توفير المدارس حتى الخاصة بالمحو الأمية من أجل تقليص نسبتها المرتفعة في الأرياف.

إذن تحسين ظروف المعيشية و استغلال كل الموارد الطبيعية الموجودة و الأراضي و تحويل الطاقة البشرية الهائلة الموجودة في الأرياف إلى الطاقة السلبية عاطلة إلى طاقة إيجابية تساهم في التنمية المحلية و تطمح إلى تحسين ظروفها بيدها أي بمشاركة السكان الأرياف و ذلك بإشباع حاجتهم

باعتماد على أنفسهم ، و العمل على التقليل من حدة التهميش و الفقر ، و ذلك بتوفير كل الخدمات الأساسية في الريف و المرافق العمومية الضرورية .

إن التنمية الريفية اليوم هي إحدى أولويات السلطة إن لم نقل أنها قرار سياسي من أجل أن تكون الجماعات المحلية خاصة الريفية المنتجة و تعتمد على مداخلها دون الاعتماد على التموين من الدولة ، و كل هذا يكون بتوفير الأسباب التنمية لإنجاحها ، وذلك باعتماد على دراسات الميدانية حسب التغيرات و معطيات كل منطقة ،و هذا ما يكون إلا باعتماد على علم الاجتماع الريفي الذي تم تطرق على أهميته سابقا.

1. مفهوم التنمية الريفية

عرفتها موسوعة الحرة وكيبيديا " التنمية الريفية بأنها عملية تحسين نوعية الحياة الرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان".

تعددت التعريفات و الاصطلاحات حول مفهوم كلمة التنمية و هناك فرق بين التنمية و النمو فالتنمية لغة مشتقة من فعل (نمو) فهو ينمو نمواً ، أي زاد و كثر ، و من (نمى) أي نمى تنمية الشئ جعله نامياً أي زاد في حجمه [1]

عرفت الأمم المتحدة تعريفا المحددا للتنمية " بأنها تضمن النمو و التغير معا ، وضروري أن يحدث التغيير هنا في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و أن يشمل على جانبيه الكمي و الكيفي.

كما تعرفها على أنها مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة ، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات القومية و المحلية و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية و لتساهم في تقدم البلاد.[2]

1 . قاموس العربي ، البستاني سنة 1973

2 مجلة الأمم المتحدة " تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009 "

إذن من خلال هذه التعاريف نستطيع القول بأن التنمية تجمع بين التغيير الايجابي من خلال تدخل المجتمع الريفي المحلي مع السلطات العامة و تشمل كافة المجالات التي تخص الحياة الإنسان في أي مكان من العالم ، تقوم على أسس و دراسات مبنية على تخطيط العلمي للواقع ، و في الأخير تهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد الساكنة الريفية و تحسين ظروفهم و ذلك من خلال المشاركة الفعلية لهم في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة و إمكانياتهم المتوفرة لهم حسب كل منطقة.

التنمية الريفية هي عملية تغيير الفعلي للحياة الريفية و ذلك بالتطوير و التحسين المعيشة ، و تقديم كل الوسائل الضرورية لأفراد المناطق الريفية من الدعم الاقتصادي ، و كذلك تعرف بأنها استغلال الأمثل لأراضي الزراعية من خلال تنمية الموارد التي تجلب و توفر كل حاجيات الأساسية للساكنة الريفية.

و من أجل نمو الفعلي للمجتمع الريفي يجب اعتماد على مجموعة من الأسس التي تهدف أساسا إلى تنمية الريف وذلك باهتمام بالتعليم أولا ثم الرعاية الصحية و البنية التحتية من المرافق عمومية و التجهيزات هذه هي التنمية الريفية الفعلية.

التنمية الريفية تمت دراستها اقتصاديا حيث أهتم بها علم الاقتصاد، ومن أهم تعريف أشمل لها بأنها " عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و سريعة و مستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب"[1]

يمكن تعريف التنمية الريفية " هي عملية مركبة و مستمرة في جميع التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية التي يعرفها المجتمع الريفي ، و هذا التحول يكون من خلال تطور مستوى الإنتاج الزراعي أولا ، و تنوع كل أنواع الأسس الاقتصادية للساكنة الريفية و هذا لا يكون إلا باستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية.

و هذا بهدف تحسين الظروف المعيشية ، في شتى الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، رفع الدرجة الحياة الريفية لتكون مساهمة في الاقتصاد المحلي و الوطني و حتى الدولي.

1 . تركماني عبدالله "التنمية المستدامة و الأمن الإنساني في العالم العربي" ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس سنة2006

2. أهداف التنمية الريفية

إن التنمية الريفية في حد ذاتها هدف أي سياسية الحكومية في تطوير إنتاجها الزراعي أولاً ، ثم تحسين الظروف المعيشية من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة يجب على السلطة انتهاج أسلوب علمي للتخطيط أهداف التي يُراد تحقيقها و لا يكون ذلك إلا بدراسة علمية و اعتماد على دراسات علم الاجتماع الريفي .

و من بين الأهداف الاقتصادية الخاصة بالتنمية التي تسعى أي سلطة تحقيقها بكل خاص ما يلي :

- ✓ استغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية خاصة الأراضي الزراعية و إدخال عليها تعديلات في وسائل و الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و المؤسسات الاقتصادية المصغرة خاصة الحرفية .
- ✓ تقديم الدعم الكافي و الأمثل للفلاحين من أجل رفع كفاءاتهم الإنتاجية و تنويع أنشطتهم الزراعية ليس الغير الزراعة الحبوب بل زراعة الخضروات بإدخال وسائل الفنية حديثة ، و تركيز أكثر على البُعد الاقتصادي للريف و به تتحسن الظروف الاجتماعية.
- ✓ إنجاز كل المرافق و التجهيزات العمومية الضرورية للساكنة الريفية ، خاصة التعليمية و الصحية حتى لا يضطروا إلى النزوح للمدينة من أجل طبيب أو دراسة أبنائه.
- ✓ مساعدة فلاحين الصغار خاصة سواء الذين ينشطون في الزراعة أو في مناطق الساحلية خاصة صائدي الأسماك، ذلك بسبب ارتفاع التكلفة و المنافسة كبار المستثمرين الذين يحتكرون السوق.
- ✓ تقديم الدعم العلمي بتقديم أسابيع إرشادية أو حتى تربصات للفلاحين الصغار خاصة من أجل تنويع الإنتاج و استعمال الوسائل الحديثة في الزراعة و التربية الأبقار و الأغنام و الطيور .

3. إستراتجية التنمية الريفية في الحد من ظاهرة النزوح

و يبقى الاعتماد على التخطيط العلمي القائم على منهاج و الخطوات المدروسة حسب كل المنطقة الريفية و ذلك بمشاركة الفعلية للمجتمع الريفي نفسه و جميع السلطات الحكومية، وذلك من أجل إحداث تنمية ريفية فعلية ، و إذا أردنا فعلا تحقيق التنمية الريفية مثالية و القضاء على كل

العوائق التي تعيق السير الحسن للتنمية الريفية التي تدفع الكثير من الأفراد و الجماعات الريفية للهجرة نحو المدن و ذلك أن هجرتهم هي نحو الأمكنة التي توجد فيها التنمية .

و من أجل وضع إستراتجية وطنية الريفية المستدامة ، ما يكون إلا باعتماد على الدراسات و التجارب الدولية في هذا المجال خاصة البرتغال التي أصبح الريف البرتغالي هو من يمون المدن بكل المواد الغذائية و أكتفت ذاتيا و ألمانيا التي أصبح ريفها مناطق السياحة

مع اعتماد على وضع مخططات و البرامج حسب كل المنطقة ريفية تتلاءم و مناخها و طبيعة أفرادها ، و حتى المناطق الصحراوية التي هي مهمشة إلى يومنا هذا ، مع إعطاء فرصة للجميع الشركاء من المواطنين و الجمعيات و فلاحين من أجل بناء إستراتجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتجي و ذلك بإتباع الخطوات التالية :

- ✓ تحديد الأهداف المرجوة بتخطيط الاستراتجي لكل منطقة و بإشراك أصحابها في اتخاذ القرارات.
- ✓ تحديد الأولويات المرجوة من التحسين الظروف المعيشية و تدعيم المادي لوسائل الإنتاج الزراعي باستعمال الوسائل الحديثة ، من أجل رفع الإنتاج لأن كلما كان إنتاج مرتفع كانت نسبة المعيشة في التحسن.
- ✓ تشخيص الواقع الريفي و ذلك من منطبق الرؤية العلمية و الإستراتجية و من خلال دراسة عميقة و نفضل أن تكون مساهمة علم الاجتماع الريفي فعالة.
- ✓ تبقى تحديد الأولويات المطلوبة هي المطلب كل الساكنة الريفية حسب كل منطقة و من أجل بلوغها يجب وضع أسس و المحددات و منطلقات للرؤية علمية سليمة وواقعية ، و ابتعاد على بيع أوهام للساكنة من أغراض السياسية .
- ✓ تحديد جهات المسؤولة على التنفيذ المخطط الاستراتجي وفق مؤشرات و أهداف المرجوة ، وذلك بتوجيه السياسات الحكومية للاهتمام بالتنمية الريفية و تقديم الدعم في شتى المجالات من أجل نجاحها.
- ✓ اهتمام بالجمعيات المحلية الريفية و استعانة بها في إدارة الشؤون القرية و مشاركة الشعبية التشاركية.

- ✓ و تبقى دور الهيئات الخاصة و العامة و حتى الدولية لها دور فعال في المساهمة في تطور التنمية الريفية و ذلك من خلال توفير مجموعة من الخدمات في الريف مثل الملاعب الرياضية المكتبات العمومية، و المراكز الصحية و الأطباء الخاصين و خاصة المؤسسات التعليمية و الحضانة..

الفصل الثاني

الدراسات الميدانية للظاهرة السكن الهش بلدية عين الحجر نموذجا

المبحث الأول

I. **الظاهرة السكن الهش ببلدية عين الحجر**
II. **المنطقة المدروسة "حي اللاط " بلدية عين الحجر ولاية سعيدة**
III. **إجراءات الميدانية التي تم اتخذها من طرف السلطات المحلية**

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للظاهرة السكن الهش بلدية عين الحجر نموذجاً

المبحث الأول:

I. ظاهرة السكن الهش بالبلدية عين الحجر

1.إشكالية الظاهرة و تساؤلاتها

إن ظاهرة السكن الهش هي من بين الظواهر العويصة التي ظهرت في الوسط الحضري و القروي بشتى أنواعها و أحجامها و كانت موجودة منذ بداية الربع الثاني من القرن العشرين إبان الفترة الاستعمارية ، لتنتقل و تنتشر بسرعة كبيرة بسبب النمو الديمغرافي و زيادة الحجم المدن ، و مدينة عين الحجر هي أول دائرة لولاية سعيدة من حيث نمو السكاني و كثافة الديمغرافية ، و لقربها من المركز العاصمة الولاية كانت ملجأ للعديد من الأفراد و الجماعات لإنجاز بيوت القصديرية أو الفوضوية سميت فيما بعد البيوت الهشة ، ومازالت إلى يومنا هذا تعاني من نمط هذه البناءات الغير المخططة التي تهدد العمران الحضري المادي و الفردي .

وقد تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم و أسباب ظاهرة السكن الهش بالتفصيل رغم تعدد تعريفاتها من البناء الفوضوي ، البناءات القصديرية ، البناء العشوائي البناءات الغير المخططة البناءات الغير القانونية ، الأكواخ القصديرية ... البناءات الغير اللائقة إلى البناء الهش و إن كانت السلطات اتخذت من هذا المصطلح مفهوم لها في برنامجها المسطر للقضاء عليها نهائيا.

عمومية الظاهرة و انتشارها الواسع في كل أنحاء المعمورة بصفة عامة ، يضفي عليها طابع الخصوصية السوسيوثقافية و تنوع أنماط السكانية لكل منطقة ، حيث كل منطقة تصبغ ببيئتها فقط ، ونجد تنوع في أسمائها من بلد إلى أخر من مقابر في مصر إلى الصفيح في المغرب إلى أحياء البراريك في تونس و .... و لا تختلف من حيث مميزتها التي تتميز بها بأنها السكنات الخالية من الخدمات الأساسية و الغير القانونية.

و هذا التنوع في الثراء اللغوي للمصطلحات المتداولة من (السكن الغير المخطط أحياء القصدير ، أحياء الصفيح ، السكن اللاشرعي...

و هذا اللاتجانس في عدم ضبط مفهوم السكن الهش نلمسه عمليا في تجربة تمويل البنك العالمي لمشاريع RHP للجزائر للمواجهة ظاهرة النمط السكن الفوضوي (اسم المشهور سابقا) أين أبدى البنك العالمي بعض التحفظات للبناءات الموجودة و الغير اللائقة للمواطن ، مما استوجب من السلطات الرسمية بذل مجهود من إعادة القضاء على مثل هذه الأنماط السكنية ، و من هنا كانت التسمية الرسمية للسكنات الغير اللائقة إسم واحد و هي السكنات الهشة.

و الحقيقة أن السكن الهش هو جزء من مسيرة وتطور الذي عرفته المدن الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال وتضاءل بفعل البرامج الحكومية إلا أن الفترة العشرية السوداء و للظروف أمنية شهدت البلاد أكبر النزوح لم تعرفه حتى إبان الفترة الاستعمارية، وهذا ما كان سبب في انتشار الرهيب للسكنات الهشة في المدن خاصة الكبرى ، مما عجل بالسلطات باتخاذ إجراءات السريعة للحد من الظاهرة التي بلغت سنة 2001 حسب إحصائيات وزارة السكن و العمران 524 ألف سكن غير اللائق ، و إن كانت الأرقام الرسمية في كثير من المرات خاطئة حسب رئيس المجلس الوطني للخبراء و المهندسين المعماريين الجزائريين إن " ***عدد السكنات الهشة في تصاعد رهيب أكثر مما تعده الأرقام الرسمية*** بـ 850 ألف .

و هذا ما عجل بالسلطات باتخاذ الإجراءات دون دراسة مسبقة ، بعض تم ترحيلها إلى عمارات بجانب السكنات الحضرية في المناطق أخرى أو الدوائر أخرى البعض تم منحها إعانات المالية لإنجاز سكنات في مكان الذي كانت تنجز سكنها الهش على ملكية الدولة للأرض ، ... كل هذه الإجراءات تبين المجهود المبذول من قبل الدولة من أجل الإسكان .

2. الأحياء الهشة و انعكاساتها على بلدية عين الحجر

إن النمو الحضري المتسارع في البلاد بصفة عامة و في بلدية عين الحجر المنطقة المدروسة ، قد أدى إلى مشكلات اقتصادية و اجتماعية و صحية و أمنية و غيرها فظهرت المناطق الأحياء الهشة بصورة رهيبة و متسارعة ، و التي تفتقد لكل الخدمات الضرورية من الماء و القنوات الصرف الصحي و الكهرباء ، و ارتفاع معدلات الجريمة و انتشار الآفات الاجتماعية و تدهور صحة و البيئة في الحياء الهشة و حتى الأحياء الحضرية المجاورة لها بصفة خاصة و كل المدينة بصفة عامة.

و شكل هذا النمو الحضري الذي شهدته بلدية عين الحجر في بداية القرن العشرين ، عبئا ثقيلا على إمكانيات و مواردها الخاصة و المخصصة حسب احتياجاتها السكانية الحضرية فقط ، مما

جعل تنظيم و هيكلة كل المؤسسات العمومية من المدارس و المراكز الصحية و المراكز البريد و النقل الحضري غير قادرة على تحقيق احتياجات كل السكان بلدية عين الحجر.

و رغم أن المدينة عين الحجر تعتبر بلدية حضرية ، و أن نشأة المدن في المجتمعات المتقدمة من الناحية التاريخية فإن ظاهرة التمدن سابقة لإنشائها ، غير أن الدراسات تؤكد النمو الحضاري المتسارع لا يستطيع مواكبة التنظيم و التحكم في سياسية التعمير و بالتالي يصعب التكيف مع هذه المتغيرات السريعة الناتجة عن نمو المدن ، و لذلك فإن المدن التي عرفت نزوح الريفي كبير سوف ستواجه العديد من المشكلات المعقدة [1]

و مع الهجرة الكبيرة التدفق تيارات الأفراد و الجماعات من مختلف المناطق نحو بلدية عين الحجر و إقامة فيها منذ سنوات 1984 إلى يومنا هذا ، سبب في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ، و تمركز هذا النمو بشكل واضح في بلدية عين الحجر و ذلك بالارتفاع نسبة المواليد ، و كذلك ارتفاع الهيئة الناخبة للبلدية بفارق كبير من 11.000 ناخب سنة 1997 إلى 22.000 ناخب في سنة 2017 .

و هذا التحدي الرئيسي للسلطات المحلية لبلدية عين الحجر و على رأسها السيد والي الولاية سعيدة لأن برنامج القضاء على السكن الهش برنامج وطني أتخذ صياغة قرار سياسي لفخامة رئيس الجمهورية السيد : عبد العزيز بوتفليقة ، من أجل أن تكون سنة 2014 أخر سنة للقضاء على ظاهرة السكن الهش بالصفة عامة ، و لو تم تطبيق برنامج كما كان مسطر لنحج الأمر ، لكن سلوكيات رؤساء المجالس الشعبية و التي سوف يثبت تاريخ أنها كانت عائق في قضاء على السكن الهش ، و حرمان العديد من العائلات أن تعيش في كرامة .

و إن ازدياد الهجرة من الريف إلى بلدية عين الحجر ، ذلك بسبب قصور البرامج التنموية في الأرياف و هذا بسبب عدم برمجة برامج من طرف المجالس المحلية تخدم بدرجة الأولى أوليات الساكنة الريفية و إسراع في إنجازها لتفادي استمرار النزوح للحضر ، لأن التنمية الغير متوازنة كانت سبب في استمرار النزوح.

1. القطب إسحاق " نحو إستراتجية للتحضر في الوطن العربي " نشرة السكانية ، العدد رقم 24 ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، بغداد العراق سنة 1994

و لنؤكد بأن بلدية عين الحجر مازالت تعاني من مشاكل بيئية خاصة و أمنية جراء استمرار وجود هذه الأحياء ، من انتشار الجرائم و الآفات الاجتماعية و الأوساخ و التلوث ، وظهور جيوب الفقر الحضري ، و ارتفاع معدل البطالة.

و قد أنعكس وجودها إلى المسائل الأمنية خاصة قبل الاجتماعية، و كل هذه الآفات تم ترحيلها معهم إلى أحيائهم الجديدة مما يعكر الجو العام بالمدينة عين الحجر و يصعب إيجاد حلول سريعة و نهائية إلا بالتكيف و اندماج في الوسط الحضري.

و إن الدراسة تركز على جانب الأساسي في التخطيط العمراني السليم الذي يهدف إلى توفير الخدمات الأساسية و تحسين صحة البيئة و إدماج في الوسط الحضري من أجل مساعدة الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة و تحقيق الأمن و الاستقرار و السكينة و الطمأنينة و أهمية معرفة ظروفهم الاجتماعية يساعد على إيجاد طريقة لإيصال معلومة لهم على أهمية اندماج في الوسط الحضري و تفادي الأفكار المسبقة عن تفكير أهل المدن الحضرية لهم .

3. الوضعية القانونية للسكنات الهشة ببلدية عين الحجر

حسب ما أسفرت عليه الدراسات و التحقيقات الميدانية مع المديرية أملاك الدولة بالولاية سعيدة، و المديرية المسح الأراضي لولاية ، حول التعدي على الأراضي التي تم إنجاز أحياء الغير قانونية عليها ببلدية عين الحجر تأكد من وجود نمطين من البناء السكن الهش و هما :

✓ **النمط الأول: حسب الطبيعة القانونية للوعاء العقاري**

و نقصد به أصل الملكية الأرضية التي تم تعدي عليها و إنجاز سكنات الهشة فوقها و نجد

I. أراضي الدولة :

و هي الوعاء العقاري الغير صالح للبناء و تم التعدي عليه من طرف الأفراد و الجماعات بإقامة سكناتهم عليها ، من دون أي سند قانوني للملكية ، ودون المراعاة لخطورة المكان و ما يسببه بسبب فقدان الدراسات المعمارية ، و خاصة فيضانات الواد الذي يحيط بالمنطقة و الانحدارات الشديدة

لكل من حيين ، إذ المنطقة الحي اللاط1 ملكية الأرضية للدولة و هي غير صالحة للبناء لوقوعها بجانب واد ، أما المنطقة الثانية حي اللاط2 ، فهي كذلك ملك للدولة ، و تم توزيعها عليهم بعد التسوية القانونية بالإتباع خطوات التعمير و البناء.

أراضي ذات عقود عرفية :

يقصد بها الوعاء العقاري ملك للخواص، سواء قاموا ببيعها في شكل قطع أرضية للبناء بعقود عرفية، و هذه الحالة غير موجودة في العينة الدراسة.

كانت فيه حالة واحدة لكن تم تسويتها بإتباع خطوات التعمير بعد انجاز رخصة التجزئة و التسوية النهائية و بالتالي تفادت البلدية حي الغير مخطط أخر.

✓ **النمط الأول : انعدام رخصة البناء**

كل انجاز أو بناء للمسكن أو أي بناية مهما كان نوعها من دون رخصة البناء يعتبر البناء الغير قانوني ، و يطبق عليه آليات القانونية الخاصة بالتعمير و البناء ، و بما فيها إصدار قرار الهدم و متابعة الجزائية.

و في حالة امتلاكه للسند ا لملكية ، و يقوم ببناء يكون انجازه مخالف للقواعد التعمير و البناء ، و بالتالي يمكن له إيقاف الأشغال إلى حين التسوية ، و في حالة عدم قبول التسوية يهدم و ترجع الأمكنة إلى طبيعتها الأولى.

إن دراسة الوضعية الطبيعة القانونية للحيين (الاط1 + اللاط2) ، تعتبر تعدي على ملكية الدولة ، و كان على السلطات المحلية في البادئ الأمر تطبيق قواعد التعمير لكن نتيجة الظروف الأمنية لم تكن بالوسع السلطات القيام بالهدم و التسوية.

لكن المتمعن في تاريخ الوجود هذين الحيين (الاط1 + اللاط2) ، يؤكد أن وجودهما دام أكثر من 38 سنة ، فكيف للسلطات المحلية لم تتحرك طيلة هذه السنوات و حتى إذا فرضنا أن الظروف الأمنية من سنة 1995 إلى 2003 ، بعدها أستقر الأمن و رغم أن مصالح السلطة المحلية و بما

فيها الدائرة قاموا سنة 2002 بتوزيع سكنات الاجتماعية ، لم يستفيد منها و لا واحد من سكان الحي ، السؤال مطروح لماذا هذا الإقصاء ؟ أليس هذا التهميش و حرمان ؟ و عنصرية قبلية لأنهم ليسوا من المنطقة ؟

كما تم تخصيص 200 مسكن في إطار السكن الهش منذ سنة 2008 لم ينجز منه إلا 100 مسكن ، لكن توزعت على طالبي السكنات الهشة ، في فبراير 2018 ، لأن الأصحاب السكنات الهشة كانوا قد استفادوا من قرارات لإنجاز مساكنهم فوق الأرض التي كانوا يقيمون عليها.

لو كان قرار السيادي من الدولة بتخصيص 200 سكن الخاص بالسكن الهش و متابعة المقاولات المكلفة بالإنجاز باحترام المواعيد التسليم ، و تم تسليمهم سنة 2013/2012 كما كان مبرمج ، بترحيلهم مباشرة و الهدم في الآن واحد كان أحسن لهم و للسلطات ، لكن أنانية السلطات المحلية خاصة الرؤساء المجالس الشعبية التي كان الهدف توزيع السكنات على أقاربهم و أبناء المنطقة ، و إقصاء الآخرين بالحجة أنهم ليسوا من أبناء المنطقة ، و أنهم كانوا سبب في عدم استفادة أبناء المنطقة من مساكن لأن أبناء المنطقة لا يستطعون العيش في مثل تلك الأحياء، و هذه العقلية موجودة في كل الولايات القطر ، و يتم تركيز عليها كثيرا في عملية توزيع السكنات الاجتماعية و حرمان كل النازحين إليها حتى و لو كانوا ماكثين فيها لأكثر من عشرين سنة إذن أين هي حقوق المواطنة ؟

هكذا تم إرهاق خزينة الدولة بالملايين الدينارات و استغلال الكبير للعقار كان عليه أن يكون لأجيال القادمة ، فلو احتكمت السلطات المحلية للعقل و السياسة و إتباع التعليمات الدولة ، و لو كانت الدولة الوصية قامت بالمراقبة الفعلية لمشاريعها لكان تخصيص 200 مسكن لأهله و بالتالي تفادي كل تلك الإجراءات التي أخذت 12 سنة من عمرنا و عمرهم .

لهذا قلت في الأول إن إعطاء الحرية التصرف للمجالس الشعبية في تسيير برنامج استفادت الدولة منه من البنك الدولي من أجل قضاء على كل السكنات الهشة ، و بناء مساكن اللائقة لأصاحبها كان خطأ فادح ، على اقل كان يجب أن تكون لجنة على أعلى مستوى للمراقبة ، و تسليط العقاب على المتجاوزين حتى يردع الآخرين.

كما لا ننسى أن من بين المستفيدين من إعانة المالية و قطعة أرضية أشخاص ليس لهم أي صلة لا من قريب و لا من بعيد بأنهم كانوا يقيمون في الحي سابقا و أدهى أن الكثير منهم استفادة و

قام بإنجاز مساكنهم ،و أصحاب الحق لا يزالون يسكنون في السكنات الهشة ينتظرون الفرج ، بسبب تلاعبات المسؤولين المحليين ، و المتاجرة في الحقوق الغير.

II. المنطقة المدروسة "حي اللاط" بلدية عين الحجر ولاية سعيدة

1. أثنوغرافية العامة عن حي اللاط1+ حي اللاط2

إن منطقة المدروسة المسماة بحي اللاط نسبة إلى شكل البناء الذي تم إنجاز الحي به و للوهلة الأولى تسأل أي مواطن في مدينة عين الحجر عنه يقول لك **الأول** أم الثاني و كلاهما يحمل نفس الاسم ، الأول يتربع على مساحة حوالي 2.5هكتار يقع في جهة الشرقية من مدينة عين الحجر خلف جدار جامعة دكتور مولاي الطاهر قسم البيولوجيا ، و على بعد أمتار من الحي العتيق حي الحضري القادسية و بجانبه متوسطة الشهيد عقال أمحمد و ثانوية الشهيد العابدين ، تم إنجاز 134 سكن الهش عليه

أما **الحي الثاني** هو غير بعيد من الأول إذ يقسمهما واد ، و هو يتربع على المساحة أكثر **20 هكتار** شهد إنزال كبير عليه في عشرية السوداء من كل المناطق المجاورة خاصة من منطقة دائرة الحساسنة و منطقة أم الدود تابعة إقليميا لولاية سيدي بلعباس تم إحصاء أكثر من 350 سكن الهش حسب إحصائيات الرسمية لبلدية عين الحجر.

يقع في الشرق مدينة عين الحجر يحده من الغرب الحي الشهيد سعيدي بن يمنينة و يحتوي على 377 مسكن تم توزيعها في سنوات التسعينات مع مساعدة المالية قدرها 12 مليون سنتيم ، و كان مخصص نصيب منها لقاطني حي اللاط1 ، و من الشمال أحياء الحضرية لمدينة عين الحجر حي 46 مسكن + 25 مسكن ، و حي الشهيد عقال عيسى (المسبح البلدي) ، و هو منطقة التي سوف تكون محل دراسة إذ تم إحصاء ساكنها و استفادوا من قطعة أرض مساحتها 120 م2 و إعانة مالية

مقدرة بـ 70 مليون سنتيم على أن يتم إنجاز السكن في نفس الحي ، تم تعديله بمخطط بياني و استفادة من التهيئة الخارجية و إيصال قنوات الصرف المياه القذرة ، و الماء الصالح للشرب و الكهرباء .

كان الحيين قبل استفادتهما من قطعة أرض و إعانة المالية ، قبل إنجاز مساكن لائقة يتميز بأنه من الحجر و أسمنت و مغطى بالصفيح الحديدي ، يتكون على أكثر من بيتين و إسطبل لتربية الحيوانات (سواء أبقار أو الأغنام) و أحيانا لركن السيارات لا يتوفر على الشروط الضرورية للحياة لكلاهما ، و ليوم هذا مازال الحي اللاط 1 باقي على حالته إلى حين إنجاز مساكنهم التي استفادوا من قطعة أرض مساحتها 120 م2 و إعانة المالية قدرها 70 مليون سنتيم ، و عملة التهديم مستمرة بعد ترحيل مباشرة لأن عملية البناء مكلفة ،و إعانة لا تكفي لإنجاز مسكن لائق بضروريات الكاملة ، و هذا الحي سوف يتم إزالته كليتا مع نهاية السنة 2018.

تبقى كل المشاكل التي عرفها الحي سابقا قائمة لم يتغير شئ سوى إسم تحول من حي اللاط إلى حي 350 مسكن ، و تغيير شكل البناء الحي ، لكن الواقع أنه مزال يعيش الفقر و الحرمان و التهميش ، و عدم التكيف مع الحياة الحضرية رغم أنهم مكثوا أكثر من 20 سنة في الحي الفوضوي سابقا ، كما أنه مزال مصدر للخطر على الأحياء الحضرية في نشر الرذيلة و الفسق و بيع كل أنواع الخمور و الأقراص المهلوسة ، و وجود عصابات السرقة ، و القطاع ، و مازال أفراد الدرك الوطني يعانون من هذا الحي لأنه تحت وصايتهم رغم أن المدينة عين الحجر مدينة حضرية .

و كانت لمنطقتين سواء حي اللاط 1 أو حي اللاط 2 تمتاز بما يلي قبل استفادة من قطعة أرض و إعانة المالية

- ✓ بأنها المنطقة حجرية ملك للدولة، بينهما واد كبير يتم رمي القاذورات و باقية الحيوانات.
- ✓ إنعدام النظافة إطلاقا ، و ذلك بسبب إفتقرهما للقنوات الصرف المياه القذرة ، و الماء الصالح و خارجة على متابعة مصالح البلدية.
- ✓ بناءات الغير المنظمة ، متداخلة فيما بينها ، وجود الأوساخ بينها ، و فضلات الحيوانات لأن الكثير منهم يربي الأبقار و الأغنام بجانب مسكنه.
- ✓ ضيق طرقها و مساكنها إلا قدر مرور سيارة واحدة .

- ✓ كثرة قاطنها و عدد الأفراد الأسرة في المسكن واحد بالنسبة عائلتين إلى ثلاثة في بيت واحد .
- ✓ حرمانها من كل مسحة جمالية ، لا ترى شئ جميل إلا منظر الأوساخ و بوادر الفقر و الحرمان و التهميش.
- ✓ أغلب سكانها من حرفيين (خاصة بناء ، و أشغال اليدوية اليومية ، و سائقي الجرارات و شاحنات ، ....).
- ✓ أغلب سكانها يعرفون بعض إذ ينحدرون من المنطقة واحدة سواء بلدية الحساسنة تابعة لولاية سعيدة و تبعد عن مدينة عين الحجر حوالي 27 كلم ، و منطقة المحاميد تابعة إقليميا لولاية سيدي بلعباس و التي عرفت مجازر رهيبة إبان العشرية السوداء .
- ✓ تمتاز المنطقتين بنوع من العزلة عن المناطق الحضرية رغم مرور أكثر من 20 سنة من انجازها ، و تنصب التفاهم و التجانس إلا بينهم.
- ✓ الحياة البسيطة بين العامة الأفراد الحيين و يرجع ذلك إلى الأعمال الروتينية التي يقوم بها الأفراد من العمل اليدوي ، و أيام الأسواق الأسبوعية ، انعدام تعقد مطالب الحياة لديهم و سهولة إشباع الحاجيات الاقتصادية و الاجتماعية ، إذ هدفه هو استفادة من السكن فقط و الأمن، عدم إعطاء أهمية للاقتناء الكماليات.
- ✓ ارتفاع نسبة المواليد فيما بينهم أكثر من أربعة أطفال لكل عائلة ، مع ارتفاع نسبة الأمراض المعدية فيما بينهم بسبب إنعدام شروط النظافة.
- ✓ وجود درجة عالية من التجانس و الاستقرار فيما بينهم ، و هو أقل نسبيا بينهم و بين الساكنة الحضرية المجاورة.
- ✓ انتشار الآفات الاجتماعية ، مما يعكر صفو الحياة أكثر العائلات القاطنة في حيين ما يزعجهم تفشي السرقة و البيع المحرمات لأبنائهم من طرف أبناء الحي ، و المراقبة اليومية للقوات الدرك الوطني للمكان.

و سوف أبين في هذا الجدول عملية النزوح للمنطقة عبر 40 سنة سابقة

المراحل		مميزات كل مرحلة	المساحة المعتدي عليها (هك)	عدد السكنات الهشة
مرحلة بين 1980 إلى 1990	حي اللاط1	منطقة حجرية لا يوجد أي سكن الهش بين سنة 1980-1988. بين سنة 1989 -1997 تم إنجاز أكثر من 90 سكن هش عليها بفعل الظروف الأمنية	00 أقل من هكتار	00 حتى 1997 ، 96 سكن حاليا 134
	حي اللاط2	بين سنة 1980-1988 منطقة فارغة بين سنة 1989 إلى غاية 1990 بدأ النزوح إليها و بدأت عملية بيع السكنات الهشة خاصة أثناء العشرية السوداء	/ أكثر من 12 هكتار	/ عدد السكنات بلغ 280 سكن هش
مرحلة بين 1991 إلى 2017	حي اللاط1	منطقة على أخرها تم إنجاز سكنات الهشة بوتيرة سريعة بلغ ذروته بعد عملية إحصاء من أجل استفادة من سكن أو قطعة أرض ، سوف يتم إزالته مع انتهاء من إنجاز مساكنهم بنهاية سنة 2018	1.5 هكتار	عدد السكنات في تزايد بلغ أكثر من 134 سكن هش
	حي اللاط2	نفس الشئ منطقة على أخرها خاصة بعد عملية الإحصاء و استفادة من قرارات الخاصة بإعانة المالية و قطعة أرض	أكثر من 20 هكتار	بلغ 350 سكن هش

2. أثنوغرافية المكان الدراسة حاليا

يتميز حي اللاط 1 كما هو 134 سكن هش الذي استفادة منذ سنة **2011** من إعانة مالية قدرها **70** مليون سنتيم ، و قطعة أرض مساحتها **120م2** في المخطط شغل الأراضي رقم 11 بالمنطقة

الشمالية لمدينة عين الحجر ، و هم إلى يومنا هذا ينجزون في مساكنهم ، و حسب أقوالهم إن إعانة المالية لا تكفي لإنجاز مسكن كامل .

كما أن السلطات المحلية تأخرت في إنجاز القنوات الصرف المياه القذرة التي تم إنجازها مؤخرا ، و القنوات الماء الصالح للشرب ، و كثير منهم تم هدم سكنه الهش بالحضور السلطات المحلية لبلدية عين الحجر ، و إقامته في سكنه الجديد ، الصور في الملحق . شكل رقم **01** و **02** و **03**

كما شهد هذا القطب في المخطط الشغل الأراضي رقم 11 الذي فيه ثانوية و العديد من التجهيزات العمومية سوف يكون قطب الحضري الثاني بعد مدينة عين الحجر و يعتبرون هم أول قاطني هذا المكان فهل سوف يتكيفون مع المنطقة الحضرية أم سوف تكون حياتهم مثل ما تعودوه في حياتهم الريفية ؟، و السكن في المنطقة حي اللاط1 السابقة ، بالفوضى و إنعدام التنظيم الحضري ، هل سوف يحترمون الشروط المعمارية في البناء ، و عدم تربية الحيوانات داخل المحيط السكني الحضري ، أم سوف يتكيفون حسب ما تمليه عليهم أنماط حياتهم السابقة ؟

هذا ما سوف نتطرق إليه فيما بعد في الدراسة الميدانية للحي ، و ما سوف تثبته الاستمارة و مقابلة المباشرة معهم..

أما الحي اللاط 2 هو كذلك استفادة 350 شخص من قرار هدم السكن الهش و بناء مسكن جديد مع إعانة المالية 70 مليون سنتيم على أن يكون إنجاز في نفس قطعة الرضية التي كان الحي اللاط موجود ، و غير بعيد من مسكنه بعد إعادة تخطيط بياني و استفادة من التهيئة الخارجية و الكهرباء ، و هو حاليا يشهد تطور أخر و تم الهدم كل السكنات ماعدا 25 سكن التي سوف يتم ترحيلهم إلى قطعة أخرى بسبب عدم وجود الأرضية ، و الأرضية أخرى الفارغة مخصصة للتجهيزات العمومية مدرسة و قاعة العلاج (الصور شكل رقم **01** و **02** و **03** في الملحق)

حسب التوجيهات السلطات المحلية لبلدية عين الحجر التي تؤكد أن العملية على وشك الانتهاء و سوف يتم القضاء على السكن الهش نهائيا مع نهاية سنة 2018 ، غير أن عملية الانجاز تشهد تأخر كبير بسبب فقر أصحابها و غلاء المواد البناء ، مما فكر السيد والي ولاية سعيدة بأن تتكفل الدولة ببناء المساكن حتى يبدوا منظر واحد و يتم احترام المقاييس العمرانية ، و عدم التأخر في البناء إذ لا

تتعدى **03** أشهر ، و بالتالي يتم إنجاز التهيئة الخارجية و القنوات الصرف المياه القذرة ، و توصيل بالماء الشرب و الكهرباء في وقت واحد ، و يتم ترحيلهم في و تهديم المساكن الهشة في الوقت واحد.

و هذا الحل رغم عدم قبوله من بعض المستفيدين غير السلطات المحلية و على رأسها السيد والي ولاية سعيدة حازم على ذلك من أجل تفادي بيع السكنات الهشة فيما بعد و ربح الوقت زيادة على إحرام المقاييس العمرانية ، حيث أن المؤسسة المكلفة بإنجاز سبق لها و أن قامت بنفس العملية في ولاية سيدي بلعباس و نجحت العملية بالمئة في المئة .

و المقاولة سوف تقوم ببناء صور واقي على مساحة 140 م2 و تجهيز مساحة بالأسمنت المسلح على مساحة 40 م2 بيت و قاعة الضيوف و المطبخ و المرحاض و هذا الإجراء تلقى استحسان كبير عند جميع المستفيدين إذ سوف يقلص عليهم تكاليف البناء و المدة و ينسهم عذاب السنين تحت السقف الصفيح شتاءا و صيفا.

و هذا الإجراء العملي من طرف السلطات المحلية و خاصة السيد لوح سيف الإسلام والي ولاية سعيدة الذي سوف يذكره تاريخ يوما بأنه كان سبب في قضاء على السكن الهش بالولاية بتكليف هذه المؤسسة لإنجاز مساكن في ظرف وجيز و بالتكلفة المالية غير مكلفة ، و الذي اتعب كما قلت سابقا كل الحكومات السابقة ، على أن تكون صرامة فيما بعد من طرف رؤساء المجالس الشعبية في تطبيق آليات الردع على كل من يقوم ببناء دون رخصة ، أو قيام بأي عملية انجاز الغير قانونية ، حتى لا تعود مدينة عين الحجر كما كانت ، و على السلطات المحلية استغلال قطعة الأرضية ، و كل القطع الأرضية فارغة حتى لا يتمكن الأشخاص الطفيليين التعدي عليها ، و المراقبة المستمرة بالمشاركة الشرطة التعمير و مفتش التعمير و حتى قوات الدرك و تحرير مخالفات و إصدار قرارات الهدم و متابعة القضائية حتى يرتدع من يفكر في ذلك.

3. المجال العام للدراسة . البشري . الزمني

تم اختيار العينة بالطريقة عشوائية ، إذ أنها لا تمثل كل مميزات مجتمع المنطقتين المدروستين (حي اللاط1 + حي اللاط 2) لكنها تتميز بكل معطيات الموضوع ، يشمل البحث على أربعين مبحوثا ، عشرين من كل منطقة ، لأن منطقة مختلفتين في وضعية المكانية لإنجاز مساكنهم ، منهم ثلاث نساء فقط تمت مقابلة مباشرة معهم مع إجابة على الاستمارة الاستجوابية ، بحيث تتوفر في كل العينات متغيرات متنوعة مرتبطة بالموضوع الدراسة .[1]

المجال البشري للمنطقتين

مكان الإقامة	الرجال	النساء	المجموع	الملاحظة
حي لاط1	19	01	20	السن من 45 إلى 60
حي لاط 2	18	02	20	السن من 45 إلى 60

متغير المكاني لاستفادة للسكن الجديد

إقامة	إجراء المتخذ	تكلفة انجاز	ترحيل أم بقاء	وجود ضروريات	الملاحظة
حي لاط1	قطعة أرض +70مليون	من أكثر 100مليون	من 20 ،03 فقط رحلوا	وجود قنوات صرف المياه فقط	الحي الجديد في مخطط شغل أراضي11
حي لاط 2	قطعة أرض +70مليون	من أكثر 100مليون	18 منهم يقمون بإنجاز ،02 لهم قرار لم يتم تعيين عقار	وجود قنوات صرف المياه + كهرباء+ الماء	نفس الحي ، تم تخطيط بياني + تهيئة

أما المجال الزمني ، فقد تم اتخاذ الدراسة على أساس أجوبة العينة مع سنة استفادة من أول إجراء اتخذته السلطات المحلية لبلدية عين الحجر في القضاء على السكن الهش ضمن مشروع البنك الدولي RHP .

1 ملاحظة تم شرح العينة خاصة بالدراسة في الفصل الأول بالتفصيل

إذا أخذنا بأجوبة العينة فإنها أكثرها له أقدميه في حي أكثر من 20 سنة ، سواء أنجز سكنه لوحده أو اقتناه من شخص آخر أو تنازل أهله له حسب الجدول التالي :

مكان الحي	السنوات	العدد	طريقة اقتناء	الملاحظة
الحي اللاط1	من سنة 1981 -1990	07	04 انجاز 03 شراء	يتم شراء عن طريق سماسرة
	من سنة 1990-2017	13	11 انجاز 02 شراء	يتم شراء عن طريق سماسرة أو تنازل بعض أهالي لألهيهم بعد إحصائهم
الحي اللاط 2	من سنة 1981 -1990	05	05 انجاز	
	من سنة 1990-2017	15	6 انجاز 11 بين شراء و تنازل	لم يتم إجابة كاملة بين شراء و تنازل أهل

إن الدراسة سوف ترتكز على المجال الزمني الحالي بعد اتخاذ السلطات لبلدية عين الحجر الإجراءات قضاء على السكن و استفادة كل المشمولين بالإحصاء سنة 2004 و 2008 من قطعة أرض و إعانة المالية قدرها 70 مليون لإنجاز سكن لائق.

بداية العملية كانت سنة 2011 باستفادة **حي اللاط1** من قرارات من وزارة السكن ،صندوق الوطني للسكن (نموذج في ملحق) من إعانة المالية ووفق المخطط شغل الأراضي رقم 11 الذي يقع في مدخل بلدية عين الحجر ، من تخصيص مساحة 12 هكتار ، بعد انتهاء من عملية إنجاز رخصة التجزئة من وكالة العقارية بالولاية سعيدة (نسخة في مرفق) ثم توزيعها عن طريق القرعة على كل مشمولين بإحصاء ، و بدء بإتباع خطوات قانونية خاصة بالتكوين ملف رخصة البناء ، حتى تكون عملية البناء قانونية ووفق مخطط البياني حتى نتفادى تلك الفوضى في المخططات الغير المخططة .

و بفعل بدأت العملية إنجاز مع بداية سنة 2012 ، و هي اليوم تشرف على نهايتها(صور في الملحق شكل من رقمي **01** إلى **05**) .

و لعلم أن حي اللاط1 تم تخصيص قطعة ارض في مكان أخر من مكانه أصله الذي كان بجانب الحي الحضري لحي القادسية وسط مدينة عين الحجر ، في مخطط شغل الأراضي الجديد رقم 11 ، ليكون أول حي ينجز على مخطط ، إذ يعرفون بعضهم كلهم.

المخطط شغل الأراضي رقم 11 يشمل حي جديد ينجز من طرف الديوان الترقية عقارية OPGI ، حصة سكنات اجتماعية 250 سكن سوف يتم توزيعها نهاية سنة.

كما يحتوي على عدة التجهيزات عمومية و قطب جامعي ، و هذا ما سوف يكون له عواقب حول تكيف مع الوضع باختلاط سكان الحي القصديري مع المستفيدين من السكنات الاجتماعية الحضرية ، و القطب الجامعي الجديد ،هل سيكون اندماج طبيعي و عملية التكيف عادية ؟ أم سوف تكون هناك عوائق ؟ هذا ما سوف نتطرق له، و إن كانت الإجابة سوف نعرفها بعد عدة سنوات.

أما حي اللاط2 فقد شملته الإجراءات بداية من سنة 2013 من استفادة من قرارات وزارة السكن ، صندوق الوطني للسكن ، من إعانة المالية 70 مليون سنتيم و يتم تخصيص مساحة قطعة أرضية بـ 120 م2 في نفس الحي بعد تخطيط و هدم بعض المساكن ، و تخصيصها لهم ، على أن يسرع المستفيد من إنجاز سكنه ، من أجل تخطيط لباقي ، تم بقاء 34 مستفيد لم يتم تعيين لهم قطع أرضية لعدم وجود العقار ، إذ أن المخطط تم تهيئته إستعاب بعض التجهيزات العمومية منها الملاعب لأطفال و المساحات الخضراء و هي ضرورية و قانونية حتى يتم الموافقة على مخطط التجزئة من طرف السلطة الوصية ، مديرية التعمير و البناء و المدينة وفق القانون 90/25 المعدل و المتمم[1] .

و بالمبادرة ***من السيد والي ولاية سعيدة سيف الإسلام لوح*** تم اختيار طريقة أخرى من أجل تفادي تأخير في إنجاز ، و بيع السكنات الهشة فيما بعد ، و هي عملية بناء مساكن من طرف مقاول على أن يتم توزيعها عن طريق القرعة في بعد و لا تزيد مدة انجاز عن 03 أشهر ، على مساحة أكثر من 120 م2 .

و هذه الطريقة تم دراستها من طرف مكتب الدراسات في شهر أكتوبر 2017 وتخصيص مساحة لها و هي حاليا في نهايتها سوف تبدأ عملية إنجاز في هذه السنة على أن تنهي قبل نهايتها.

III. إجراءات الميدانية التي تم اتخذها من طرف السلطات المحلية

1 القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل و المتمم للقانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير

كما تطرقت في بداية فإن المشروع القضاء على السكنات الهشة هو برنامج ممون من طرف البنك العالمي لمشاريع RHP ، بغية تحسين الظروف المعيشية لمواطنين الذين يعيشون في المساكن الغير اللائقة.

بالمجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة **1999** وضعت الحكومة برامج للقضاء على أزمة السكن و منها مشكلة السكن الهش ، حيث أتُخذ قرار سياسي بالقضاء عليها نهائيا بحلول سنة **2014** ، حيث خصصت الدولة آنذاك مشروعا يهدف لبناء **340 ألف** وحدة سكنية ، بشتى أنواعها بداية بالبناء الريفي في إطار التشجيع العودة الأهالي إلى موطنهم الأصلي ، ثم تخصيص بناءات على شكل عمارات في الولايات الكبرى العاصمة ، قسنطينة ووهران ، خارج الولاية ، و خلق حلول حسب طبيعة الإشكالية فكانت طريقة منح إعانة المالية مع قطعة أرضية لا تكلف الدولة مبالغ ضخمة إنجاز أحياء تقارب 500 مسكن في شكل عمارات و أحياء مثل مدينة سيدي عبد الله بالجزار ، و السكنات المخصصة لأحياء السكنات الهشة بوهران (بولتار) في دائرة تليلات.

غير أن هذه السياسية لا تعتمد على إتباع إرشادات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

1. عملية إحصاء السكنات الهشة

تبعا للقرارات السلطة المركزية ، بإحصاء كل السكنات الغير اللائقة قامت مصالح بلدية عين الحجر سنة **2008** بأول إحصاء شمل كل السكنات الهشة.

إذا كانت التعليمات تركز على إحصاء السكنات الهشة و ليس العائلات التي تسكن فيها ، فإن المصالح البلدية قامت بإحصاء السكنات مع العائلات ، حيث أن أصحاب السكنات الهشة يقدمون دفاتر عائلية لأولادهم أصهارهم ، أقاربهم ، و فق أحد الموظفين الذي كان مكلف بالإحصاء أكد لي بان عائلة قدمت لي 09 دفاتر عائلية و كلهم لهم أبناء ، و لما حسبهم وجدهم 21 فردا في البيت لا يتسع إلا لأربع أشخاص على أكثر أي منطق ؟ .

و بعد انتهاء من الإحصاء الأول شمل 180 بيت الهش في حي اللاط 2 و 92 بيت الهش في حي اللاط 01، و في الأصل لو تم إحصاء البيوت القصديرية إحصاء حقيقي لن يتعدى 180 بيت .

و بعد انتخابات المحلية نهاية سنة 2007 ، و بداية سنة 2008 جاء تنفيذ قرار وزاري لاختيار قطعة أرضية مخصصة لأصحاب السكنات الهشة و المقدرة بـ 200 سكن على شكل عمارة من ثلاثة طوابق.

لكن تقرر معه إعادة إحصاء باللجنة كبيرة سنة 2009 ، و تم وضع رقم بالطلاء على كل البيوت على أن يتم اعتماد إحصاء شخصين لكل عائلة و إذا كان البيت الهش يحوي فوق أربع عائلات يتم إحصاء ثلاثة منهم فقط

تم إحصاء ما يقارب 290 عائلة في حي اللاط 2 و 98 عائلة في حي اللاط 01 ، و تم إرسال القائمة للتحقيق ، بعد عملية التحقيق من مصالح الصندوق الوطني للسكن CNL سعيدة ، تم إقصاء 68 شخص بسبب حصولهم على السكنات اجتماعية و إعانات المالية في ولايات أخرى.

كان أحرى متابعتهم قضائيا ، و ذلك بسبب تزوير في وثائق رسمية المقدمة في الملف ، و المتاجرة في العقار السكني من ولاية لأخرى ، حتى يرتدع الآخرين.

نستطيع القول أن عملية الإحصاء لم تكن قانونية ، إذ تم إحصاء العديد من العائلات لا تقطن الحي أبدا ، كما تم تقديم دفاتر عائلية من طرف القاطنين في الحي الهش لأهاليهم و أقاربهم ، و بعض تلقى عمولة المالية على ذلك.

كما أن السلطات المحلية لبلدية عين الحجر ضاعفت العدد من أجل استفادة من حصة كبيرة يتم توزيعها على أقاربهم و تصرف فيها بمقابل و هذا ما كان بفعل استفادت البلدية عين الحجر من 850 حصة ، و هي أحصت 440 حصة لا تتعداها، إذن لم ذهبت الحصص الأخرى أكثر 400 حصة ؟ سؤال يبقى مطروح ؟

كذلك تلاعبات السكان الحي بعد الإحصاء ، تم تصرف في مساكنهم بتركها لأهاليهم أو بيعها للغير ، و هذا ما كلف السلطات البلدية حصة أخرى أكثر من 94 حصة ، تم تكفل بها.

و نتيجة الإجراءات المتخذة ، و انتشار أخبار بقرب من استفادة قطعة أرضية و إعانة مالية ، هرع الكثير للبناء ليلا بتواطؤ مع العديد من المسؤولين المحليين خاصة و كانت الانتخابات المحلية على الأبواب نهاية سنة 2012 ، من الأحياء الحضرية خاصة ، تم تكفل بهم بالحصة إضافية.

و مع نهاية سنة 2017 بقى 34 عائلة قامت ببناء مساكن بطريقة غير قانونية أو شرائها من عند الذين استفادوا من قرارات ، بدون إحصاء ، و تم تكفل بهم بعد عدة اعتصامات أمام مقر البلدية و دائرة ، بالحصة أخرى.

و كانت الحصيلة 90 عائلة بحي اللاط01 و 350 عائلة بحي اللاط 02 و تم إعداد للصدور قرارات باستفادة من إعانة مالية و بناء مسكن لائق في المخطط الشغل الأراضي رقم 11 كانت هذه في بداية.

و تم التكفل بهم جميعا على أن يتم إعداد المخطط البياني لرخصة التجزئة و تقسيم قطع الأراضي عن طريق القرعة، و تقديم الملف الخاص بالرخصة البناء للمصالح البلدية للبدء في الأشغال البناء.

2. إجراءات المتخذة من طرف المستفيدين

المستفيدين من قرارات الخاصة بإعانة المالية و قطعة أرضية استبشروا خيرا بقرب نهاية المأسوية لعشرين سنة تحت الصفيح الحديدي الذي لا يرحم شتاءا و لا صيفا ، و لم يطلبوا أو يشترطوا شئ سوى البيت لائق يحميهم و يحمي أطفالهم.

فكان مبرمج أن يتم منحهم القطع الأراضي في مخطط الشغل الأراضي رقم 11 لكن لعدم القدرة استيعابية للعدد الهائل للمستفيدين تم تسوية وضعية حي اللاط1 بتوجيههم إلى مخطط شغل الأراضي 11 ، و منحهم قطع الأراضي مع إعانة المالية 70 مليون ، و بعد إصدار قرار رخصة البناء من المستفيدين ، بدأ الكثير منهم في عملية البناء ، إذ أكثرهم حرفته البناء ، و عملية مستمرة إلى يومنا هذا و هي في نهايتها (انظر صور شكل من رقمي 01 إلى 08 في الملحق).

أما المستفيدين من الحي اللاط2 ، رغم الصعوبات التي تلقتها السلطات المحلية لكن بعد التدخل الوصاية ، تم التكفل بأمر بالتسوية الوضعية الإدارية في منطقتهم و ذلك بوضع المخطط

البياني للمكان ، مع رخصة التجزئة ، و إعطاء أوامر للعديد من المستفيدين ببدء في هدم المنازل من أجل التخطيط لهم و للآخرين الذين هم جيرانهم من أجل التوسعة و سهولة التخطيط.

تفهم المستفيدين الوضع القائم و من أجل مصالحتهم ، قاموا بالهدم منازلهم و كراء مستودعات ، و المحلات مؤقتة للسكن حسب طاقتهم المادية ، و بدءوا في انجاز (انظر صور شكل من رقمي 01 إلى 08 في الملحق) ، و كانت عملية الانجاز بالوتيرة السريعة للوضع الذي هم فيه فمنهم من قام ببناء البيتين و سكن و من منهم من قام ببناء طابقين .

كما أن التهيئة الخارجية كانت منطلقة مع عملية البناء المستفيدين لمساكنهم مما ساعد على أن تكون التهيئة و ربط بالقنوات الصرف المياه القذرة، هي الأولى على أن تكون الأرصفة و الطريق فيما بعد، و تم توصيل الكهرباء للعديد من المساكن.

للعلم مازال بعض المساكن الهشة الموجودة في الحي لعدم استفادة أصحابها من قطعة أرضية، في حي نفسه بسبب تخصيص بعض المساحات الأرضية لمرافق العمومية و مساحات الخضراء و ملاعب الأطفال، و سوف يتم التكفل بهم في قطعة أرضية أخرى تم تخصيصها لهم بالطاقة 234 قطعة.

بعد زيارتي للمنطقة عدة مرات ، تأكدت من شئ و أن الكثير منهم كان له القدرة على اقتناء أرض و إنجاز سكن ، لكن اعتماد على الدولة الطبيعة اجتماعية بمنحهم قطعة أرضية بدون مقابل و إعانة مالية 70 مليون سنتيم استطيع أن أقول أنها كانت من أسباب ارتفاع الرهيب لأحياء الغير القانونية و مضاعفة أرقام من طرف السلطات المحلية لاستفادة منها لهم و لأقاربهم أو التصرف فيها خاصة و أن البناء الهش كان في الوسط الحضري بالمدينة عين الحجر ، إذ أن البناية الواحدة بعد إنجازها قيمتها في السوق العقاري مضاعفة مئات الأضعاف .

كما أن الشئ المدهش أن العملية الإزالة و البناء كانت بسرعة الفائقة ، و حي عرفة شكل الأخر من الجمالية ، مقارنة بالماضي القريب.

و يبقى أن المستفيدين قاموا بما عليهم و احترموا أوامر السلطات المحلية و هم في انتظار بقية الأشغال التهيئة و الماء الصالح للشرب و الغاز الطبيعي.

3. نتائج العامة التي خلفتها الإجراءات الميدانية

أسفرت نتائج العامة من خلال الإجراءات التي خلفتها عمليات الهدم و البناء و تحقيقات ، صدى كبير من العامة الساكنة حتى من الوسط الحضري للمدينة عين الحجر و ذلك للقرب انتهاء كابوس أو سرطان السكنات الهشة الذي أرهق ساكنه و السلطة المحلية للبلدية عين الحجر.

نتأكد أن أول شئ هو تقبل المستفيدين كل الإجراءات المتخذة و لم يشتطوا سكنات اجتماعية رغم جاهزيتها ، و كانت هي أنسب لهم ، لكن عقلية المستفيدين ينظرون إلى السكن الاجتماعي على أنه للحضر ، و قد لا يستطعون اندماج فيه ، و لا يستطعون ممارسة لنشاطهم الحرفي ، غير أن الحقيقة هي حتى القاطنين في بلدية عن الحجر يحبذون القطع الأراضي على السكنات الاجتماعية لأنهم جماعة المحلية تعودت على المساحة الكبيرة و الفردية في العيش.

نستطيع تقسم النتائج التي خلفتها الإجراءات الميدانية السابقة الذكر إلى مرحلتين

- ✓ **المرحلة الأولى**

كانت قبل بدء في إنجاز أي بعد استفادة من قرارات الفردية لإعانة المالية و انتظار عملية القرعة لمعرفة أمكنة العقارية لإنجاز مساكنهم ، فالمستفيدين لم يكونوا يحلموا بالحل و ذلك بسبب طول مدة إقامتهم في الحي أكثر من 38 سنة ، و هم يسمعون الوعود خاصة مع المواعيد الانتخابية ، إذ يعتبرون معدل هام في نتائج الانتخابية خاصة المحلية ، و رغم استفادة من قرارات ، إلا أن تأخر في دراسة المخطط البياني ، و كثرة الشائعات ، و غياب المعلومات الرسمية من السلطات المحلية جعل المستفيدين يقلقون على مصيرهم و مصير أبنائهم.

كما أن هذه الفترة بذات كانت عمليات البيع و الشراء في ذروتها عملية بناء مستمرة رغم علم السلطات، و لم تقوم بأي بادرة إلا التهديد و الوعيد.

كما لا ننسى أن هذه الأحياء كانت في زمن معين أحد الحلول المساهمة في تخفيف من حدة السكن داخل بلدية عين الحجر إذ بعد الإحصاء تأكد من أن 60 % ينحدرون من بلدية عين الحجر، كما أنها ساهمت في ارتفاع الكثافة السكانية من 28.000 سنة 2008 إحصائيات الرسمية لسنة 2008 إلى أكثر من 40.000 سنة 2017.

✓ **المرحلة الثانية**

تأتي هذه المرحلة بين سنة 2011 و 2013 و بدء في أشغال البناء، و تعتبر هذه المرحلة هامة للمستفيدين و للسلطات المحلية لبلدية عين الحجر.

إذ أن المستفيدين أصبحوا أمام الأمر الواقع ، إذ مصيرهم و مصير أبنائهم بين أيدهم هو القيام بالبناء مسكن لائق ، أما بالنسبة للسلطات المحلية فإنها قامت بتسوية العقارية لحي اللاط2 ، و تصحيح وضعيته المعمارية وفق المخططات البيانية و تسوية الداخلية بوضع مخطط بياني حضري ، وقيام بمتابعة عملية الانجاز .

و خولت مهمة التخطيط البياني و المتابعة و تسوية الإدارية للقطع الأراضي إلى الوكالة العقارية للتسوية و تسيير بسعيدة المختصة قانونا لذلك، و كانت مهمتها في بداية معقدة، و ما زاد ذلك عدم تفهم المستفيدين لوضع و تعجيلهم للسلطات من أجل منحهم القطع الأراضي لبدء في البناء، كذلك صعوبة التي تلقتها الوكالة من طرف بعض المستفيدين من أجل هدم مساكنهم للتخطيط الموقع المحدد للجميع.

عموما كانت هذه المرحلة أهم بالنسبة للسلطات المحلية من أجل الوقوف على برنامج الذي يكتسي أهمية كبيرة للدولة بصفة خاصة ، و هو القضاء النهائي للسكن الهش ، أهمية للمستفيدين لينجزوا مساكنهم بأيدهم و تخلص نهائي من الحياة البؤس و الحرمان ،ومازالت هذه المرحلة مستمرة إلى يومنا هذا ، و عملية البناء على قدم و الساق و عملة التهيئة كذلك ، و مع نهاية السنة الحالية 2018 ستكون بلدية عين الحجر بدون سكن الهش إذا تم تطبيق برنامج و الإجراءات بكل الدقة و الحرفية.

المبحث الثاني
الإدماج و التكيف في الوسط العمراني الحضري

I. مفهوم الإدماج
II. التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري
III. التحضر و التنمية الحضرية

المبحث الثاني:

.الإدماج و التكيف في الوسط العمراني الحضري

لا تزال العديد من المفاهيم في مراحلها الأولى ، نتطرق في هذا المبحث حول المفاهيم الأساسية الإدماج الاجتماعي و الإندماج الاجتماعي ، و التكامل الاجتماعي و الإقصاء الاجتماعي ، و التماسك الاجتماعي ، و المشاركة المدنية و الشعبية و ذلك من أجل تقديم مقاربة متعددة البعاد للإدماج الاجتماعي و الذي يأخذ في الاعتبار فئة الشباب خاصة من السكان السكنات الهشة

I. مفهوم الإدماج

إن الدراسات الاجتماعية و العلوم الإنسانية تؤكد بأن الإدماج هو مجموعة من التفاعلات بين عدة عناصر داخل مجموعة ما ، و هذا ما يشعرها بالدرجة التماثل و الانسجام فيما بينها بآليات و عمليات موجودة و مختلفة فيما بينها.

نجد أن الإدماج يدفع الأفراد أو الجماعات إلى التفاعل مع الأفراد و الجماعات آخرين يتقاسمون معهم نفس القيم و العادات داخل المحيط الاجتماعي المشترك بينهم.

و في هذه الصورة فإن ما يقابل مفهوم الادماج هو التواصل المستمر و الانسجام و التفاعل الاجتماعي و التماثل الصريح بينهما.

كما أن مفهوم الإدماج هو مفهوم متعدد الأطراف يتم استعماله من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين سواء كانوا سياسيين أو منشطين التربويين أو اجتماعيين أو باحثين في هذا الحقل ،و يرتبط الادماج بعناصر عديدة مثل العائلة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية و المدارس التربوية و المراكز الثقافية ، و المساجد ، التجمعات الجوارية بين السكان الحي الواحد ، و الملاعب الجوارية و الوسائل التواصل الاجتماعي ، و بالمكان العمل و الشغل كعامل أساسي من عوامل الإدماج ، و بالاحترام القانون كمجموعة من التعليمات التي تحمل الحقوق و الواجبات التي تربط الأفراد و الجماعات بالآخرين و بالمجتمع بصفة عامة.

الإدماج هو الانصهار في مجموعة واحدة تحمل نفس القيم و المعايير الاجتماعية لتُكون مجموعة الواحدة مشتملة ، و هذا ما يناقض التهميش و الصراع بين الأفراد مجموعة الواحدة ، و الانقسام و هذا ما يهدد السلم التماسك الاجتماعي للمجتمع بصفة عامة .

و هذا لا يمثل مفهوم الإدماج القسري الذي هو بضرورة يُكبل حرية الأفراد في اكتساب و انتماء ما يخالف قيمه و معاييره ، مثل الادماج المستعمر الفرنسي للشعب الجزائري لمحو الثقافة و الأصالة و الدين الإسلامي للمجتمع الجزائري.

1.تعريف الإدماج و الإندماج

إن مفهوم مصطلح الإدماج أو الإندماج بمعنى Intégration له عدة أبعاد لغوية من ناحية المعجمية ففي معجم الوسط فإن معنى دمج في الشئ دخل فيه و تحكم معه و معنى أدمج يدمج الشئ في الثوب فيه أي إضافة الشئ له ، و معنى تدامج الأفراد أو المجموعة على القيام بفعل ما ، أي تعاونوا عليه مع بعض .[1]

أما من ناحية اللغوية فإن مصطلح كلمة أدمج أي أن المدمج تعرض للفعل فاعل خارجي عن إرادته ، و تم سيقيه إلى الإدماج بقوة.

أما **مصطلح كلمة إندمج** ، هو أن المدمج تعرض فعلا لاندماج لكن بمحض إرادته بدون فاعل و بدون قوة ، و هذا يبن أن عملية الإندماج لم تكن بفعل قوة خارجية و هي تحصيل حاصل نتيجة تفاعل بين الأفراد مع المجموعات من الأفراد آخرين أو بفعل تجاوب الأفراد مع القانون أصلا ، و هذا يبن تجاوب إيجابي لأفراد لعملية الادماج.

و هنا في هذه الحالة نكون أمام إرادة الفاعل نفسه الحرة بانصهار في الادماج بطاعة دون تدخل إرادة خارجية.

إن **الإندماج** هو عملية واحدة في وجه عمل خارجي ، مثل دمجته فأندمج بفعل إرادة نفسية خالصة منه ، وهناك عملية تفاعلية بين فئة المدمجة و الفئة المندمجة ، و هذا ما تطلبه العديد من الدول

1 . المعجم الوسيط .ج 61 . ص 169

الغربية لانصهار في حضارتها بصفتها الطرف الغالب ، كما يدعو إلى الانضمام إلى قوانينه الاجتماعية ، حتى و إن كانت مخالفة للمبادئ و القيم العديد من الأفراد مقيمين معهم و المولودين أصلا في أوربا مثل المسلمين ، التي تتعارض مع ديانتهم.و هنا ما خلق فئتين في المجتمع الغربي، منها فئة مندمجة بإرادتها و إن كانت غير راغبة فيها لكنها مكرهة و من أجل مصالحها، فهي مدمجة ظاهرياً فقط أي إدماج اضطراري.

مفهوم الإندماج الاجتماعي Intégration Sociale

و هو يتواحد فيه الأفراد و يتكامل فيه كل أعضاء المجموعة الواحدة من حيث مصالح و الوظائف التي يؤدنها لبعضهم بعضا، مثل تكامل أعضاء الجسد السليم في أداء وظائفها ، أو بمفهوم آخر يمكن تعريفه بأنه الإدغام Assimilation ، أو هو تماثل واتساق في الفكر و العمل بين المواطنين"[1].

كما أن الاندماج الاجتماعي هو مفهوم ينشئه المجتمع و جماعته بهدف انتقال الأفراد و الجماعات من حالة المواجهة الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و الصراع مع الحياة بصفة عامة ، و هذا الاندماج يمر بثلاث مراحل أولى هي عملية التضامن الاجتماعيSolidarité Sociale. و العملية الثانية التكيف الاجتماعي Adaptation Sociale ثم الاندماج الاجتماعي Intégration Sociale ، و هذه العملية تمر بين الأفراد المجتمع ضمن العلاقات اليومية إلى أن تصل إلى عملية التنسيقية بين مختلف الطبقات المجتمع للوصول إلى مجتمع موٌحد و متكامل.

كما أنه عملية متراكمة بين كل أصناف الحياة الاجتماعية في مجتمع ما لتوحيد علاقته و إزالة الحواجز القائمة بين أفراده.

2. حالات و مجالات الإدماج

كما تم توضيح فإن عملية الإدماج دائما تأتي خارج إرادة الأفراد أو الجماعات و هذا ما نلاحظه كثيرا في محاولة إعادة إدماج المساجين في الوسط الاجتماعية أو في **حالة الاضطرارية** التي تحصل للمهاجرين من طرف الدول المضيفة في مسألة الإدماج أو يفقد كل الحقوق بما فيها الإقامة.

1 سهيل إدريس " المنهل " الطبعة التاسعة . سبتمبر 1986. ص 561

و في حالات تكون الدولة تحت الاستعمار أي تفقد سيادتها و حريتها فإن أفرادها ليس لهم سلطة القرار فإنهم يحملنها حملاً.

الإدماج المظهري

هذا النوع من الادماج يمارس خصيصا على المهاجرين خاصة ، سمي بإدماج المظهري لظاهريه فقط فإن الأفراد يندمجون بمظهر فقط لأنهم مرغمين و من أجل قضاء مصالحهم ، و هذا بسبب حواجز الدينية خاصة عند المسلمين في الغرب و الثقافية و تقاليد حضارية و مبادئ و معايير تقف حاجزا بين الأفراد المرغوب إدماجهم و بين الوسط الاجتماعي الراغب في استيعابهم ، و لذلك مهما تعددت المحاولات الادماج بهذا المعنى لا يقع أبدا و يبقى مظهريا فقط.

و هذا ما هو واقع للأفراد السكنات الهشة الذين استفادوا من تسوية وضعيتهم و انجاز سكنات لائقة ببلدية عين الحجر (محل الدراسة) و نستطيع تعميم الظاهرة على كل الأحياء الجديدة التي سكنها المستفيدين من السكنات الهشة ، إذ لم يندمجوا في الوسط الحضري للمجتمع المدينة بالسبب عدم تفاعلهم و انسجامهم مع أفراد و ثقافة و تقاليد المدن الحضرية ، و بقاء الذهنية الريفية لديهم راسخة.

إذ يعتبرون أن اندماج في الوسط الحضاري هو تنازل عن ثقافتهم الأصيلة التي يرونها تحافظ على الرجولة و الشهامة الرجل الريفي، و عدم التنازل هو التمسك بمبادئ وقيمه التي ورثها عن بيئته الريفية.

و هذا ما يمثل عدم رضى هؤلاء النازحين بالثقافة المدن و يرفضونها رفضا و ذلك لعدم تماثل الأنساق الاجتماعية فيما بينهم و عدم التفاعل بين مختلف عناصر القيم الحضرية لمدينة ، رغم أنهم يحترمون بعض الواجبات القانونية الردعية فقط ، فمثال يرفضون رمي الفضلات المنزلية في أماكن الرمي الفضلات ، كما يرفضون منعهم من تربية الحيوانات بجانب منازلهم ... و أمثلة عديدة.

إن إدماج المستفيدين من السكنات الجديدة في الوسط الحضري ، لم يتم دراسته مسبقا لأن الدولة و مؤسساتها كان همها الوحيد هو القضاء على السكن الهش و ترحيل غير أن تفاقم المشاكل و الآفات الاجتماعية و انتشار الجريمة هدد الساكنة الحضرية المجاورة ، فأصبحت السلطات المحلية على

محك من أجل إدماج هذه الفئة في الوسط العمراني الحضري ، و أنها وحدة فاعلة في الوسط الاجتماعي مثلها مثل الأحياء الأخرى.

و إذا نظرنا إلى الإندماج من نظرة علم النفس الاجتماعي فإنه ينظر إلى " الإنسان كوحدة نفسية واحدة لا تتجزأ"[1]

إذن نتأكد أن الذهنية الفرد قد لا تستوعب فكرة إندماج إطلاقا ، لأنهم لم يتلقوا مبادئ التعليمية للتنشئة الاجتماعية في المدن الحضرية ، بل في القرى و الأرياف مما أصبح حاجز في وجه الادماج الصحيح ، و نكون أمام إدماج مظهري لاستفادة من السكن و امتيازات أخرى.

كما **مجالات الاندماج** عديدة و تأخذ نمط الاجتماعي لأكثر من فرد و أولها

- ✓ **العائلة** : تعتبر العائلة مجال الأول لاندماج الفرد في عائلته ، مهما كانت العائلة كبيرة أو صغيرة ، كما يعتبر محيط العائلة من الجيران من مجالات مؤثرة في اندماج في الوسط العائلي و الحضري.
- ✓ **المدرسة** : تعتبر المدرسة أساس التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، و هي التي يمكث فيه الفرد أكثر من 16 في سلك التعليم و منها يتعلم المبادئ الأولى للتنشئة و الإندماج المدرسي و المحيط العمراني بين أفراده.
- ✓ **الجامعة** : كالمركز أكاديمي يعتبر أحد القوائم في مجال ربط و التضامن بين الطلبة و المحيط الجامعة و الحي الجامعي الذي يربط الطلبة من كل الولايات و من كل أنماط الحضرية و الريفية و الصحراوية و الجبلية و من شتى الأعراق حتى الأجانب ، لهذا تعتبر مجال واسع الإندماج الطلبة مع بعضهم دون إقصاء لسبب اجتماعي أو عرقي أو منطقي.
- ✓ **الملاعب الجوارية ، و المسارح ، و ادوار سينما و الملاعب** : تعبر كل هذه المرافق الجوارية مجال لإندماج بين أفراد و خاصة و أنها تجمعهم صفة الهواية و حب كل متطلع لها ، مما تساعد في عملية الترابط و التكيف بينهما مما يساعد إلى الإندماج.

1 . سهيل إدريس " المنهل" نفس المرجع ص 563

- ✓ **أماكن العمل (أوساط الشغل)** : تعتبر هذه الأماكن و ما تحتوي من الأفراد من مختلف المستويات مجال كذلك أساسي لإندماج بين أفراده مهما كانت هناك فروقات الطبقية.

- ✓ **ملتقيات العلمية و الدينية ، و حلقات اليومية ، مآتم و الأعراس ، تنظيم الوعدات** : كذلك تعتبر هذه الدوريات الأسبوعية و الموسمية و الشهرية أحد مجال التقاربية لإندماج بين أفراده مما يكون تقارب بين أفكار و العادات بين حضور و المواساة التضامنية و أهميتها في الربط الاجتماعي.

- ✓ **المسجد** : يعتبر المسجد أهم ركيزة لإندماج لأنه يجمع الأفراد خمس مرات في اليوم زيادة على صلاة الجمعة و الأعياد التي تتطلب التسامح و تبادل التحيات بالتعانق مما يسمح بتقارب و التآخي الذي يزيل كل الفوارق .

- ✓ **الحي ، القرية** : يعتبر الحي و القرية و أماكن العمومية في الوسط المدني و الحضري من مجالات لإندماج بين أفراده لوجودهما لهدف واحد داخل الحي أو القرية وما تجمعهم من هوايات و تقارب لأن الإنسان أصلا اجتماعي بطبعه.

- ✓ **الجمعيات الخيرية و المحلية و الرياضية** : تعتبر الجمعيات مهما كان نوعها مجال لتقارب بين الأفراد في الأفكار ، الربط بين أعضائها و المنخرطين فيها الذين يسعون لتحقيق أهداف الجمعية التي أساسا ما تكون في صالح المجتمع و في خدمة أفراده.

3. نتائج الإدماج

كما تطرقنا سابقا فإن الإدماج الاجتماعي هو مفهوم حديث نسبيا يعتبر بشكل متزايدا عاملا أساسيا لتحقيق أهداف خطة التنمية المحلية على المستويات المحلي و الوطني و حتى الإقليمي و الدولي ، و قد أكدت الأمم المتحدة بأهمية التنمية البشرية الحقيقية لا يمكن تحقيقها عند استبعاد الأقليات و الفئات الضعيفة منهجيا عن النظام الاجتماعي.[1]

1 . . تركماني عبد الله "التنمية المستدامة و الأمن الإنساني في العالم العربية ، المرجع السابق

إن الهدف من الإدماج هو الوصول إلى المجتمع الشامل" هو مجتمع للجميع " يتمتع فيه كل أفراده بنفس الحقوق و الواجبات، و يتطلع كل الفرد بدوره الفاعل في المجتمع.

و قد تبنى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سنة 1995 " مفهوم المجتمع الشامل الذي ينبغي أن يرتكز على احترام حقوق الإنسان، و الحريات الأساسية لكل الأفراد المجتمع ، و خاصة التنوع الثقافي و العادات و التقاليد ، و كذلك الديني و لو كان الدين الذي يجمعنا واحد لكن تلك المظاهر التي هي موجودة في الذهنية الجماعات الريفية و بعض من الأفراد المدن المتعلقة بالتعلق بالأولياء ، و المظاهر الوعدات التي تلقى رفض من كثير من أفراد المجتمع الحضري ، و تبقى العدالة الاجتماعية و الحاجيات الفئات المحرومة و الضعيفة الخاصة ، هي شرط رئيسي للنجاح نموذج المجتمع الشامل و تعميم المشاركة الديمقراطية خاصة في مجال التنمية المحلية في المجالس الشعبية.

و من نتائج الإدماج الخارج عن إرادة الفرد أي إندماج كما تم توضيح سواء كان ظهيري أو قسري ، عدة حالات من ظواهر الاجتماعية السلبية منها :

- ✓ الإقصاء من المجتمع و التهميش ، التي تولد كافة حالات الانحراف الذي يؤد إلى انتشار الآفات الاجتماعية ، وهذا عادة ما يكون إلا في ظل وجود البلد تحت النير الاستعماري أو الأنظمة السياسية الغير الديمقراطية التي تصل إلى حد الدكتاتورية ، و هنا تكون حرية الأفراد مقيدة .
- ✓ و من نتائج رفض الإندماج **العزلة** تعجل الفرد أو الأفراد ينعزلون عن الوسط المجتمع و يعيشون في الغربة الاجتماعية و النفسية ، و هذا يوصل إلى أمرين:

1. إما الانسلاخ كلي أو جزئي من المحيط الاجتماعي الذي يقيم فيه و العيش في العزلة و الرفض الأخر كلية.
2. و إما مواجهة المحيط الاجتماعي الذي هو فيه باعتباره محيطا معاديا أي يأخذه عدوا له و بالتالي يجب محاربته و انتقام منه و هذا ما نلاحظه من يوميا من عمليات إتلاف الممتلكات العمومية و السرقة و تكسير ممتلكات الساكنة الحضرية، و رفض الدراسة و التكوين..

وهذه المواقف العدائية تأتي بالدافع إثبات وجودهم شخصيا أي الذاتية الشخص نفسه و المراهنة على ذلك بالقوة و مناهضة حتى القانون ، و هذا ما نلاحظه من رفضهم للتسديد بعض الحقوق الوجبة مثل حقوق التطهير ، حقوق الواجبة و يتم رفضها لإثبات ذاتهم بوجودهم.

أما إذا كنا في حالة رفض الإندماج من طرف جماعة بأسرها أو مجتمع كامل فإنه يؤدي إلى التقاتل و التهجير و الطرد ، و هذا ما حدث للمعمرين الذين مكثوا في بلادنا أكثر من قرن لكن رفض المجتمع الجزائري لإندماج عجل بالثورة التي أتت بالاستقلال كما لا ننسى أن الرفض و الثورات لم تتوقف منذ دخول المستعمر بلادنا رفضا قاطعا لإندماج.

و هذا ما يخاف منه السلطات المحلية و المركزية اليوم من الرفض السكان الأحياء الهشة من الإندماج في الوسط الحضري و امتثال لقوانينه و نظامه الخاص.

و في حالة الاندماج الإرادي من طرف الفرد أو الجماعات ، تصل عملية إلى خلق قوى التجميع التي تقابلها قوى التفكيك ، و هذه القوى أي قوى التجميع هي شئ إيجابي في الوسط الاجتماعي لأنها تصل بالمجتمع إلى إتباع مبادئ القيم الإنسانية التي جاءت بها كل الأديان السماوية و مبادئ الإنسانية الشاملة وفق القيم العدالة و الإنصاف و احترام القانون و حب الخير للجميع و تبادل المحبة و الأخوة .

إن نجاح الاندماج في الوسط المجتمع يقوي الروابط الاجتماعية و يقوي تماسكه وليكون الفرد مدمجا نفسه و يكون كل أفراد أسرته و عشيرته مندمجين فيما بينهم حتى يكونوا هم بذرة الصالحة لأسرة ، و إذ صلحت الأسرة صلح المجتمع ، و بالتالي نرى مجتمع متماسك بكل أعراقه ، و عاداته و ملله .

و الإندماج يعني فعلا الانسجام و التماسك و الترابط و التوافق بين أفراده لتحقيق تقدم في شتى المجالات التنموية سواء كانت اجتماعية و اقتصادية و ثقافية على الصعيد المحلي و الوطني و الإقليمي و الدولي ، و به نصل إلى السلم و الطمأنينة الشاملة التي تكون على أساس الاحترام المتبادل و الضوابط الأخلاقية العامة للمجتمع ، وهذه الضوابط يلتزم بها كل الأفراد المجتمع دون ضغط و إلزام أي يعيشه في ذاته بأنه واجب و غير أخلاقي ، و يتم ذلك إراديا دون إخضاع و بالرغبة و يراها أنها واجبة و يفرح بتنفيذها لأن بذلك يشعر بأنه فاعل داخل المجتمع.

و هذه من نتائج نجاح الاندماج الذي نصل إلى مرحلة أن الفرد يلزم نفسه بفعل تصرفات إرادية دون إلزام برغبته كعنصر فاعل في المجتمع ، نتحقق في هذه المرحلة أن المجتمع في حالة النضج و هنا تكون أغلبية أفراد المجتمع تخضع إلى سلطة القانون المدني و الأخلاقي ليس خوفا من العقاب بل رغبة ذاتية نابعة من الحي في نجاح المجتمع المدني و هذا ما نصبوا إليه من خلال هذه الدراسة .

و هنا في هذه المرحلة نستطيع القول أننا نعيش في المجتمع الشامل أي مجتمع للجميع و من أجل الجميع للعيش الجميع في السلم و الاحترام و الأخلاق متبادلة وفق القيم المجتمع و تقاليده و أعرافه دون أن ننسى علاقته بالقيم و المبادئ الدينية.

II. التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري Adaptation sociale

1. مفهوم التكيف

يعتبر التكيف الاجتماعي في الوسط من بين عناصر المهمة في استقرار البناء الاجتماعي ، ويؤكد استمرار العلاقات الترابطية بين أفراده مما يوحي لانعدام التناقضات بين صفوفه و طبقاته و نجاح عملية التكيف رغم اختلافات الموجودة في المجتمع.

استعير مصطلح التكيف الاجتماعي من علم البيولوجيا ، حيث يقصد به توافق الكائن العضوي مع بيئته ، و أثناء عملية التكيف يمكن أن يحدث تعديل في نشاط الكائن العضوي لكي يتلاءم مع البيئة المتغيرة ، لهذا عندما تم استخدامه من طرف علماء الاجتماع ظل يحمل نفس المعنى التوافق و التلاؤم.[1]

وذلك أن الفئات الساكنة من أحياء السكنات الهشة ، لم تكتمل قوامها الاتصالية و التكيف الاجتماعي مع الوسط الحضري ، و ذلك بسبب العزلة و عدم الاتصال و التغيير الثقافي الذي يعيشونه و رفضهم للواقع الحضري.

التكيف هو آلية لانخراط الفرد أو الأفراد داخل الجماعات و المشاركة كل القيم و العادات و ثقافة الجماعة و الانتماء بإرادته و الدفاع عن تلك القيم بعد الاقتناع بها.

1 . أ. خسري خريف " مدخل الى الاتصال و التكيف مخبر علم الاجتماع جامعة قسنطينة 2005 ص 31

و نحن في مجال الاجتماعي الذي عرفه أستاذ محمد المهدي بن عيسى " هو الحقل الذي تتم فيه عملية التفاعل بين الأفراد و محيطهم الاجتماعي داخل مجالهم العمراني الحضري"[1] ، فلكل جماعة سكانية ثقافتاها و عادتها و تقاليدها و طبائعها و قيمهم و أقوالهم و أحكامهم و كبيرهم ، وموروثهم ، كل هذه الخصائص تؤثر بشكل مباشر على التصاميم العمرانية ، و البناء و تصرفاتهم اليومية أي بعبارة هي من تتحكم في تصرفاتهم و تترجم إلى الممارسات الحياتية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية في الوسط العمراني الحضري مما قد تتصادم مع ثقافة و خصائص الحضرية مما تصدم تلك التفاعلات التي قد تصل إلى تأثير في الهوية.

لأن الوسط الحضري بما فيها المدن هي أصلا كيان اجتماعي واقعي شامل اقتصادي و ثقافي فإن عملية الدمج و الانصهار الفئة الداخلة فيه و تكيفها مع الواقع الحضري يعني التشكيل ثقافة جديدة داخلة ، أو ذوبان عناصر ثقافتهم و الاندماج الكلي في الهوية الوسط الحضري (المدينة) ، و بالتالي نستطيع القول في بعض الحالات نكون أمام عملية السلخ هؤلاء الوافدين إلى الوسط الحضري من قيمه و ثقافته و عاداته ونظامه الاجتماعي الموروث ، و يندمج في مجتمع المدينة ، و بالتالي تتشكل له هوية الفرد الحضري بدل من هوية الفرد الريفي و هذه هي عملية التكيف الاجتماعي الفعلي.

كما يستطيع هؤلاء الوافدين من الحياء الهشة و الذين جلهم من الأرياف فرض ثقافتهم على المجتمع المدينة ، وذلك لكثرتهم و رفضهم لتنظيم المدينة و بالتالي يريف المدينة و ذلك بسلوكياته و أفعاله الفعلية اليومية سواء كانت قصديه أو بدون القصد و هذا ما هو واقع فعلا في المجال الحضري لكل المدين التي عرفت النزوح الريفي لها و تبقى بلدية عين الحجر و حتى ولاية سعيدة عانت و مازالت تعاني من هذه الظاهرة و التي سبب في ترييف المدن الحضرية.

إذن التكيف عملية فردية ذاتية و الاندماج عملية جماعية، و التكيف مرحلة من مراحل الاندماج الاجتماعي ، و هذا ما يحدث لتكيف الفرد الريفي بالمحيط الحضري ثم يندمج فيه آليا ، كما أن عملية التكيف تتفاعل مع عملية التثاقف التي هي عملية التي يكتسب فيها الفرد أو الجماعة ثقافة أخرى من خلال التفاعل الاجتماعي و الاتصال اليومي سواء مباشر أو غير المباشر .

1 . د. جمال بوربيع " الاتصال و التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري" مجلة الباحث الاجتماعي العدد 12 ، 2016

كما أن التكيف هو عملية انتشار و تغيير للقيم الاجتماعية و الثقافية و الأساليب العيش و النظم ، و يمارسه الفرد على ضوء التفاعلات الاجتماعية و ظروفه الخاصة ، و قد يؤدي إلى ظهور ما يسمى الصراع الثقافي و الصراع قيم في المجتمع الواحد و تكون غلبة في غالب لأقوى الذي يؤثر في الأخر.

2. علاقة التكيف مع الإدماج

سبق تأكيد بأن التكيف هو عملية فردية ذاتية و الاندماج عملية جماعية و التكيف مرحلة من مراحل الاندماج الاجتماعي، لكن هناك علاقة ترابطية تكاملية بين التكيف الاجتماعي و الإدماج الاجتماعي.

فإذا كان التكيف الاجتماعي هو آلية الانخراط داخل الجماعية ، و المشاركة في ثقافتها و سلوكاتها و أفعالها و تقاليدها ، كالرغبة الفردية إرادية للفرد لانضمام لشروط التكيف في الوسط الحضري ، فهذا يعتبر أخر مرحلة من مراحل الإدماج الاجتماعي الذي يشترط رغبة إرادية للفرد لانصهار في ثقافة و خصال و النظم الحضرية دون شرط أو قيد .

كما أن مصطلح الإدماج الاجتماعي هو عملية تحدث بدون إرادة أحد من الأطراف الفاعلة بل هو ما ينشئه المجتمع نفسه و يكون الأخر مطالب بانتقال له دون قسر ، و هذا ما يعتبر صراع مع الذات من العيش معاً ، في عملية تفاعلية تضامنية و في انسجام التام ، و هنا تتحول عملية التكيف إلى مرحلة تفاعل أفكار و قيم الأفراد مع قيم و الأفكار أفراد آخرون أو مجموعات أخرى و هنا يصبح كل في مجموعة واحدة و هنا نكون في مرحلة تصاهر التكيف إلى إدماج كلي.

إذن العلاقة بين التكيف و الإدماج كلهما عملتين تحدث في الوسط المجتمع بين أفراده من أجل تقبل أحدهما الأخر لتوحد و الانصهار ، لتفادي الانقسام و العزلة و التناقض الذي يهدد تماسك المجتمع ، و يعتبر تفاعل التبادل و قبول التثاقف دورا مهما في تشكيل عملية الإدماج الاجتماعي .

فكلما كان الترابط و التعامل بين الطرفين بحسن و الاحترام المتبادل و التواصل و الاتصال تكون هناك قابلية لانصهار التي توصل إلى عملية التكيف مع هذه القيم الثقافية و الاجتماعية و الأنظمة العمرانية الحضرية التي تكون نتائجها ايجابية في قبول الفكر و السلوك للوسط الاجتماعي

الجديد ، الذي عن طريقه تتفاعل وسائل الاتصال بين الطرفين و نكون أمام عملية تغلغل و التحام يكسب الأفراد أو الجماعات ثقافة غيرهم من خلال اتجاهات و عواطف و أفكار أفراد آخرين ، بحيث تستوعبهم الثقافة العامة نتيجة المشاركة في الخبرة و الثقافة [1]

و يعتبر الوسط الحضري هو المسرح العملية التي يدور فيها أدوار التمثلية من التكيف الذي هو مرحلة من مراحل الإدماج ، و هذا كله عن طريق الاتصال الذي يعرفه "جون ديوي" بأنه عملية الاتصال بأنها أعجب شؤون الإنسان قاطبة ، و أنها ضرورية لكل عمليات التوافق و الفهم التي يتطلبها المجتمع من أفراد للوصول إلى الاتفاقيات التي بدونها ينتهي المجتمع إلى الدمار و التفكك[2] ، كما أن الاتصال هو ظاهرة اجتماعية و حركية تؤثر و تتأثر بمكونات السلوك الفردي و العوامل المؤثرة على طرفي عملية الاتصال ، و يتميز بالانتشار الزمان و المكان من خلال التفاعل الرمزي بين الأفراد و استمرارية في الاتصال.[3]

إذن علاقة التكيف و الإدماج علاقة تفاعلية مترابطة تكمل واحدة أخرى و لا نستطيع أن نقول استكمال عملية التكيف دون الوصول إلى درجة الإدماج و لا تستطيع عملية الإدماج تكتمل دون مرحلة التكيف ، و تجري كل المراحل التكيف في مجالات الإدماج التي تم ذرها سابقا من الوسط العائلي ، و الحي ، و الملاعب الجوارية و المسجد و المحيط الجامعي ، و خاصة المحيط العمل و الحي و الشارع و حتى المرافق العمومية و المؤسسات المستقبلة للجمهور منها المقاهي خاصة ،فعملية تكون بتواصل و الاتصال و التعامل المادي و المعنوي و كذلك الشعور بالاحترام المتبادل بين طرفين يجعل عملية التكيف و التي هي عملية فردية ذاتية تصل إلى مرحلة الإدماج التي هي بدورها عملية اجتماعية المنشأة من المجتمع نفسه من أجل انتقال أفراد منه الذين يعيشون في المواجهة الصراع العزل و الانفصال إلى الاندماج الاجتماعي عن طريق التكيف و التضامن .

1 تعريف أستخدمه روبرت باركPark ، و بيرجسBurgess " في تغلغل عملية التحام يكسب الأفراد أو الجماعات ثقافة غيرهم ..... نتيجة المشاركة التفاعلية بينهم و تأثير أخر عليهم.

2 . د. جمال بوربيع " الاتصال و التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري" المرجع السابق

3 . . أ. خسري خريف " مدخل إلى الاتصال و التكيف مخبر علم الاجتماع جامعة قسنطينة المرجع السابق

3. النزوح و التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري

تعتبر المدينة هي الوسط الحضري الذي يختلف عن الوسط الريفي باعتباره مركز تنظيم اجتماعي و اقتصادي و ثقافي خاص يخضع لوسائل ضبط اجتماعي رسمي أكثر من الوسط الحضري[1] ، و التحضر يُعرف بأنه المرحلة الانتقالية من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية ، و لا تكون ذلك إلا بالتكيف الفرد أو الجماعات بالثقافة و التنظيم المدينة و قيمها السائدة التي تصلنا إلى مرحلة الإدماج النهائي ، وذلك بسبب فروقات كبيرة بين الحياة في الريف و في المدينة التي تتميز بتعقيداتها المادية و خصائصها الراغماتية.

و يعتبر الوسط الحضري البيئة الخالصة المختلفة تماما عن خصائص الريف و ما يحتويه من أساليب و القيم خاصة به ، إذ أن الوجود المجالات الصناعية و المرافق الخدماتية و تجارية و الهندسة المعمارية للسكنات و السوبر ماركت ، و الهياكل و التجهيزات الإدارية الرسمية و شبكة الاتصالات المتطورة كلها تعتبر خاصة بالوسط الحضري بعيد عن البيئة الريفية.

و هذه الخصائص في المدن تعتبر فرصة لازدهار الاقتصاد و فرص العمل و الراتب المرتفع و بالتالي يستطيع الفرد أن يصل مكانة اجتماعية مرموقة و ذلك راجع للحراك الاجتماعي باستغلال المهارات ووجود وسائل للتعبير عن الذات التي تصل بالفرد إلى مكانة مرموقة مثل ما يحدث في الواقع بالوصول أهالي الريف إلى مجالس الشعبية البلدية أو الولائية بعد عزوف أهل المدن عن الترشح ، و قيامهم بتأسيس مقاولات لامتلاكهم المال الذي أوصلهم لدى المسؤولين في الدولة و تقرب من صناع القرار مما أثر على السلوكيات المسؤولين و التنمية المحلية بصفة عامة.

كل هذه الخصائص و أهمية في الوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة و كسب المال جعل العديد من سكان الأرياف ، و يتخذون قرار النزوح نحو المدن سواء الكبرى أو القريبة منهم ، و يدخل الأفراد المهاجرون مع بعضهم البعض في العلاقات الاجتماعية و التفاعلية لأن مصيرهم واحد و هدفهم واحد ، و هنا يكون عامل الاتصال ودوره في تأصيل "الشعور بالانتماء والولاء عند الأفراد و إحساسهم بأنهم يتعايشون مع بعضهم البعض"[2] ، و لهذا قاموا بإنجاز أحياء تفوق الأحياء العمرانية

1 .عبد العزيز رأس مال " كيف يتحرك المجتمع " د.م.ج ط 2 الجزائر 1999 ص 19

2 . د. جمال بوربيع " الاتصال و التكيف الاجتماعي في الوسط الحضري" المرجع السابق

الحضرية و في ظرف الزمني قصير ، حيث تفاجأت السلطات بوجود أحياء الغير المخططة كاملة على حوافي مدن دون أن تشعر و في زمن قياسي مما أعاق التنمية المحلية ، و صعب الحياة على الساكنة الحضرية .

و من الإشكاليات التي تقف في انصهار النازحين و اندماجهم في الوسط الحضري للمدينة، وعدم التقبل الساكنة الحضرية لهم هو شعورهم بالضيق خاصة في المجال العمل لأنهم صراحة يزاحمونهم قوتهم و قوت أبنائهم ، و كذلك من المشاكل التي تعوق عملية التكيف هو حالات الانفصال الكبيرة بين أهالي الأسر النازحة مما يؤدي إلى مشاكل خاصة للجانحين ، و كذلك هذا التفكك الأسري يصل بالطرفين إلى الشعور بالحرية ، و تنعدم السلطة الروحية للمجتمع التقليدي لعاداته و أعرافه التي كانت مفروضة عليه من قبل المجتمع الريفي ، و يصبح هو حر يعمل ما يشاء و يصل إلى درجة الانتقام من المجتمع المدني الحضري ، و الأسرة تنحل و تخرج عن طريق السوي و بالتالي لا نصل إلى أي مرحلة من مراحل التكيف بل الانفصال و العداوة و التحول إلى الفرد سلبي.

لهذا يجب على النازحين الذين يقطنون المدن الحضرية أن يكتسبوا القوة الاجتماعية الفعلية التي تمنهم من الدخول في التعامل مع الساكنة الحضرية بالتبادل و التأثير و الاعتماد المتبادل بينهم، من أجل الوصول إلى الفرد فاعل في المجتمع له قيمته.

وذلك أن الذهنية الثقافية و العادات و القيم التي يحملها هؤلاء في كثير من حالات لا تؤدي إلى أي فاعلية بل تصل بهم إلى تعقيد أمورهم الحياتية في المدن ، و هذا ما يجبرهم إلى التكيف مع الوضع الحضري عن طريق كسب المعلومات و معارف و اتخاذ سلوكيات ايجابية التي دائما ما تكون عليها الثقافة الوسط الحضري.

III. التحضر و التنمية لحضرية

التحضر هو ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل الساكنة في ظلها من المناطق الريفية إلى المدن الحضرية، و بعد نزوحهم إلى المدن يتكيفون مع الأوضاع الحياة المدينة و حياتها بالمراحل متعددة حتى يصل إلى الاندماج.

بالمجرد تمركز النازحين من الأرياف نحو المدن و انجازهم للسكنات الهشة من أجل تمركز و العيش بالمدينة يؤدي إلى تغيير اجتماعي و ثقافي و القيم و التقاليد ، و تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية ، أي تنازل عن العقلية و الثقافة الريفية و يصبح من الأفراد الوسط الحضري.

يمكن تعريف سوسيولوجيا التحضر بأنها فرع معرفي داخل الحقل السوسيولوجي بصفة عامة ، يهتم بدراسة الظاهرة الحضرية ، و بدراسة الأنماط الثقافية و الاجتماعية في الحياة الحضرية .

و يعتبر التقسيم الطبقي السائد داخل المدن الحضرية أحد المواضيع الإشكالات الأساسية التي تحظى بالاهتمام من طرف علم الاجتماع الحضري ، خاصة بعد الترييف الذي عرفته المدن من جراء عمليات النزوح و الهجرة المستمرة نحوها و ما خلق من التصادم في القيم و العادات و عدم الإندماج في الوسط الحضري.

فإن موضوع علم الاجتماع الحضري هو المدينة و الوسط الحضري كفضاء له الذي تتم فيه عمليات التفاعل الاجتماعي و الظواهر الاجتماعية ، و يهتم بمقاربة السلوكيات الأفراد داخل الوسط الحضري و متابعة كل العوامل المتحكمة في وظائف التي تشكل القيم و الثقافة و العادات التي لها علاقة بمجال الحضري ، و تأثريها على الوافدين على المدينة ، و تهتم بمقاربة بين الثقافات و الساكنة الحضرية ، و النازحين نحو المدن من القرى و المناطق المنعزلة .

1. مفهوم التحضر

نتيجة لغموض و تعدد المعاني و الدلالات لمفهوم التحضر سوف نركز على التعريف السوسيولوجي ، و يعرفه الأستاذ بوشنفاتي بوزيان " إن صعوبة الأولى يصادفها الدارس في علم الاجتماع هو غياب و غموض المصطلحات التي تتداولتها الدراسات و هذا الغموض نتيجة عدم تحديد مفهوم محدد أو باعتبارها مفاهيم واضحة التعبير و يؤكد الأستاذ بوشنفاتي بوزيان القول على مفهوم الحضر و التحضر ذاته أي واضع قائم Urbanisation et Urbain و عملية تكون الظاهرة.[1]

و يعرفه ألدريج Eldrige التحضر باعتباره صيرورة تركز للسكان و هذه الصيرورة تشمل أيضا عملتين أخريين هما :

- ✓ أولا انتشار و امتداد نقط التركز
- ✓ و الثانية ارتفاع حجم و كثافة كل نقطة من هذه النقاط.[2]

و لهذا فإن مفهوم التحضر يتضمن نمطين:

- ✓ الأول ديمغرافي يتعلق بمكان أو المجال المكاني و يختص بالتحضر الكمي
- ✓ الثاني اجتماعي ثقافي يختص بالتحضر الكيفي

و من ثم يمكن تعريف التحضر أنه فعل الانتقال من وضع إلى وضع آخر مختلف عن الأول ، و ذلك على المستوى المجالي المكاني الديمغرافي و على المستوى الاجتماعي الثقافي و التحضر لا يتم إلا على شكل صيرورة تتم في مكان و الزمان و هي عملية تستهدف إدماج عناصر جديدة مجالية أو إنسانية في دائرة التحضر.[3]

و هنا نرجع إلى مرحلة التكيف التي تصل إلى إدماج الذي يدخل الفرد في دائرة التحضر.

و من هنا يمكن التوصل إلى أن مفهوم التحضر يتضمن ثلاثة أبعاد أساسية هي:

1 . غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري " دار المعرفة الجامعية مصر 2006 ص 14

2 . غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 23

3 . غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 26

1. التحضر باعتباره امتداد للمكان الجغرافي أو المجال المدينة و تهتم به الجغرافيا

2. التحضر باعتباره نموا سكانيا للمدينة ، و تهتم بدراسته الديمغرافيا.

3. التحضر باعتباره انتشار لنمط عيش هو نمط العيش الحضري وهو ما تهتم بدراسته السوسولوجيا.

بذلك نستطيع القول بأن التحضر هو صيرورة عملية فعلية تتم عن طريقها الانتقال الساكنة الريفية إلى المدينة ، أو التحول المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و ذلك بوجود كل المراكز و المرافق الموجودة في المدن في الأرياف و حتى طريقة التنظيمية للمدن و حياة المدن تصبح الموجودة في المناطق الريفية و هذا ما ثبته الواقع ، غير أن هذه العملية كثيرا ما أثرت على التركيبة المهنية و الاجتماعية و الاقتصادية للساكنة الريفية و الحضرية على السواء .

و هذا التحضر الذي يعرفه سكان المناطق الريفية أثر حتى على المردود الزراعي و الحرف التقليدية و المهن ، و انخفاض عدد السكان الريف بسبب الهجرة و العمل في المصانع أضعف عدد السكان في الريف و زاد من كثافة السكانية في المدن مما أعاق التنمية الحضرية و عكر الجو الحياتي للساكنة الحضرية.

فإن التحضر هو عملية النهائية للمرحلة الإدماج إذ به يصبح الفرد بإرادته الحرة فاعلا في المجتمع الحضري، يدافع عن قيم و المبادئ و العادات و ثقافة المدن الحضرية و يطلق الذهنية التي جاء بها ، و ينصهر في الدائرة الحياة الحضرية.

و بالتالي يساهم في التنمية الحضرية، و يصبح الفرد إيجابي يطمح لفرض وجوده كشخص فاعل في الوسط الحضري للمدينة.

2. مفهوم التنمية الريفية

إن المفاهيم من قبيل التنمية الحضرية و التنمية الريفية و التنمية البشرية و التنمية المستدامة و التنمية المحلية و التنمية الوطنية ... هذه المفاهيم و غيرها تدخل في نفس الإطار أو الحقل المفهوم التنمية، كمفهوم شامل و متعدد الأبعاد و الدلالات.

كلمة التنمية في معناها العام هي عملية تغير سواء عمليو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو بشرية ، و كل هذه تحدث في المجتمع وفق مخطط الخاص بالتنمية ما تبعا للسياسية التوجيهية المتبعة من قبل السلطات ، و ذلك من أجل تغيير شئ إلى أخر أي انتقال من وضع معين موجود إلى وضع آخر مطلوب وفق خطة التوجيهية و برنامج التنموي مسطر.

كما أن التنمية تعني كذلك عملية التحول التقدمي و المتتابع الذي يصيب مختلف أنماط الواقع السوسيو اقتصادي و الثقافي للمجتمع ، و ما يتطلب ذلك من انبثاق و نمو كل الإمكانات و الطاقات الكامنة في كيان المجتمع بشكل كامل و متوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع.[1]

تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية " بأنها تلك العملية التي تمكن من توحيد جهود الكل من المواطنين و الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات المحلية، و هذا بهدف الاندماج في حياة الجماعات و المساهمة في تقدمها أقصى ما يمكن[2] .

إن مفهوم التنمية الريفية Développement rural، بمعناها المتداول اليوم له علاقة وطيدة بمفهوم التنمية المستدامة و التنمية البشرية التي تنطلق من الإنسان كمحور لكل عمل تنموي من خلال تثمين قدراته وتوسيع خياراته و تقوية كفاءاته من أجل أن يسير فاعلا ايجابيا في العملية التنمية الريفية و مندمجا بشكل فعال و ايجابي في محيطه السوسيو ثقافي و الاقتصادي الحضري.[3]

و يقصد بالتنمية الريفية هي الوصول بالأفراد المجتمع الريفي إلى حد أدنى في المستوى المعيشي الذي ينبغي أن يتمتع به كل فرد باعتباره حق ينبغي على الدولة أن تلتزم به و تعززه الجهود لتحقيق التوازن و العدل بين الساكنة الريفية و الساكنة الريفية.

و استغلال كل الخيرات المادية و الكفاءات و الإمكانيات الموجودة في المناطق الريفية و تحويلها إلى المنافع و أنشطة فعلية في مجال التنمية المحلية ، و على سبيل المثال توفير المرافق الضرورية من المراكز

1 . غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 43

2 . مجلة الأمم المتحدة " تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009

3 . تركماني عبد الله "التنمية المستدامة و الأمن الإنساني في العالم العربية ، المرجع السابق

العلاج ، و المدارس و الملاعب الجوارية ، و المراكز المتعددة الخدمات الترفيهية ، و تقريب المراكز التكوين من استغلال الحرف التقليدية خاصة العمل المرأة الريفية ، و استغلال أحسن للسكن الريفي.

و كلما كانت التنمية الريفية كبيرة و في طموحات الساكنة الريفية بتحسين الظروف المعيشة و محاولة التحضر المجتمع الريفي ، وذلك باهتمام بجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية حتى نصل إلى مرحلة لا يمكن فيها تمييز بين ما هو ريفي و ما هو حضري سواء كأفراد أو كالمجتمعات متفرقة.

لأن ظاهرة التحضر تكون حسب تطور نسبة التنمية الاقتصادية و التحسين ظروف المعيشة و ارتفاع مستوى الدخل الذي يساعد على ارتفاع المستوى المعيشي ثم نتطلع للمستويات الأخرى ، و بهذه المميزات لن تعرف المدن الحضرية حركة النزوح نحوها ربما نعيش العكس هو نزوح الأفراد من الساكنة الحضرية نحو الأرياف من أجل السكينة و الهدوء هربا من الضوضاء الضجيج المدينة و خاصة من التلوث البيئي.

نطمح إلى مجتمع الشامل " مجتمع للجميع" سواء في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية كل ذالك من أجل السكينة و الطمأنينة ، و العيش في الوسط نظيف و البيئة سليمة وفق مخططات و الاستراتجيات التنمية المستدامة.

3. المقاربة الايكولوجية للتحضر و النزوح نحو المدن

تعتبر مدرسة شيكاغو و مؤسسها الروحي بارك روبرت المدرسة التي قامت بدراسات حول الظواهر الحضرية و الهجرة نحو المدن و التفكك الأسري و التشريد و الحرمان و ظهور المتشردون و الجانحين في مخيمات الغيتو و انتشار ظاهرة الانتحار بينهم بصورة كبيرة ، و ظهور مناطق الغنية و الفقيرة و فتيات طاكسي ، و تنظيم الدعارة و السود و الصراعات الاثنية و تعتبر هذه الدراسات الهامة و الضخمة للمدرسة في مجال السوسيولوجية الحضر و تأثير المهاجرين على المناطق الحضرية.[1]

1 . غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 105

و إن كانت هذه الدراسات على مدينة شيكاغو بفل تعدد الأقليات الاثنية وهذا ما تطرق له بارك بالدراسة و التحليل وفق منظور ايكولوجي من نتاج الحاصل بين التفاعل بين المجال الحضري بكل خصوصياته و أنماط و قيم و بين الإنسان و ما يمتلكه من مواقف و تمثلات.[1]

و انطلاقا من ايكولوجيا[2] الإنسانية أو الاجتماعية التي اتخذها أستاذ بارك بأن دراسة الإنسان ينبغي أن تتم على أساس التفاعلات بينه و بين الوسط الطبيعي و الجغرافي الذي ينتمي له،معتبرا بذلك أن الوسط الحضري الذي يعني المدن (المدينة) من منظور ايكولوجي أنها مجالا خصبا للتفاعلات الاجتماعية ، و بالغته هو يرى أن المدينة هي مختبر اجتماعي لتحليل وفهم كل الظواهر الحضرية. [3]

و لهذا نستطيع القول بان المدن الحضرية هي مجال المكاني للتفاعلات الاجتماعية بين مختلف مكوناته سواء كانوا أفراد من الساكنة الحضرية أو من المهاجرين الريفيين الذين نزحوا إلى المدن من أجل العمل و العيش الأفضل ، و هذا التفاعل بما يسمى المراحل الإدماج من التكيف إلى مرحلة الإدماج النهائي و في غالب يكون بالإرادة ذاتية و مقتنعة بالثقافة و الخصوصيات المدينة ، و إلا لماذا لم يرجع إلى مسقط رأسه بعد زوال أسباب هجرته و التنمية التي تعرفها المناطق الريفية.

و قد أعتبر بارك أن ظاهرة الهجرة الإنسانية و التحضر، و خاصة هجرة الريفيين إلى المدينة هي ظاهرة تاريخية و عملية دائمة لا يمكنها أن تتوقف، و لكنها تتحول مشكلة اجتماعية عندما يتم السعي إلى حلها عن طريق الإدماج الحضري أو ما يسميه بارك بعملية الانصهار[4] و قد اتخذنا هذا المصطلح في تعريف مفهوم الإدماج سابقا .

لأن الثقافة الذهنية التي يحملها النازح الريفي تتميز بهيمنة التقاليد و الأعراف الجامدة في ذهنيه ، و تختلف عن الثقافة الحضرية التي تتميز بسيادة الفردانية و الرأي العام و القانون الوضعي و مبادئ الاحترام المتبادل ، و لهذا فإن المقاربة بين التحضر النزوح في عملية ايكولوجية تتناول مجال المكاني و

---

1 غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 107

2 . **ايكولوجية** مفهوم استخدمه العالم البيولوجي ارنست هايكل ليشير به إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية و غير العضوية أما علماء الاجتماع فيحددونها في إطار دراسة البيئة الاجتماعية و تنظيمها و العلاقات المكانية و النفسية و الاجتماعية التي تربط الجماعات و الأفراد بعضهم ببعض ،و الآثار المتبادلة بين الأفراد و البيئة التي يشغلونها.

3 غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 115

4 . غريب محمد سيد احمد " علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 125

هو المدينة التي تحتضن الطرفين في عملية انصهار و التكيف لنصل إلى مرحلة الإدماج الحضري في الوسط المدني.

و رغم الذهنية التي يحملها جل النازحين من الساكنة للسكنات الهشة التي هي أصلا ريفية و لقوتهم و كثافتهم استطاعوا ترييف المدن بدهنياتهم الصلبة و رفضهم للثقافة المدينة التي يرونها قلة الاحترام و خروج عن العادات و التقاليد و الأعراف ، رغم ذلك و من أجل تحقيق أهدافهم و هي ظفر بالسكن في المدينة استطاعوا التكيف في بداية ظاهريا من اجل الوصول إلى غايتهم ، إلا أن أبنائهم استطاعوا التكيف سريعا و ذلك بسبب الاختلاط في المدارس و الاندماج في الملاعب الجوارية و لغة التواصل.

إن ظاهرة التحضر بصفة عامة عملية انتقال من نمط سلبي إلى نمط ايجابي و يخص النمط المعيشي خاصة و هو توسع المجال الحضري، لهذا يسعى كل الأفراد الوصول إلى هذه الغاية ، و مجالها المكاني هو المدينة التي تحمل كل الموصفات و الخصوصيات التحضر.

المبحث الثالث
تكميم و تحليل البيانات و نتائج الدراسة

I. النتائج الأولية من خلال الملاحظة المباشرة و المقابلة
II. تحليل و التقييم
III. نتائج الدراسة

خاتمـــــــــــة
ثبيت المراجع
المصادر العربية و الأجنبية
الملاحق

المبحث الثالث: تكميم و تحليل البيانات و نتائج الدراسة

I. نتائج الأولية من خلال الملاحظة المباشرة و المقابلة

1.ملاحظات الأولية

لقد اتبعت في دراستي الاثنوغرافية ، مواصفات العينة ، التي كانت تتميز بدور الفاعل الاجتماعي في التغيرات التي تحدث في الوسط الاجتماعي سواء الحضري للمدينة أو الوسط الحي السكنات الهشة ، حيث كان هدف الدراسة معرفة العلاقة الموجودة بين مسألة التنقل من السكن الهش إلى السكن اللائق و قضية الاندماج الاجتماعي لأسر سواء التي نزحت إلى الوسط الحضري أو التي استفادت من سكنات في الوسط الحضري.

و من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من **40** مبحوث منهم **20** مبحوث تم استفادتهم من قطعة أرضية في نفس الحي الذي كان عليه الحي السكنات الهشة و **20** مبحوث تم استفادتهم من قطعة ارض في مخطط السكني جديد ، و كلهم من النازحة الريفية إلا مبحوث واحد من وسط الحضري.

من ملاحظات الأولية أن النزوح الريفي نحو المدن كان رهيبا على المدينة عين الحجر بحكم مساحتها الصغيرة، و قد تم التعدي على المساحات كبيرة حتى و لو أنها غير صالحة للبناء إلا أنها شوهت العمران الحضري، و أرهقت الساكنة الحضرية لبلدية عين الحجر بسبب قلة المرافق العمومية و اكتظاظها خاصة المدارس و قاعات العلاج.

كما أن الانتقال الأسر الريفية إلى المدين و بالتالي إلى الوسط الحضري عقد من وضعيتها الاجتماعية و الثقافية ، و جعلها تواجه صعوبات في مواجهة الحياة الحضرية منها ما تعيشه يوميا من عدم التكيف مع التنظيم الحضري و منها ما سوف يهددها مستقبلا في شكل مسائل ثقافية و خاصة الذهنية الريفية.

كما أن طول مدة الإقامة في الأحياء الغير المخططة الذي فاق 25 سنة جعل الأسرة تتكيف مع الوضع المأسوي و المستوى المعيشي المتدني من أجل استفادة من السكن ، لكن إشكال وقع مع كبر حجم الأسرة و منهم من قام ببناء سكن الهش بجوار مسكنهم و تزوج ، و هذا التحدي أخر للسلطات و كيف تكون حياة الأسرة الجديدة ، و هذا ما يسبب صعوبات لأفرادها في المواجهة الإدماج الاجتماعي في الوسط الحضري و لو بمستويات متباينة ، إذ أن طول مدة الإقامة بين الوسط الحضري و احتكاك بوسطه جعل نسبة الاندماج متفاوتة بين كل فرد و الأسرة من الأسرة الواحدة و بين الأسر من جميع الساكنة.

و هذا ما كان ظاهر للعيان بالنسبة للعينة المبحوثة ، حيث أن حلمهم الوحيد هو إنهاء معاناتهم مع السكن الهش الذي أرهق كاهلهم ، و أن استفادة من قطعة أرض إعانة المالية كانت كافية بالنسبة له لإنجاز مسكن لائق.

قد بدا لي من خلال المقابلات المباشرة مع بعض منهم أن تحرك السلطات المحلية من أجل اهتمام بوضعيتهم و الجهود المبذولة من قبل الدولة من أجل انتقال من السكن الهش إلى السكن لائق و انطلاق الفعلي في المشروع أخذ صدى بعيد بين كل المستفيدين رغم النقائص ، إلا أن الوضع تغير تماما .

و يظهر جليا من خلال الإجابات أن مشكلة التكيف مع الوسط الحضري ليس لها أي اهتمام بينهم ، و يرون أن الوسط الحضري لمدينة عين الحجر خاصة يتقارب مع الذهنية الريفية لهم و ذلك بسبب أن بلدية عين الحجر تعتبر منطقة الفلاحية بدرجة الأولى ، و جُل مواطنيها يمارسون مهنة الزراعة خارج المدينة و يقطنون في الأحياء الحضرية ، بذلك أستسهل الأمر عليهم و لا يعطونها أي اهتمام.

كما أن اندماجهم في الوسط العملي اليومي في البناء ، و الأعمال اليومية و المعاملات التجارية بينهم و بين الساكنة الحضرية ، و التمدرس أبنائهم مع أبناء السكان المحيط الحضري سهل عملية اندماج ببساطة ،إذ لا تجد كلمة أننا معزولون أو منبوذون بل تأكد على مسامعي أن ظروفهم قاسية و عاشوا السنوات طويلة في حرمان و البرد شتاءا و الحر صيفا ، و لم يكون أي اهتمام من قبل السلطات بهم ، غير أن بدء الإجراءات و استفادة من قرارات البناء و إعانة المالية و انطلاق الأشغال البناء كان حلم أصبح حقيقة في انتظار استكمال أشغال التهيئة الخارجية.

كما أن عملي لم يكن سهل أبدا ، و ذلك رغم أنني استعنت من بعض الأفراد من سكان الحي لملأ الاستمارة ، إذ يظن الكثير أنها ورقة التحقيق أو فخ من طرف السلطات المحلية لتحقق من بعض الاستفادات المشبوهة ، و تم إقناعهم بالصعوبة بأنها دراسة حول وضعكم مع الساكنة الحضرية بالصفة عامة لأنهم لا يعرفون مصطلح التكيف و الإدماج ، لكن بطريقة الإجابة سواء بملاحظة المباشرة و المقابلة مع بعضهم تستنتج رد فعلهم من تصرفات بعض الساكنة الحضرية و خاصة أمام المرافق العمومية و المدارس أين يجدون صعوبة خاصة في عدم حصولهم على شهادة الإقامة من قبل مما صعبة عليهم إدخال أبنائهم إلى المدارس و الحضانة ، و حتى الاستفادة من الإعانة التضامنية ، و منحة النشاط الاجتماعي بوصفهم الفئة من دون الدخل.

كما عبر الجميع على علاقتهم الجيدة مع جيرانهم بحكم طول إقامة مع البعض و أنهم أصبحوا أكثر من وصف "الجار بل إخوة حسب قول أحدهم لأن مشكلتنا واحدة ومصيرنا واحد" ، كبر عبر جلهم على أنهم من قاموا بإنجاز سكنات الهشة منذ أكثر من عشرين سنة و القليل منهم من أشتراه حديثا ، و حاليا كلهم منهمكون في بناء مساكنهم بأيدهم من أجل تخفيف التكلفة الانجاز ، و هم راضين على إجراءات السلطة المحلية و يرونها أحسن من السكن الاجتماعي أجمعوا على رفض سكن العمارات ، لأنه ليس سكن بالنسبة لهم و من "وصفوه بالعش للقلق" لوجود عديد من الطوابق و هذا ما يبين رفضهم للتنظيم المدينة التي تعتمد على أسلوب العمارات و عدم التكيف معها و يرى بعض فيها أنها ليست من تقاليدنا نحن الأرض رغم تكلفة البناء إلا أنها أحسن بالكثير من السكن العمارة ، سواء من الناحية الاقتصادية يستطيع فتح أي محل تجاري أو تأجير محلات ، كما يستطيع توسيع السكن إلى عدة طوابق ، و أنه وحده يرفض السكن مع الغير في عمارة واحدة.

كما لاحظت تذمر العديد منهم من استمرار عمليات السرقة و الفساد الأخلاقي في الحي الاط**2** الذي يتم إنجازه في نفس القطعة الأرضية التي كان فيها الحي الفوضوي قبل هدم و التوزيع ، و هذا لا نراه في الحي اللاط **1** ربما لأنهم لم يسكنوا فيه كلهم إلى الحد الساعة .

نستطيع القول أنه من خلال الملاحظة المباشرة و المقابلة البعض العينة أن الإجابات متقاربة إن لم نقل متشابهة تماما ، و الهدف واحد هو إسراع في إنجاز السكن و تماسكهم مع البعض حيث أنه تم تأسيس جمعية باسمهم لتدافع عن حقوقهم أمام السلطات المحلية ، و هذا ما بين نضج وعيهم و معرفتهم التنظيم المحلي للجمعيات في الوسط العمراني بسبب احتكاكهم بالأفراد من الساكنة الاجتماعية خاصة الجمعيات الثقافية و الرياضية التي كثيرا ما يكون أبنائهم منخرطين ضمنها.

و من خلال الملاحظة المباشرة في الحي المباشرة أنهم مازالوا يحتفظون بالممتلكات عتيقة جاءوا بها من مساكنهم الأصلية من الريف من أواني،و الأدوات الزراعة و حتى تربية الحيوانات مستمرة بينهم خاصة التربية الأبقار و الأنعام ، كما أنهم يحافظون على لباسهم التقليدي لفئة الكبار فقط من غندورة و عمامة و السروال العربي لدى بعض منهم و مازالوا متمسكين بالذهنية الريفية التي يرونها أصلهم و يدافعون عنها بالقوة دون أي خجل خاصة من طرف الكبار السن ، و العديد منهم مازال يحتفظ

بمسكنه في الريف و يقيم فيه في فصل الربيع و الصيف و ينجز في سكنه في المدينة يقولون من اجل أبنائهم سواء الدراسة و عملهم .

نشير أنهم يحافظون على التمسك بالأخلاق و الكرم رغم البؤس و الحرمان لكن لم ينسهم شهامتهم و تقاليدهم ،كما يحافظون على الصلاة في المساجد خاصة صلاة العصر و المغرب و الجمعة ، ذلك لبعد المسافة البرد أحيانا و خوف من الطريق لانعدام الإنارة العمومية و خوف من الاعتداءات الجسدية.

كما نشير أنهم سمحوا لأبنائهم بالدراسة في ثانويات و الجامعات خاصة البنات منهم حيث كانوا في سابق يكتفوا بالتعليم المتوسط فقط ، و كثير من عائلات في الحي لهم أبناء خريجي الجامعات من الذكور و الإناث ، و العديد من العائلات سمحت للعمل لبناتهم في الوسط الحضري رغم أنهم يرونه برؤية مغايرة لتقاليدهم من الحرية و اختلاط ذلك راجع لتأثير الأبناء على الأسرة كاملة و اندماجهم بالوسط الحضري و يرون أن المدينة هي أحسن من العيش في الريف قول أحد الأبناء ، لم يتسنى لي لقاء مع بنات من حي لها مستوى جامعي ، و ذلك بسبب التحفظ أن تتكلم في وسط الحي و قبلت المقابلة خارج الحي ، و تؤكد على أن حياة المدينة أحسن من الريف و ذلك من أجل الدراسة و مساعدة العائلة في الحياة ، و عدم قبول الزواج المبكر الذي كان موجود في الوسط الريفي و تؤكد أحدهما عن معاناة أختها حاليا دون أن توضح.

تبقى عملية الإدماج في الوسط الحضري سهلة أكثر بالنسبة لأبناء من كل ألأصناف سواء ابتدائي أم متوسط أم ثانوي أم جامعي و ذلك بسبب احتكاكهم بزملائهم من الوسط الحضري بسهولة و تقبل كل الفوارق زيادة على أن مدينة عين الحجر تعتبر منطقة فلاحية رعوية بالدرجة أولى لهذا لم يكن هناك فوارق كبيرة ، غير أن الكبار السن يرون أنهم فقدوا كل شئ بنزوحهم نحو المدن ، أوالهم ، أرضهم ، ثقافتهم ارثهم ، ذكرياتهم ، تاريخهم ، كل يتحدث عن تلك الحقبة و شاسعة المنظر الريف و الحياة البسيطة و الجيران و التعاون يبدؤون في السرد تاريخهم و حياتهم رغم أن العديد منهم رجع إلى مسكنه الأصلي لكن يرى أنه ليس كالسابق ، يقول أحدهم كل شئ تغير و أصبح "سامط" أي ليس كالزمن الماضي الجميل ،يبقى العديد يعيش بالجسد في المدينة و الروح و التاريخ و

الحياة كلها في الريف ، يبقون كما يقول أحدهم من أجل الأبناء كلمة لهروب من واقع ، و الحقيقة أن أبنائهم رفضوا العودة و اندمجوا في الحياة الحضرية ليس هناك أي نية في الرجوع ، و "قد ولفوا أولاد حياة المدينة" قول أحد متحدثين من العينة ، تبين رفضه تكيف مع الحياة المدينة ، و تكيف و اندماج الأبناء في وسط الحضري ، كما أن البعض يتكلم فقط عن رفضه للحياة الحضرية ، و لم يغادر المدينة إطلاقا ، فقط يريد أن يبين لنا و لسلطة و لمستمعين أنه مازال يدافع على جذور ماضيه في الحياة الريفية ، و" أن الريف أحسن مئة مرة من المدينة يقول" لماذا لا ترجع إذن ؟ يقول فات وقت ؟ أولاد كبروا هنا ، إذن إنهم يعيشون لأبنائهم و ليس لحياتهم أنهم يتنازلون عن قيمهم و ثقافتهم و تاريخهم من أجل إرضاء أبنائهم.

هنا نستطيع القول أن الأبناء تقبلوا العيش و اندماج في الوسط الحضري رغم الصعوبات التي تلقونها في بداية ، غير أن مصالحهم و عملهم فضل اندماج الظهيري في الأول من أجل استفادة من السكن ثم نحاول الدفاع عن ذاتي في الوسط الحضري.

2. تكميم الأجوبة

كما قلت سابقا أن مجمل الإجابات العينة كانت متقاربة و متشابهة ، و في قراءة ألولية للإجابات العينة ، نرها غير خاضعة للعوامل التي ترتكز على أصل وضع الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي، كما أن فكرة الاندماج و التكيف و العزل في الوسط الاجتماعي لبلدية عين الحجر عانى منه كثير في السنوات العشر الأولى حسب أقوالهم لكن مع مرور الزمن تأكد لهم رضوخ بأنهم أصحاب حق و حسب قول أحدهم "قاع نكوة خضرة" أي كلنا نحمل بطاقة التعريف الوطنية خضراء لون واحدة" ، و الجزائر للجميع .

✓ التأثير النفسي و الاجتماعي و البيئي على الإدماج في الوسط الحضري

إن العائلات النازحة من الوسط الريفي نحو الوسط الحضري عاشت فترة من تناقضات و مشاكل داخل الوسط الحضري في بداية السنوات الأولى ، و بعدما أصبحوا أفراد فاعلين في المجتمع الحضري كعمال و موظفين و تجار دعموا الحياة الحضرية لكن عدم قدرة مدينة عين الحجر على استيعابهم صعب من إدماجهم في الوسط الحضري و هذا ما سبب تأثير ثقافة الذهنية الريفية في

الوسط الحضري و فرض ثراتهم السوسيولوجي في الحياة الاجتماعية على المدينة مما يُطلق عليه "ترييف المدن".

عندما نتطرق إلى الإدماج الاجتماعي للعائلات هذه الأحياء و التي هي النازحة من منطقة الريفية إلى منطقة الحضرية ، يعتبر التحول الفيزيقي من حياة الريفية إلى الحياة الحضرية و هنا نجد أن الرؤوس العائلات تقاوم الحياة الحضرية و محاولة فرض قيمهم و عدم الانسجام و التأقلم في الحياة الحضرية لأنهم يحملون معهم كل قيمهم و ثقافتهم و عادتهم ، لهذا ترفض إطلاقاً تبني الحياة الحضرية عكس أبنائهم نجد لديهم السهولة في التكيف مع إطار الجديد للحياة الحضرية رغم بعض نقص كونهم أصلهم من الريف.

رغم أن التنشئة الاجتماعية خاصة في المدارس ساهمت بدرجة كبيرة في تحويل فئة منهم خاصة أبنائهم من كائنات بيولوجية تعتمد على الأكل و الشرب و قضاء حوائجهم البيولوجية ، إلى كائنات الاجتماعية فاعلة في المجتمع ، تتكيف مع الوضع الحضري بفضل التنشئة التي يتلقونها سواء في المؤسسات التربوية أو بين الجمعيات المحلية و العلاقات الاجتماعية المتبادلة في الوسط العمراني الحضري .

يبقى البُعد الاجتماعي و النفسي لدى العائلات الريفية عالقاً في تلك الصور الجميلة عن الحياة الريف و هذا ما يطلق عليه سوسيولوجيا " المخيال الجمعي " لهذا يؤثر في مرحلة التكيف و الانتماء للوسط الحضري و لانصهار في الحياة المدينة.

و ذلك رغم استفادة من الصيغة السكنية إلا أن مسألة الإندماج الاجتماعي في الوسط الحضري مازلت رهينة الوهن الاجتماعي، و الخوف و القلق الاجتماعي من المشكلات الاجتماعية الحضرية ، إذ ترى نفسها مهددة من طرف الساكنة الحضرية مقارنة بأسلوب الحياة الريفية الذي يعتمد على التضامن المستمر بين أهالي الساكنة الريفية .

و تبقى عملية التكيف الساكنة الجدية، تتماشى مع عملية التوافق حيث قدرة الأفراد على التأقلم مع البيئة المادية للوسط الحضري بين التفاعلات المهنية في الوسط العمل و الدراسية بين المؤسسات التربوية و المراكز النشاطات و الثقافية و الملاعب الجوارية ، كما أن المساجد تلعب دور في توافق و إخاء و المساواة خاصة في صلاة الجمعة و الأعياد الدينية التي تبين ربط الوحي بين الأفراد .

يمكن القول أن التأثير الاجتماعي و النفسي للعائلات النازحة نحو مدينة عين الحجر و من خلال تكميم الإجابات ، لها تأثير واضح في عملية التأقلم مع البيئة الجديدة الحضرية رغم إقامتهم الطويلة في الوسط الحضري ، بسبب عدم قدرة بعض الأفراد خاصة كبار السن من 48 سنة و ما فوق على التوافق و الانسجام مع العوامل المحيطة بهم و ثقافة و تنظيم المدينة ، و عدم نسيان تلك الحياة الريفية و محاولة المحافظة على قيمه وسط الحضري ، رغم إظهار انتمائهم ظاهريا فقط على الإدماج و ذلك بمساهمة في التنمية و مشاركة فعلية في كل التظاهرات الرسمية و الغير الرسمية و خاصة عمليات الانتخابية كأفراد من المجتمع الحضري فاعلين حقيقيين.

3. عوامل المؤثرة في عملية التكيف من خلال مواصفات العينة

اعتماد على العينة 40 شخص، عشرين من كل حي من أجل التوصل إلى نتائج التي فرضتها الفرضيات، حول عملية التكيف و الاندماج في الوسط الحضري قبل تصنيف الإجابات نقدم جدول في صيغة علمية لمستوى العلمي للعينة

المستوى العلمي و الثقافي للعينة

بعد تحليل استبيان استمارة نتوصل إلى أن جلهم دون المستوى، إذ 07 أفراد لهم مستوى ثانوي و هذا ما يصعب عملية مرحلة التكيف مع الوسط الحضري، إذ أن جُلهم لا يعطي لأهمية الاندماج أي أهمية، و يبين بانتمائه لوسطه الريفي.

الإقامة الأصلية

بعد تحليل استبيان استمارة تتبين أن الذهنية الريفية للعينة إذ جلهم من الريف و هذا ما يجعلهم عرضة للقلق و الخوف من الاندماج في الوسط الحضري لأن قيمهم و ثقافتهم هي وجودهم إذا اندمجوا فقدوا وجودهم هكذا تفكيرهم فكلما كان عدد النازحين من الفئة الريفية كان التكيف و الاندماج في الوسط الحضري معقد و قد يؤثر حتى على الوسط العمراني نفسه ، و ذلك ما يسبب ترييف المدن ، و هذا يقاس على كل الحالات المتشابهة على المستوى الوطني.

عامل السن

يعتبر عامل السن أحد العوامل الأساسية في مراحل التكيف في المحيط الحضري لأن كلما كان السن يفوق 55 سنة كلما كان التأقلم و الانسجام والتكيف لانصهار في وسط الحضري صعب بسبب تأثير الذهنية الريفية و تقاليد و القيم التي يعتقد أنها هي وجوده و تاريخه و اسمه فأي تنازل هو تنازل عن ذاته ، لهذا يعيش المواطن النازح في هذا السن صراع حاد بين قيمه و عاداته و تقاليد منطقته التي يرها إرث أبائه و أجداده و التنظيم و حياة المدينة ، و كلما كان السن اصغر من ذلك كلما كان التكيف و الإدماج سهل خاصة الفئة عاملة في الوسط الحضري ، و التي تفاعلت مع الساكنة الحضرية ، و الذين ازدادوا في المدينة كذلك لهم قابلية لانصهار في المجتمع المحلي.

عامل الشغل

يعتبر عامل الشغل من عوامل الاستقرار و ضمان القوت اليوم ، و من خلال العينة و بعد تحليل استبيان استمارة نتأكد أن أغلبهم ليس له مهنة ثابتة ، أو موظف لدى الدولة بل يزاولون مهنة الفلاحة في أراضهم و يقصدون بكلمة فلاحة تربية الأنعام كذلك ، كما أن العمل اليومي لدى الخواص (سواء بناء أو مساعد البناء أو حمال ...) يعتبر أحد عوامل التكيف مع الوسط الحضري إذ يدخل هؤلاء الأفراد في علاقات مباشرة مع الساكنة الحضرية ، مما يساعدهم على تأقلم و التكيف مع عقلية المدن و تنظيماتها و هذا يساعد كثيرا خاصة هذه الفئة في الانصهار و الاندماج بالسهولة في الوسط الحضري ، عكس الذين يمارسون الفلاحة أو نشاط موال إذ تُجل أوقاتهم في موطنهم الأصلي أي الريف يمارسون مهنة الفلاحة أو تربية الأنعام.

و هذا ما يزيد تمسكهم بالتقاليد الريفية و قيمهم العتيقة ، و كل هذا بسبب عدم وجود عمل في الوسط الحضري ، مما يجعل هؤلاء التوجه مباشرة للخدمة الأرض سواء أرضه أو أرض آخرين من منطقة الريفية ، أو ممارسة نشاط موال (تربية الأبقار و الأغنام) و هذا يعكس التمسك هؤلاء بمهنهم

الأصلية ، و عدم الرجوع إلى السكن في الريف من أجل استفادة من السكن في المدينة كما يقول أغلبهم.

و يعتبر عامل الشغل و السن من متغيرات المؤثرة جدا و التي تتحكم في علية التكيف في الوسط الحضري ، فكلما كان السن كبير كلما كان الانسجام مع نمط الحياة المدن صعب لا يتم بالسهولة ، كما أن كلما كان عامل الشغل في الفلاحة أي يمارسون نشاطهم الفلاحي في أراضهم (في الريف) كلما كانت عملية التأقلم مع النمط الحياة الحضرية للمدينة صعب كذلك ، و هذا يسبب صراع حاد بين الثقافة و الحياة المدينة و عادات و القيم و تقاليد الريفية التي هي مكُون الرئيسي للشخصية الإنسان الريفي لا يستطيع بسهولة أن يندمج في الوسط الحضري و يتنازل عن قيمه و عاداته ، وهذا قد يصعب على الأجيال فيما بعد في حالة فشل في الحياة داخل المدينة ، فيتحول ذلك إلى ثقافة الانتقام لديهم إذ يرون أنفسهم أنهم سمحوا في قيمهم ، فكانت النتيجة الفشل لا هنا و لا هناك (لا بقاء في الريف ، و لا نجاح في المدينة).

تعتبر مواصفات العينة سواء عامل مستوى العلمي و ثقافي الذي هو دون المستوى و كذلك عامل إقامة الأصلية التي هي كلها النازحة الريفية ، و السن إذ أغلبهم يفوق 50 سنة ، و عامل الشغل الذي يسيطر عليه النشاط الفلاحي في الريف أي في منطقتهم الأصلية كل هذه المواصفات لها تأثير كبير على صعوبة التكيف و قابلية الانصهار في الوسط الحضري لكونهم يعيشون حاضرهم بماضيهم ، بمخيال الذهني للتقاليد و القيم الريفية و لا يستطعون التنازل عنها بسهولة.

II .تحليل و تقييم

1. تقييم من خلال الملاحظة المشاركة

من خلال الزيارات الميدانية للمنطقتين و من خلال الملاحظة المباشرة و أجوبة العينة يتضح أن هدف الأساسي للنازحين هو استفادة من السكن في المدينة "عين الحجر" كنتيجة لمكوثه عدة سنين في القصدير ، يراه أنه الحق" ، قد تطرقنا إلى أسباب النزوح و الظروف المساعدة لإنشاء السكنات الهشة و كل العوامل التي كانت و لازالت قائمة لوجوده و استمراره ، إلى يومنا هذا لا يوجد حل نهائي له و لا يمكن السيطرة عليه لأن العوامل وجوده و انتشاره مازالت قائمة.

أما إجابة على تلك الأسئلة التي أثرتها الدراسة كفرضيات لكن كما يقول الأستاذ" هاكسلي" ***من مآسي العلم أن الفرضيات الحلوة تقتلها الحقائق المرة"***

كما أكدت أن هدف النازحين هو السكن اللائق ، و كان لهم ذلك ، و كان أول سؤال في فرضيات هو هل السكن الذي استفاد منه هؤلاء النازحين الذين كانوا يقطنون الأحياء الهشة تمهد لعملية التكيف في الوسط الحضري ، زفي هذا الصدد يقول وزير الأول "ونستون تشرشل" ***نحن نبني مساكننا ،ثم تبنينا مساكننا***" ، هل يصدق قوله فعلا هم قاموا و مازالوا ينجزون مساكنهم ، فهل سوف تبنيهم مساكنهم الحضرية ؟ لا أحد يعطي أهمية للعملية التكيف أو علاقته بالمحيط الحضري لمدينة عين الحجر ، ربما لكون المدينة عين الحجر أصلا منطقة فلاحية ، لكن في ضمائرهم يشكون من إقصاء و التهميش من السلطات خاصة ، و يرون أنفسهم أنهم من درجة الثانية بعد مواطني الوسط الحضري ، و لولا الدولة كما يقولون لما استفادتا من قطعة الأرض و إعانة المالية لأننا منذ عشرين سنة و كم من مرة تم توزيع السكنات الاجتماعية لم يستفيد ولا أحد منا ، أنهم يكرهوننا لأننا لا ننتمي إلى عرشهم (الوهايبة) [1]، هكذا يقولون كلهم ، هذا الإقصاء الذي عاشوه طيلة عشرين سنة ، أثر في عملية التكيف و إدماج في الوسط الحضري ، لأنهم يرون أنفسهم عبيد عندهم ، لذلك يرفضون الإندماج بسبب تصرفات و معاملات بعض الساكنة الحضرية بالمدينة عين الحجر، و بالتالي ينظرون على أن قيمهم و تقاليدهم أسمى من قيم من تعاملوا معهم ، لأنهم دائما يكررون كلمة (ليسوا كل مثل بعض) لكن تشعر من كلامهم الضرر النفسي الذي عانوه ، و يقول أستاذ أ.ل .نور تدايك" ""***إذا كان شئ يوجد ، فهو يوجد بكمية ما ، وإذا كان يوجد بكمية ما فمن الممكن قياسه***" ، إذن الظاهرة الإقصاء و التهميش كانت موجودة طيلة وجودهم و عانوا منها ، فكيف يمكن أن تتطلب منهم التكيف مع وضع هم أصلا عانوا منه ؟

كما أن طريقة التي اتخذتها السلطات المحلية لبلدية عين الحجر على مرور كل هذه السنوات بالتهميش هذه الفئة و استغلالها إلا في المواعيد الانتخابية بالوعود أن حل قادم ، و سياسة التسويف ،

1 . العرش مسيطر على دواليب السلطة المحلية (البلدية) لمدة طويلة كما أنهم عرش يتميز على أنهم شرفة أي ينتسبون إلى رسول صل الله سلم، و يتميزون بعصبية قبلية.

أثرت كثيرا على الجماعة النازحين خاصة باستغلال مسئولين لفئة و اعتبارهم ممثلين عنهم ، غير أن الكثير يقول أنهم "قضوه حواجيهم" أي مصالحهم ، و تركونا ، و خاصة بعد استفادة عناصر ليس لهم أي علاقة بإقامة في الحي إلا بالواسطة و المال ، و هم يحملون حقد و كره لتصرفات المسؤولين المحليين ، لأن برنامج جاء لهم "خصصته الدولة لنا كما يقولون ، فكيف يبقى أولادنا ، و يمنحوا أولادهم هم عمرهم ما سكنوا معنا و تمحنوا أي قسوا معنا طيلة 25 سنة" .

كما أنهم منذ استفادة من رخصة التجزئة و الشطر الأول من الإعانة بدؤا في بناء مساكنهم و لا أحد يقترب من مصالح البلدية ، فقط ننتظر التهيئة و إيصال قنوات صرف المياه القذرة ، و المياه الصالحة للشرب ، ثم ننتظر مشاريع أخرى.

لا يهتمون كثيرا بعملية التكيف تلاحظ شئ من كره و حقد و لا يردون حتى أن يتعاملوا معهم ، و ذلك بسبب العملية الإقصاء و التهميش و القبلية التي عاشوها حتى أنهم يقولون أن كثير من المسؤولين يقولون لنا" حمدوا ربي" راكم ديتوا قطعة أرض باطل و 70 مليون كأنهم عطوهنا من جيوبهم" تشعر بأنهم حاسدينا على ذلك".

كلما تحدث مع أحدهم و إلا و سرد لك تلك الحقبة المرة البرد شتاءا و الحر صيفا ، و المرض الأطفال ، و الفقر ، و التهميش حتى يكادوا يبكون ، لكن في الأخير يقولون حمد الله ، يرجع ذلك إلى قدر الله ، لكن يرجعون السبب كله في البلدية التي قصتهم من كل عملية توزيع السكنات ، و لا مساعدات ، و لا عمل و كأنهم ليس لهم حقوق ، فولولا برنامج فخامة الجمهورية و قرارات السلطات العليا لبقينا كما كنا.

هذه الأحداث عن المعاناة و التهميش و الإقصاء و المعاملة بينهم و بين السلطات البلدية ،و بين بعض الفئات من المجتمع الحضري أعاقت و أصبحت حاجز يقف في وجه أي مرحلة من مراحل التكيف ، حتى أنهم تظاهروا بالتكيف الذي تطرقت له سابقا "التكيف الظاهري" فقط من أجل استفادة من بعض المصالح السكن و معاملات التبادلية ، لكن التفاعل الايجابي الفعلي سلبي عند البعض منهم ، إن لم اقل جُلهم ، حتى أكون موضوعي أنهم للحد الآن يحاولون التكيف مع أوضاع مفروضة فقط عليهم لأن عملية الإدماج تتركز على ثلاثة أبعاد "القيم الاجتماعية" ، العلاقات الرسمية و الغير الرسمية بين الأفراد" الأدوار الاجتماعية " ، فإذا كانت العلاقات بين الأفراد النازحين سواء

الرسمية أو الغير الرسمية لم تكتسب أي قيم تؤثر في سلوكياته بل كانت سبب في ضرره نفسيا فكيف يمكن لهم التكيف مع الوضع الحضري؟ .

هذه بعض الملاحظات المشاركة الشاملة و مقتصرة للوضع الاجتماعي و النفسي للعينة القاطنة في السكنات الجديدة و ما تحمله من الضغوط عانوها طيلة **20**سنة ، بإضافة إلى ضياع أموالهم في الأرياف كلها كانت دمار نفسي عليهم.

ولمقاربة فقط إذا أضفنا تمسكهم بثقافتهم و تقاليدهم وقيمهم ، مع ما تلقوه من المدينة و أفرادها ، و الإقصاء و التهميش يصعب عليهم اليوم أن يكونوا منتمين إلى مجتمع كان بأمس يرفضهم ، يرون أنفسهم مثلهم إذا هم انتموا إليهم فما فرق بينهم وبين الساكنة الحضرية؟

2. مقاربة بين الوضع السابق و الحالي و أثره على الإدماج

عندما نتحدث عن مقاربة بين الوضع الاجتماعي و العمراني للمنطقة قبل استفادة من قطعة أرض مع إعانة المالية ، فإن الحي اللاط 01 مازال كما هو سكنات الهشة حيث أصحابها يقومون بإنجاز سكناتهم في مخطط شغل الأراضي رقم11 ، أما الحي اللاط 2 فإن إنجاز مساكنهم على الأرضية التي كانوا في سابق سكنات الهشة ، إذن مقاربة الاجتماعية و الوصفية بين وضعيتين تختلف بينهما لهذا سوف أتطرق إلى حي اللاط 1 ثم حي اللاط 2 .

✓ مقاربة الاجتماعية و الوصفية للعينة

إن الأوضاع الاجتماعية المضطربة داخل السكنات الهشة تهيئ إلى المشاكل الاجتماعية و التوتر النفسي ، و من خلال المؤشرات التي تم تطرق لها سابقا حول عوامل انتشار السكنات الهشة و أثرها على الساكنة الحضرية و العمران المدينة ، نتطرق إلى مقاربة الوصفية للمنطقة المدروسة مع العينة بعد أن استفادة كل ساكنه من قطعة أرض و إعانة المالية ، حيث أن صور الميدانية للمكان دراسة مازال

موجود السكن الهش (انظر صور شكل من رقمي 01 إلى 07 في الملحق) لأنهم ينجزون مساكنهم في مخطط الشغل الأراضي رقم 11 (انظر صور شكل من رقمي 05 إلى 11 في الملحق) لذلك نرى أن الأفراد و الجماعات لم تندمج بعد بسبب تعلقها بإنجاز السكن فقط و بما أنهم كلهم استفادوا من قطعة أرضية في مكان واحد و نتيجة طول الإقامة مع بعض في الحي السكنات الهشة (لاط1) لمدة تفوق 20 سنة هذا يؤكد ضمنيا التضامن الاجتماعي الذي يهيمن عليهم بشكل كبير " **الحس المشترك**"

و لهذا فإن محددات الإدماج تستلهم من خلال عملية التفاعلية الاجتماعية بينهم و بين الساكنة الحضرية ، إلا أن هناك فئات قليلة من تحقق إدماج و لو ظهريا في المجتمع الحضري ، لهذا نكون أمام مقاربة الفاعلة[1] ، الدراسة تهتم بكيف يتم الإدماج الكامل في المجتمع الحضري؟ ، و هذا ما تطرقت له من خلال فرضيات هل طول مدة الإقامة يساهم في التكيف داخل المحيط الحضري لمدينة عين الحجر و من خلال الدراسة الميدانية و الملاحظة المشاركة و أجوبة العينة العشرين من حي ، فإن انهماكهم في بناء مساكنهم جعلهم غائبين عن كل الأحداث ، و يرون أنفسهم مازالوا يعيشون في الفقر و الحرمان من كل الضروريات الحياة في بيوتهم الهشة إلى حين انتهاء من إنجاز مساكنهم جديدة فوضع الاجتماعي مزري و هذا ما يؤثر على الحالة النفسية و الاقتصادية بسبب تكلفة بناء و غلاء مواد البناء و ضعف إعانة المالية التي لا تكفي ، وهذه العوامل تؤثر في صيرورة الإدماج الاجتماعي لأفراد.

و بمقارنة بانتهاج المنهج المقارن حول الوضعية السابقة و الحالية فإن الوصف المكان الدراسة لا زال كما هو و حالة الاجتماعية مزرية لا الماء و لا قنوات الصرف المياه القذرة ، تربية الحيوانات ، الفوضى ، انتشار الآفات الاجتماعية ، لا جديد فيه فالمتغير هذا يزيد من التوتر و الاحتقان ، أما المتغير الثاني هو راحة النفسية التي يعيشونها و متفائلين بالمستقبل لأنهم ببساطة يقومون ببناء مساكنهم و سوف يرحلون قريبا ، وهذا ما تطرقت له من خلال أسئلة فرضيات ، هل يمكن للسكن الجديد أن يكون عامل مساعد في عملية التكيف ثم الإدماج؟

1 . مقاربة الفاعلة approche active

فإن الأوضاع الاجتماعية المضطربة في نظرنا لا تزيد التوتر النفسي فقط بل تكون السبل المؤدية للانحراف، و تزيد من الحواجز في وجه التكيف مع الحياة المدينة وهذه العوامل كلها تؤشر على تأخر في عملية التكيف وسوف أتطرق للعلاقة من خلال عدد من المؤشرات أوضحها في الجدول التالي .

المشاكل التي تعاني منها العينة	عدد	نسبة	2	3	4	ملاحظة
1.لإقامة في السكن الهش	25	%25	جيدة	نعم	العمل	العينة حي لاط1 و 05 من حي لاط02 مازالت تسكن في السكن الهش
2.علاقة مع الجيران	40	100%	جيدة ،			
3. تبادل الزيارات	40	100%	تبادل الزيارات مستمر على حسب القرب البيت			
4. أين تقضي أوقات فراغك	40	%100	عمل ، و بناء ، و أحيانا مقهى في مدينة عين الحجر			

من خلال هذا الجدول التي تم ترتيب المشاكل التي تعيق عملية التكيف حسب أهمية ، إذ أن الحي اللاط01 الذي فيه أكثر من 94 عائلة مازالت تقطن في السكن الهش ، في مقابل تقوم بإنجاز مساكنها بعيد (في مخطط شغل الأراضي11) عن الحي القصديري ، وهذه المشكلة ترتب عليها الإسراع في بناء المسكن من أجل التخلص من المنطقة بكاملها (كما يقول أحدهم) كل هذه العينة تعاني من مشكلة السكن الهش أما البقية من حي اللاط2 فينتظرون قيام السلطات المحلية بإنجاز سكنات جاهزة في ظرف 04 أشهر ، وهذه الوضعية تعيق عملية الإدماج الاجتماعي ، و تسهل عملية التماسك الجماعي بينهم أي الدفاع عن القيم الريفية التي تعرقل الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية .

و من خلال الجدول فإن علاقة مع الجيران كل العينة أجابت بالجيدة و هذا يدل كذلك على التماسك الجمعي ، و استمرار زيارات فيما بينهم يعبر على علاقة الوطيدة التي تجمعهم ، و هذا ما عبرت عنه سابقا بالتضامن الاجتماعي الذي يهيمن عليهم بشكل كبير " **الحس المشترك**" ، كما أن جل أوقاتهم في العمل أي بناء مساكنهم أو في حي إلا أحيانا تكون تجمعات مع بعض في المقاهي (مع بعضهم البعض أكد على هذا) أي ليس لهم علاقات كبيرة مع الأفراد الساكنة الحضرية ، وهذا الحس المشترك بينهم يعبر على هدفهم واحد و غايتهم واحدة لذلك لا يعبرون للتكيف أي أهمية الآن ، خاصة بعد طول لإقامتهم في المنطقة لهذا فإن الفرضية التي طرحتها حول إمكانية أن تكون طول إقامة سبب في تسهيل عملية التكيف ، فهي ليست بدرجة التي كنا نطمح لها إذ استمرار التضامن فيما بينهم من زيارات ، و علاقة الجيدة فيما بينهم ، و قضاء أوقات الفراغ مع بعضهم البعض يعبر عن وحدة التضامن التي تؤخر في عملية التكيف مع الوسط الحضري و رفض النظم و القيم السائدة في

المدينة ،لأن الحياة المدينة تمتاز بأبعاد براغماتية وسلوكيات معقدة ، وهم عاشوا في الوسط الحي الغير مخطط يمتاز بالفوضى و البساطة في العيش و انتظار الفرج ، و طول المدة إقامة و ما سببه من الحرمان و الفقر جعلهم يشعرون بالإقصاء و التهميش من طرف السلطات المحلية لهذا أصبحوا يكرهون كل ما هو حضري بسبب العنصرية ، و زاد ذلك من التماسك فيما بينهم ، وهذا ما يكون سبب في عدم الانتقال من الذهنية الريفية و الوسط الاجتماعي النفسي المهيمن عليهم إلى الوسط الحضري للمدينة .

3. مقاربة التقويمية بعد إجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية

نتطرق من خلال هذه المقاربة التقويمية للعينة و كيف تنظر لإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية ، و هل هذه الإجراءات لها تأثير المباشر أو غير المباشر لإدماج في الوسط الحضري ، وذلك بعد تحقيق الهدف الأول للنازحين هو إيجاد حل نهائي للمعاناة التي طالت أكثر من 20 سنة ، و استفادة من قطعة أرض و إعانة مالية ، و كانت إحدى فرضيات التي طرحتها هل هذه الإجراءات تساهم في عملية التكيف ؟ و هذا ما سوف نلاحظه من خلال الجدول التالي :

الإجراءات المتخذة من قبل السلطات	عدد العينة	النسبة	1	2	3	4
1. هل أنت راضي بعد استفادة من قطعة أرض و إعانة مالية	40	%100	40 نعم	40 غير كافية	2 من 40 (نساء)	التهيئة الخارجية
2. إعانة مالية كافية	أعربت كل العينة على أن 70 مليون غير كافية للبناء المسكن					
3. تفضل السكن اجتماعي جاهز على قطعة أرض+ إعانة المالية	من 40 مستوجب 02 فقط فضلوا السكن اجتماعي (نساء)					
4. ماهي احتياجات الضرورية للحي حاليا بين 07 مقترحة	من سبعة اقتراحات ضرورية كانت التهيئة هي ضرورية ثم المدرسة الابتدائية ثم القاعة العلاج ، ثم مركز أمن ، ملاعب جواري ..					

من خلال حصيلة الاستمارة و المقابلة المباشرة كل كان راضي بإجراء الذي قامت به الدولة حسب وصفهم ، غير أنهم أجمعوا على أن الإعانة قليلة جدا مقارنة مع غلاء المواد البناء رغم أن

أغلبهم يقوم ببناء مسكنه لوحده بصفتهم يمتهنون مهنة بناء ولا يرون أن السكن اجتماعي أفضل ، بل يفضلون الأرض عليها ، إلا أثنين من العينة وهم نساء لعدم قدرتهم على البناء و "لا أحد يوقف على عملية البناء كما تقول أحدى هن"

أما من خلال الاقتراحات السبعة عن الاحتياجات الضرورية كلهم أجمعوا على التهيئة من إيصال القنوات الصرف المياه القذرة، و الماء الصالح للشرب و طرق و الأرصفة ثم إنجاز مدرسة ابتدائية بسبب بُعد المدرسة عن أبنائهم ثم القاعة العلاج كذلك بسبب بُعد مستوصف الوحيد في مدينة عين الحجر عنهم ، ثم يرون أن الملاعب الجوارية ،و المساحات الخضراء لا يعطونها أهمية كبيرة حتى ملحقة إدارية لا يرونها ضرورية في الوقت حالي فقط الهدف هو إنجاز المسكن بكل الضروريات فقط.

و من خلال هذه المؤشرات الميدانية نلاحظ أن العينة ترى نفسها خاصة بنفسها فقط أي ذاتية تريد تحقيق أهدافها بالمشاركة الفاعلة لأفرادها فقط دون تدخل خارجي حيث أن إجابة كانت "أن الدولة هي من منحت قطعة أرض و إعانة المالية و ليس سلطات و مسؤولي البلدية لأنهم يقولون كنا أمامهم طيلة 25 سنة تم توزيع عدة مرات سكنات الاجتماعية لم يستفيد ولا واحد منا" و اليوم نرى كثير من المستفيدين لم يكونوا يسكنوا إطلاقا معنا و استفادوا مثلنا بأي حق ؟ هذا حقنا نحن و مازال أبنائنا لم يستفدوا و هم كبار السن هم أحق ، هكذا يرون أن مسؤولي المجلس الشعبي البلدي استغلوا فرصة حصة الممنوحة للبلدية أكثر من 850 حصة ، و نحن لا نتعدى 450 واحد و قاموا بعملية تبسنيس فيها .

إذن المقاربة التقويمية للوضعية أن النازحة المستفيدة من إجراء راضية على الدولة كالسلطة المركزية فقط ، لكن تقاطع المصالح البلدية و خاصة المسؤولين المنتخبين في العهدة 2017/2012 حسب أقوالهم و كل المنتخبين استفادة أبنائهم من حصة معهم يرون ذلك حق أبنائهم ذهب لغيرهم ؟

مقاربة لها متغيران الأول راضي على إجراء و يشكر السلطة المركزية ، و المتغير الثاني هو تأثير المعاملة مع رئيس البلدية خاصة و معاونيه على أسلوب الذي تعامل معهم و كأنهم لاجئين لديه و هم مواطني هذه الدولة ، و توجيه لهم التهم بأنهم فوضويين و ليسوا من مدينة عين الحجر و هذا ما يبين انتهاك حق المواطنة و التميز على أساس العروشية ، و هذه التصرفات تؤثر مباشرة على النفسية

الجماعية للساكنة الريفية إذ بوصفهم يتميزون بالتضامن الاجتماعي الذي يهيمن عليهم بشكل كبير " **الحس المشترك**" ، فإن أي شخص منهم يصبه ضرر نفسي من أي فرد من الوسط الحضري سواء كان مسئول أو مواطن عادي ، فإنه يصيبهم كلهم ، و هذا ما يزيد من التماسك الاجتماعي فيما بينهم و لا يساهم في تحقيق عملية الإدماج أبدا .

III. نتائج الدراسة

1. مناقشة الأفكار الرئيسة وعلاقتها بالفرضيات

تتناول الدراسة ظاهرة عملية التكيف في الوسط الحضري لأسر النازحة من أوساط الريفية إلى الوسط المدينة (الحضري) و من خلال النتائج الأولية و تحليل المقابلة المباشرة ، و الملاحظة التشاركية مع العيينة في الميدان تم تخليص كل الملاحظات النقطة الثانية من تحليل و تقييم النتائج ، وفق تحاليل بيانية على أسلوب كمي في عرضها من خلال الأرقام و النسب المئوية و بإتباع أساليب إحصائية البسيطة ، ثم اعتماد على تحليل السوسيولوجي لأرقام المجدولة و توظيفها بما يخدم الدراسة ، وفي هذه النقطة سوف أتطرق للمناقشة الأفكار الرئيسة وعلاقتها بالفرضيات.

تبين نتائج الاستمارة أن **99.99**% من النازحين لأحياء الهشة ينحدرون مباشرة من دواوير و الأرياف ، وواقع أنهم أقاموا سكنات بطريقة غير قانونية لمدة تفوق **20** سنة بقرب من المدينة عين الحجر ولاية سعيدة ، ما تبين المكانة الأساسية التي تحتلها الحركية السكنية داخل النسيج العمراني في مجال النزوح الريفي إلى بلدية عين الحجر .

كما أن علاقات الاجتماعية التي نسجت طيلة **20** سنة من وجود هذه الأحياء الغير المخططة و إلى يومنا هذا توضح بالدقة أن هذه التجمعات شكلت بؤر لأفأت الاجتماعية ، ونتيجة عملية التضامن الاجتماعي فيما بينهم التي تفسر **بالحس المشترك** لم تساعد في عملية التكيف مع الوسط الحضري .

رغم الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات المحلية من أجل حل النهائي لهذه الظاهرة إلا أن عوامل قيامها مازالت موجودة مما يؤكد استمرارها مع الوقت ، لأن طول المدة إقامتهم و كبر الأبناء

و عدم استفادتهم من قطعة الأرض و إعانة المالية سوف لن يرحلوا من السكنات الهشة بعد أن ينتهي أوليائهم من إتمام مساكنهم خاصة منطقة اللاط1 ، التي لم يتم تهديمها بعد.

كما أن عامل العمل إذ تبين الإحصائيات أن مُجل الساكنة في هذه المناطق تعمل عمل يومي "سواء بناء ، أو حمال ، " و بعض في إطار الشبكة الاجتماعية وهذا ما يسبب تأخير في عملية إنجاز السكن و بالتالي هدم البناية الهشة .

كل هذه العوامل كانت و لازالت سبب في استمرار تمسك النازحة بثقافتهم و يضعونها بمثابة الثوابت و لا يرضون التنازل عنها ، و نجدها كثيرا عند الجيل الأول الذي أقام بالمدينة عين الحجر ، كما أن كثرة النازحين الذي وصل عددهم إلى أكثر من 1000 فرد أثر على الساكنة الحضرية و خاصة مدينة عين الحجر ، إذ عرفت تدهور و تريفت " ترييف المدن " بدرجة كبيرة بسبب رفضهم النظام المدني و تأقلم مع الوضع و طبيعة المدينة التي هي معقدة أصلاً .

و نتيجة عدم المساواة التي عاشوها طيلة أكثر من عشرين سنة حرمان و الفقر و إقصاء خاصة من استفادة من السكن الاجتماعي في بداية ألفية (1997-2008) تم توزيع أكثر من 650 سكن اجتماعي و لم يحظوا بأي حصة منها ، و هذا ما يُمثل لهم إقصاء التام و التمييز إذ يعبرون أنهم الفئة الثانية (ليسوا منا) و هذا ظلم و إهدار للحقوق المواطنة.

أما الجيل الثاني من أبنائهم نستطيع القول أنهم اندمجوا بإرادتهم و ذلك بسبب تفاعلهم مع الساكنة الحضرية و عوامل التنشئة الاجتماعية و احتكاك اليومي و هدفهم استقرار النهائي في مدينة عكس أبائهم الذين يقومون بتنقل بين مناطق الريفية (أراضهم و أموالهم) و بين انجاز سكنهم بالمدينة عين الحجر.

و من خلال الأفكار الرئيسة للدراسة و المتعلقة بعملية التكيف النازحة الريفية خاصة في المحيط الحضري للمدينة عين الحجر ، نؤكد على صعوبة عملية التكيف خاصة عند الجيل الأول إذ يتمسك بثقافته و أغلبية ترها من الثوابت لا يمكن التنازل عليها و هذا ما وأكده من خلال الملاحظة المباشرة إذ مازال يحتفظون بلباسهم التقليدي (عمامة + و سروال العرب ، و عباءة) ، و حتى نسائهم ترفض الحديث معك إطلاقا و خروجها باللباس التقليدي و مع أحد من أبنائها .

و هنا يكون التغيير الاجتماعي لدى هذا الجيل الذي سكن مدينة عين الحجر في بداية السنوات التسعينيات القرن الماضي بطئ جدا و أحيانا يمكن القول مستحيل ولو يكون اندماج ظاهري فقط من أجل قضاء مصالحهم.

و هذا ما يحيلنا إلى فرضية الثانية التي طرحتها حول إمكانية أن تكون طول مدة إقامة في المدينة عين الحجر مؤثر على عملية التكيف في الوسط الحضري ، الواضح أن طول الإقامة يساهم في إندماج هؤلاء و يجعلهم أكثر تفاعلا و دخول في علاقات الاجتماعية جديدة و بالتالي يكونوا أحد أفرادها الفاعلين ، بضبط يمكن قياسه على الجيل الثاني منهم فهو أكثر ميال لاندماج من أبائهم الجيل الأول كما سبق القول لأن ظروف الجيل الثاني تأقلمت مع الوضع الحضري سواء بالعوامل التنشئة الاجتماعية أو التفاعل الاجتماعي ، و الوسط الشغل ، كما أن تأثير عوامل المدينة من وسائل الاتصال الحديثة و تواصل الاجتماعي يجعل هؤلاء يندمجون بكل سهولة و بإرادتهم خاصة الذين يواصلون تحصيلهم الدراسي ، و البعض المستفيد من العمل في إطار المؤقت أو يومي.

إذن هذه الفرضية يمكن قياسها على الجيل الثاني و هم الأبناء و الأحفاد، و لا يمكن قياسها على الجيل الأول و هم الآباء و حتى الأمهات و الأجداد.

إذا كانت مسألة السكن تؤثر تأثيرا مباشرا في درجة اندماج الأفراد الأسر النازحة في الوسط الحضري للمدينة عين الحجر ، و عدم اندماجهم متعلق بعدم استفادة من أي سكن أي مقصى ، و هذا ما أكدته الفرضية الثالثة من الدراسة هل للسكن الجديد (صيغة قطعة أرض+ إعانة مالية) في الوسط الحضري للمدينة عين الحجر أثر في عملية التكيف و اندماج؟.

من خلال البيانات السابقة فإن العينة تنظر إلى أن حل مشاكلهم جاء من (فوق) أي سلطة المركزية و ليس السلطة المحلية (البلدية) و يقصدون شخصية رؤساء المجالس الشعبية التي تداولت على تسيير شؤون البلدية من 1997 إلى 2017 رغم أنهم ساهموا في وصولهم إلى كرسي كما يقولون إلا أنهم لم يستفيدوا قط من أي سكن اجتماعي طيلة هذه المدة (20 سنة) ، تم توزيع أكثر من 650 مسكن اجتماعي و كانوا لا يتعدون 250 عائلة كان يمكن تخليصهم من معاناة و الحرمان و تلك الوضعية المؤسفة لو كانوا فعلا صادقين بعهودهم ، لكن العنصرية و إقصاء كان واضح .

هذه المعاملة الفعلية الصادرة من السلطة المحلية لبلدية عين الحجر أثرت في نفسية الجيل الأول خاصة لأسر النازحة رغم أنهم قاموا بعدة اعتصامات و شكاوي و لم يتم إصغاء إليهم إلى حين جاء حل من البنك الدولي و إطار قضاء على السكن الهش RHP إذ يرون أن حل مشاكلهم جاء بفضل الدولة (من فوقهم) أي سلطة المركزية.

و هذا ما جعلهم أكثر تضامنا اجتماعيا و تمسكا بقيمهم و ثوابتهم و يرفضون كل ما هو من نظم المدينة ، و حاليا هم منهمكون ببناء مساكنهم و بعيدين عن السلطات المحلية ، أما الجيل الثاني (الأبناء) اندمجوا في الوسط الحضري دون إشكال خاصة أنهم ولدوا في المدينة عين الحجر.

هذه الفرضية كان بإمكان أن تكون عامل مساعد في عملية التكيف لو عرفت السلطة المحلية لبلدية عين الحجر التعامل مع هذه الفئات النازحة في البداية و كان يمكن أن تقضي على هذه السكنات الهشة باكرا لو كان لها الحس المدني و روح المواطنة و ابتعاد عن العنصرية و القبلية التي تهدم أساس المجتمع و لا تكون أبدا عامل في البناء التنمية و الحضارة الإنسانية عبر كل العصور البشرية.

حتى أن الإجراءات التي اتخذتها السلطة المحلية (البلدية) الفرضية الأولى و التي هدفها قضاء على السكن الهش هل يمكن تكون عامل من عوامل التكيف في الوسط الحضري ؟ رغم أن البناء السكن في الوسط الحضري إلا أن بقاء تلك الفوارق الموضوعية هي التي تخلق حواجز بين الجماعات المجتمع الحضري و الجماعات المجتمع النازحين أو الريفيين ، و ما لاحظته أن رغم أن المسجد يجمع جميع على هوية واحدة و هو رمز للجماعة إلا أن العديد من النازحين يصولون إلا جمعة و يتفادون لقاء مع فئة من المجتمع التي تمتاز بالتعصب و القبلية ، و تقصهم من الوجود داخل المجتمع و حتى في المسجد.

و هذه الفرضية كفكرة رئيسة هي أن الساكنة النازحة تمثل لها الإجراءات هذه أنها حقهم جاء (من فوق) و ليس من إرادتهم أي ليس المسؤولين من وجدوا لنا الحل بل الدولة هي التي منحتنا قطعة أرضية + إعانة مالية ، و هذه الفرضية كان لها نسيب من الإقصاء بسبب السياسة تعامل الإدارة و مسئوليها خاصة رؤساء المجالس الشعبية و رؤساء الدوائر آنذاك مع الفئة النازحة و إقصائهم من أي مبادرة إيجابية ، خاصة الجيل الأول أقصد .

تعتبر التنشئة الاجتماعية إحدى عوامل الرئيسة في عملية التكيف سواء في المدارس أو الملاعب الجوارية أو المرافق العمومية أو المراكز الثقافية و المراكز متعددة الخدمات ، و كانت الفرضية الرابعة تؤكد بلا شك أن عامل التنشئة الاجتماعية مساهم كبير في اندماج النازحين في الوسط الحضري ، خاصة الجيل الثاني منهم و الذين ولدوا بالمدينة عين الحجر و لم يمكن لهم إي ضغط ثقافي خاصة لأنهم عاشوا و تفاعلوا مع الوسط الحضري رغم تأثير النفسي للأحياء الغير المخططة و أثارها على الجميع سواء أخلاقيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا و حتى عملية الإقصاء و الحرمان و التهميش المسلط عليهم طيلة 20 سنة إلا أنهم بفعل عامل التنشئة استطاعوا الاندماج و التكيف حتى مع الحياة داخل السكنات الهشة ، و هذا ما لاحظته مباشرة في الميدان إذ يرون أنفسهم أبناء مدينة عين الحجر ، و هم فئة فاعلة و ناشطة داخل المجتمع سواء بالعمل أو الدراسة أو نشاطات الرياضية.

إن التنشئة الاجتماعية إستراتيجية مهمة جدا في تقنين كل الفئات أهداف التربوية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية ليس في وسط الحضري بصفة خاصة بل الثقافة السلطة و سياستها بصفة عامة، و هذا ما يخلق إندماج دون حواجز بصورة تلقائية لأن الفرد يعتبر فاعل اجتماعي في الوسط الذي يعيش فيه.

واقع يثبت أن عملية بناء سكنات الهشة مستمر ، وهذا ما يسبب إرهاق للسلطات المحلية في قضاء عليه ، لأن عوامل التي تساعد على استمراره مازالت قائمة و كانت أخر فرضية من الدراسة هي انعدام التنمية المحلية في مناطق الريفية مما يجعل عملية النزوح نحو المدن من أجل حياة أفضل هي حل الوحيد ، لهذا يجب وضع إستراتجية واضحة لإعادة تخطيط و تسجيل عمليات التنموية وفق تطلعات الساكنة الريفية و النهوض به من خلال تسطير برنامج تنموي شامل للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن الحضرية ، و ذلك باعتماد على الدراسات في علم الاجتماع الريفي الذي يهتم بهذا المجال حسب كل منطقة اختلاف فيما بينها في الاحتياجات و الذهنية و العرش مع تحسين الأحياء و السكنات المتواجدة في الأرياف ، بالتوصيل الشبكة تصريف المياه القذرة ، و الماء و الغاز الطبيعي ، و الملاعب الجوارية و المساحات الخضراء لأطفال .

كما تعتبر الخدمات الأساسية في هذه المناطق الريفية لها أهمية كبيرة خاصة قاعة العلاج و الأطباء ، حتى يتفادوا التنقلات نحو المدينة من أجل العلاج ، و سماح بترخيص لاستثمار خارج إطار

الفلاحي مثل مصانع خاصة بالتعليب الخضر و طماطم حسب كل منطقة حتى يجد الفلاح أين يستثمر إنتاجه الفلاحي ، و كذلك حمام و المرشات ، و حتى أنشطة تجارية كانت حجرا على المدن سابقا ، حتى لا يرى القاطن لهذه المناطق فرق بينه و بين ما هو في المدن .

إن اهتمام بالتنمية المستدامة في الأرياف تساهم في تطوير و نمو اقتصادي للدولة ككل و للتنمية المحلية ، و تزدهر المدن و المناطق الريفية ، إذ تصبح الأرياف مصدر للتموين المدن بالمواد الأساسية من خضر و فواكه و اللحوم بمختلف أنواعها وتكون إطار الذي تنطلق منه التنمية المحلية لكل منطقة ، كما أن تطور التنموي في مناطق الريفية يجعلها قبلة للسواح في فصل الربيع و الصيف ، و أمكنة للتجارة الحرة في مواسم ، و تدفع بالعجلة التنمية إلى تطور و الازدهار، و بالتالي تنعدم تلك ظاهرة التي عرفتها هذه المناطق و المسماة بالنزوح نحو المدن و بناء مساكن فوضوية قصديرية تهدد الساكنة الحضرية و العمران المدني ، و توقف التنمية المحلية .

2. نتائج الدراسة

إن هدف من الدراسة هو توصل إلى مشكلة الاندماج الساكنة النازحة للوسط الحضري لمدينة عين الحجر خاصة بعدما تم استفادة من إجراءات الدولة و المتمثلة في قطعة أرض و إعانة مالية ، و رغم ذلك مازلت عقبات تواجه التأقلم هؤلاء مع نظام الحضري ، و الواقع يبن أن علاقات بين السلطات المحلية و حتى مع بعض الأفراد من السكان مدينة عين الحجر كانت متوترة ، و لم تكون طول مدة 20 سنة متناسقة و متبادلة ، إذا كانت طول مدة إقامة إحدى عوامل مساعدة على التكيف و الاندماج في الوسط الحضري ، فإن في الحالة هذه لم تكن كما كنا نريد ، إذ أن معاملة التي تعرضوا لها الساكنة النازحة أثرت كثيرا على نفسيتهم ، لهذا يرفضون أي شئ متعلق بالحضر معادا السكن و تعامل الظاهري معهم في حدود خاصة الجيل الأول منهم.

تؤكد نتائج من خلال واقع مجال الدراسة الميدانية بأن هدف الرئيسي للنازحين هو استفادة من السكن دون إعطاء أي أهمية للاندماج في الوسط الحضري ، لكن استفادة من السكن هو عامل من عوامل تأهيل للاندماج ضمن البنية الحضرية للمدينة عين الحجر بعد استفادة من السكن بصيغة (قطعة أرض+إعانة مالية) و تسوية الوضعية قانونا بمنح الرخصة البناء بعد إنجاز رخصة التجزئة لتحديد عدد القطع الأرضية للُمجمع البناء ، و بداية أشغال التهيئة الطرق و القنوات الصرف المياه

القذرة و توصيل شبكة الكهربائية ، و تسجيل عمليات خاصة بإنجاز التجهيزات العمومية من المدرسة ابتدائية و قاعة علاج وذلك من أجل تقريب هذه المرافق من الساكنة الجديدة و تخفيف الخناق على المدينة عين الحجر ، و لا ننسى أنهم مرتبطون بهذه المرافق التي أنجزت للساكنة الحضرية حسب النمو الديمغرافي لبلدية عين الحجر ، إذ ارتفعت نسبة النمو الديمغرافي من 14.000 نسمة سنة 1997 إلى 28.900 سنة 2008 و حاليا تقارب 45.000 نسمة و لذلك كانت السبب في ارتفاع الكثافة السكانية لبلدية عين الحجر على مر 20 سنة

مكان الحي	السنوات	متوسط المساكن	عدد معدل عدد أفراد عائلة	مجموع
الحي اللاط1	من سنة 1981 -1990	42	04 إلى 06	168 فرد إلى 252
	من سنة 1990-2017	175	04 إلى 06	700 فرد إلى 1050
الحي اللاط 2	من سنة 1981 -1990	95	04 إلى 08	380 فرد إلى752
	من سنة 1990-2017	350	04 إلى 08	1400إلى 2800

هذه الإحصائيات تعبر فقط على الذين تم إحصائهم من أجل استفادة من السكن لأنه تم تسجيل عائليتين فقط، لأن العدد يفوق ما هو مصرح به من طرف السلطات المحلية.

من خلال الدراسة الميدانية لأحياء سواء اللاط1 و اللاط2 أنها غير مدمجة و تعاني من التهميش ، إلا أن طول إقامتها في مدينة عين الحجر جعلها تملك مؤهلات بشرية و إمكانيات تساعد فعلاً على الاندماج في النسيج الحضري للمدينة عين الحجر ذلك بسبب تفاعلها مع أفراد المجتمع الحضري.

من بين إستراتجية الأولى لإدماج هذه الفئات في الوسط الحضري بعد عامل استفادة من السكن ، هو بدء في انجاز التهيئة الخارجية الحضرية و بناء مسجد إذ بمجرد انتهاء من عمليات التهيئة الخارجية لأحياء قصد استقرارهم نهائي وتوفير كل ضروريات الحياة ، تبقى مبادرة السكان بإنجاز قاعة أو مسجد داخل الحي و يعتبر هذا رمز روحي مقدس للجميع و لا يمكن لأي أحد رفضه أو مساس به حتى السلطات السياسية و هذا ما لاحظته في حيين كل منهما مهتم بمكان بناء مسجد ، و هذا يبين قبولهم **لإدماج بشكل ضمني** و دخول مباشرة في علاقات تفاعلية مع أفراد المجتمع الحضري دون عقلية سابقة.

إن شبكة العلاقات التي تتحقق الإدماج الأفراد في الوسط الحضري تختصر في ثلاثة أبعاد هي القيم الاجتماعية و مجموع العلاقات الرسمية و غير رسمية و الأدوار الفعلية لأفراد داخل المجتمع ، لهذا كل فرد في المجتمع يتفاعل في إطار علاقاته مع المجموعات الرسمية و غير رسمية سواء في مكان الشغل أو في المرافق العمومية أو المرافق الرياضية و المدرسية و هنا يكتسب القيم الاجتماعية التي هي بدورها سوف تكسبه أدوار مهمة داخل المجتمع ، خاصة بعد دخول في شبكات عائلية (بالزواج من وسط الحضري) كما أنهم التزموا ببناء مساكنهم وفق المخططات البيانية و احترام كل الشروط الخاصة بالتعمير و هذا يبن مدى حرصهم على اندماج في الوسط الحضري تلقائيا ، بعدما عاشوا في فوضى العمرانية داخل الأحياء السكنات الهشة ، وبوصفهم أفراد فاعلين في المجتمع المحلي لبلدية عين الحجر إذ كلهم مسجلين ضمن القوائم الانتخابية و يقومون باختيار ممثلهم و منهم من كان مترشح ضمن قوائم حزبية سياسية و ذلك من أجل الدفاع عن حقوقهم و اعتراف بوجودهم ضمن المحيط الإداري للمدينة.

و من خلال أجوبتهم نلاحظ أنهم فاعلين في اقتصاد المحلي سواء كعمال في مؤسسات الخاصة أو في ضمن الشبكة الاجتماعية و هذا ما يجعلهم يدخلون في علاقات تفاعلية تفرض الاحترام المتبادل و قبوله للتنظيم الحضري.

و تبين نتائج الدراسة الميدانية بأن الاندماج الاجتماعي لأفراد العائلات النازحة و مستفيدة من سكنات جديدة في الوسط الحضري لمدينة عين الحجر بأن ما يقارب ربع العينة لم يندمج بعد في الوسط الحضري و هم من الجيل الأول .

فمن خلال الإجابات تؤكد أن العينة تقضي كل وقتها في الحي أو في بناء مسكنه ، و حتى في سابق كان جُل وقتهم في حي ، أما فئة الشبابية منها سواء ذكور أو إناث خاصة المتمدرسين و المولودين بالمدينة درجة اندماجهم عالية .

وهذا ما يبن تباين درجة التكيف و الإدماج الاجتماعي بين الآباء و الأبناء و حتى الزوجات ،إذ تؤكد دراسة الميدانية بأن الجيل الثاني من الأبناء لهم قابلية الاندماج أو بفعل اندمجوا بصورة ضمنية ذلك بتعاملاتهم اليومية مع الساكنة الحضارية سواء المدرسة أو العمل أو انصهار في علاقات الزوجية ، أما الجيل الأول خاصة الآباء و الأجداد لا يزالون يحافظون على تمسكهم بالقيم

الريفية ، سواء باللباس التقليدي و ممارستهم زراعة و تربية الحيوانات سواء في حي أو في الريف بلده أصلي ، كما أنهم يفضون جُل أوقاتهم خارج المدينة ، و يعبرون على أنهم نزحوا بسبب التهميش و الحرمان و أسباب أمنية و اليوم أبنائهم لا يردون العودة إلى ديارهم أصلية ، و هم معهم من أجلهم فقط ، و حتى بعض الزوجات ترفض العودة ، ترى الحياة المدينة أحسن وهذا ما يبن درجة الاندماج بينهم.

نظريا و حسب الفرضية الدراسة بأن طول مدة إقامة النازحين بين وسط الحضري تساهم فعلا و بدرجة كبيرة عملية التكيف مع الوسط الحضري ثم الاندماج و انصهار الكلي مع التنظيم الحضري ، و ذلك بسبب مشاركة الفعالة لأفراد الساكنة النازحة طول هذه السنوات و شعورهم بالانتماء إلى المدينة التي يقيمون فيها ، و هذه الميزة نجدها فعلاً لدى الجيل الثاني ، و بعض الزوجات ، لكن الجيل الأول يرفض ذلك و لو كان اندماجه ظاهري فقط خاصة بعد استفادة من السكن .

و من خلال هذه النتائج و اختلاف درجة الاندماج بين الأسرة الواحدة ، تتبين أن التكيف في الوسط الحضري يخضع للعدة مقاربات منها الاجتماعي الذي يعتمد بدرجة أكثر على الترابط بين مختلف بنيات المجتمع و تفاعلات الاجتماعية بين أفراده و المقاربة الثانية تتلخص في الطبيعة الفرد نفسه و درجة قبوله لاندماج في الوسط الحضري، و تتعلق بالطريقة التي تربط الفرد بقيمه و نسيج المعتقدات و العادات و الممارسات الاجتماعية.

و من خلال الملاحظة رغم أن العديد يرى أنه لا فرق بينه و بين أفراد المجتمع الحضري إلا أنهم يبرهنون على أنهم كانوا مهمشين و محرومين و يعتبرون من الدرجة الثانية لهذا كانت أحياهم تشهد كثير من صدامات بينهم و بين شباب من الوسط الحضري تصل إلى درجة الانتقام من جميع ، و كثير من الأبناء الحي اللاط1 و حي اللاط2 دخلوا السجون بسبب بيع الخمور و المخدرات و السرقة و قطع الطريق ، و ضرب الأصول وهذا الجنوح الإجرامي الناتج من الوسط السكن الفوضوي و حرمان الذي عاشه طيلة عشرين سنة ، أثر على العامة سواء الساكنة الحضرية و أوليائهم ، و انتشر الرعب حتى بين أوساط الأولياء في الوسط المدرسي.

ورغم أن الحي يتم إنجازه بعيد عن المركز المدينة إلا أن مخاوف مازالت مسيطرة على الساكنة خاصة و موقع الجديد سوف يتم توزيع أزيد من **250** سكن حضري و مركز جامعي و ثانوية ، كيف سيكون الوضع بعد خمس السنوات القادمة في حالة عدم الاندماج كلي في الوسط الحضري.

أما الحي اللاط2 الذي يتم إنجاز سكنات على نفس الأرضية فإن جُل الساكنة النازحة لا ترى فرق بين الأمس و اليوم نفس الجيران و نفس الوجوه ، و موقع يرونه جيدا لأنه قريب جدا من المركز مدينة عين الحجر ، و تهيئة جارية و كل المرافق العمومية موجودة إلا أن الساكنة الحضرية القريبة منهم تشتكي كثرة سرقات و تفشي الآفات الاجتماعية و كثير منهم يرونه خطر عليهم و على أبنائهم خاصة أن أوليائهم لم يندمجوا في الوسط الحضري، مما يؤثر على أبنائهم لأن الكثير من الأبناء يرى في الوالدين بركة و طاعتهم واجبة و عصيانهم ذنب لا يغفر ، لهذا نرى بعض الأبناء يحافظ على ثوابت آبائه و أرائه حول المدينة و مشاكلها ، و هذا ما نعبر عنه بالتغير الاجتماعي عندما يكون صعبا على الأولياء ، فيتم تأثير على أبنائهم رغم أن لهم قابلية لاندماج في الوسط الحضري.

لأن الاندماج الاجتماعي هو قدرة هؤلاء العائلات النازحة على الانسجام و التوافق و التكيف مع كل العوامل المحيطة بهم ، سواء الحي ، المدينة ، أمكنة الشغل المؤسسات التعليمية و التكوينية ، لأن التلاؤم مع كل المتغيرات المحيط الحضري تساعد في عملية التكيف التي تصل بنا إلى قابلية الاندماج ، لأن هؤلاء الساكنة كثيرا ما يقدموا ولائهم و انتمائهم للمدينة سواء بالعمل و التضامن و مشاركة في الانتخابات التي تعتبر عمل رسمي يقوم به الفاعل اتجاه دولته كواجب بعدما كان في سابق في المناطق الريفية لا يعيره أي اهتمام ، و هذا يعبر على القدرة في دخول في علاقات اجتماعية مع مختلف الفاعلين من الوسط الحضري.

وهذا ما نستنتجه من خلال العينة أنها تختلف ثقافتها اجتماعيا و اقتصاديا و نفسيا من الوسط الريفي و حتى الوسط الذي كانت تقيم فيه لمدة أكثر من **20** سنة مع أفراد من الوسط الريفي الذي عمل طيلة هذه السنوات على التمسك بالقيم الريفية و مقاومة من أجلها خاصة بعد إقصائهم من أي إجراء لفك محنتهم و تسوية وضعيتهم طول هذه السنوات ، و هذا ما سبب ظهور ازدواجية في العلاقات الاجتماعية ، ورغم ما تطرحه هذه الازدواجية من تناقضات داخل الوسط الحضري إلا أنها لا ننسى أنها كانت في بعض الحالات وسيلة للتدعيم التنمية المحلية و اليد عاملة رخيصة في المجتمع

الحضري كما أنها ساهمت في ارتفاع نسبة السكانية التي بها تستفيد السلطات المحلية من مشاريع تنموية كبيرة حسب حجم الديمغرافي خاصة المرافق العمومية الصحية و التعليمية منها .

في الأخير نستطيع القول أن عملية التكيف العائلات النازحة مع الوسط الحضري لها قابلية لاندماج خاصة لدى الجيل الثاني منها لكن تبقى الشروط نجاحها قائمة على درجة تفاعلية مع أفراد المجتمع المحلي و اهتمام السلطات المحلية خاصة البلدية بهم و ذلك بتهيئة الأحياء و تجهيز بمختلف المرافق العمومية بشكل الحضري و تطوير هذه الأحياء و تسييرها وفق مبادئ التنمية المستدامة ، كما أن المراقبة البناء وفق المخططات البيانية من أجل المحافظة على جمال المدينة و خصوصيتها مع احترام المساحات الخضراء و منع تربية الحيوانات داخل المحيط العمراني و تطبيق القانون يجعل هؤلاء المستفيدين يرتقوا إلى مستوى الحضري راقي بشعورهم بالمسؤولية اتجاه أنفسهم و اتجاه الدولة عكس ما كان سابقا سواء الحياة الريفية أو الحياة داخل الحي الفوضوي لأن إقامة أكثر من عشرين سنة في حي فوضوي لا يحترم شروط السكينة و الطمأنينة يصعب التكيف مع أسلوب الحياة في المدينة.

كما أن إنجاز ملاعب الجوارية و مشاركة في دورات الرياضية يساعد في عملية التكيف مع أفراد مجتمع الحضري بفعل التبادل و التفاعل فيما بينهما ، حيث يشعر كلا منهما أنهما في مجتمع واحد ، مما يساعد على زوال تلك ذهنيات السابقة لكلا منها اتجاه الأخر، أما الجيل الأول يقاوم من أجل إثبات وجوده و قيمه و ثقافته ولو باللباس و المشاركة في التظاهرات الموسمية منها "الوعدة"التي تُقام في مكان إقامته الأولى أي الريف ، إثباتا للمحافظة على عاداته و عادات آبائه ، و إن كانت إقامته في الوسط الحضري إلا للظروف و أسباب فوق طاقته ، منها دراسة الأبناء و رفض العودة و عدم توفر كل الشروط الحياة في المناطق الريفية.

3. التوصيات

بعد النتائج المتوصل إليها و التي تم على إثرها تطرق إلى جُلى أبعاد السوسيولوجية للظاهرة القضاء على السكن الهش ، و ما نجم عنه من إشكاليات و التوترات سواء على الساكنة و على الوسط الحضري و مدينة عين الحجر ولاية سعيدة كعينة ، يتضح لنا دور الفعال لأهمية التفاعلات الاجتماعية و الاتصال بين الأفراد التي تساعد على التأقلم في تحقيق عملية التكيف اجتماعي متوازن بين السلوكيات الأفراد المختلفة للمجتمع و بما يتماشى مع ثقافة و القيم و الخصائص التحضر المدني ، و ذلك من خلال توصيل القيم المتأصلة للثقافة الحضرية في التكوين الأفراد لاستغلالها بطريقة ايجابية في التطور الساكنة الجديدة من النازحين ، وبذلك نكون أما الجيل جديد له قابلية الدفاع عن هذه القيم لمجابهة المستجدات محليا ، و مساهمة الفعالة في التنمية المستدامة.

و لا يكون هذا إلا بفرض الانضباط و صرامة في التعامل في احترام النظام الحضري و القانون ، سواء من فرض القانون في عملية إنجاز السكنات و احترام شروط التعمير ، و احترام مبادئ المدنية من إشارات المرور إلى احترام الأخر من الجار و الساكنة وذلك وفق قانون فرض احترام السكينة و الطمأنينة في الوسط السكاني ، و احترام الحريات الآخرين و هذا كله هو نتاج للضبط الاجتماعي ، لأن تطبيق المواد القانونية بالصرامة حتى و إن لم تكن كافية لتعديل سلوك الأفراد و تكيفيهم اجتماعيا ، إلا أنها تشعرهم بالخطر من عقاب الذي يصل إلى السجن.

و ترجع أهمية الضبط الاجتماعي في توحيد الرؤى حول المواد القانونية و المبادئ الروح الأخلاق و القيم و العادات و المعايير الإنسانية و الحريات العامة و السكينة و الطمأنينة التي يفرضها القانون ، و هذا كله يصل بنا إلى المحافظة على البناء الاجتماعي و الحفاظ على تواجد و استمرار حياة الجماعات و الأفراد بنفس الخصائص و القيم.

إن الوصول إلى تحقيق تكيف اجتماعي بين الأفراد و الجماعات المختلفة في الوسط الحضري ترجع إلى درجة تنظيم سلوكها سواء بالقوة و بالمعايير " حيث يعبر أستاذ " بوتومور" بقوله إن اللجوء إلى القيم و المعايير لحل النزاعات تتحقق التوترات فيما بين الأفراد و الجماعات" [1] ، ذلك باعتبار عملية التكيف و التلاؤم في الوسط الحضري لا تتم عن طريق القانون فقط ، بل كذلك خضوع للقيم الحضرية و تمثيلها فعلا في الواقع.

بعد تطرق إلى دراسة الظاهرة السكن الهش و أسبابها و أسباب انتشارها الرهيب و أثرها على المحيط العمراني للمدينة و على الساكنة ، كذلك جهود الدولة في القضاء على هذه الظاهرة السلبية ، و أهمية التنمية الريفية في تقليل و قضاء على ظاهرة النزوح و كذلك أهمية اهتمام بهذه الأحياء من إنجاز مرافق عمومية و تفاعل بالصدق مع الساكنة النازحة و سماع لانشغالاتهم ، و مساعدتهم على الاندماج بكل الطرق السلمية سواء في العمل و المؤسسات التعليمية و المؤسسات الترفيهية و دعوتهم لمشاركة في التظاهرات الرسمية و غير الرسمية ، و بناء المسجد في الحي الذي يمثل عقيدة و الروح التوحد فيما بين الساكنة ككل ، و خاصة احترام المتبادل و اعتبارهم أفراد فاعلين و مساهمين في التنمية المحلية و التنمية المستدامة.

1 .د. جمال بوربيع " الاتصال و التكيف الاجتماعي بالوسط الحضري" المرجع السابق ص 141

في حالة توفر كل هذه العوامل نستطيع مساعدتهم على الاندماج بسرعة لكن لا ننسى فرض القانون لأن القانون هو مجموعة من القواعد التي تضبط السلوك الفردي و بالتالي فرض روح و المبادئ المدنية و الحضرية في المجتمع و بهذه الطريقة نصل إلى التحكم في سلوكيات الأفراد التي بدورها تصل إلى احترام قيم و مبادئ القانونية التي تساعد على استقامة السلوك فتضمن حقوق الأفراد فيما بينهم ، و نحقق تكيفا اجتماعيا ممكنا .

خاتمة

أحاطت الدراسة إحدى الظواهر الاجتماعية التي أرهقت المجتمع كأفراد و الجماعات و حتى الدولة كسلطة المركزية و هي ظاهرة النزوح نحو المدن ، و كانت العينة من مدينة عين الحجر ولاية سعيدة ، و التي استفادت من إجراءات جديدة في قضاء على السكن الهش ، من قطعة أرض و إعانة مالية ، و تتطرق الدراسة إلى عملية التكيف و الاندماج في الوسط الحضري لهؤلاء النازحين و الذين نُجلهم من المناطق الريفية سبق إبراز نتائج الدراسة التي كانت متقاربة بسبب أن العينة كانت قليلة مقارنة بحجم كل الساكنين الجدد ، كما أن مشكلة السكن التي كانت تهدد كيانهم الاجتماعي خاصة بعد طول إقامتهم أكثر من عشرين سنة ، تم حلها و حاليا يقيمون بالأحياء الحضرية و في الوسط المعماري الحضري أي "مدينة" و ليس الريف ، أو حي القصديري ، فهل يمكن أن الحياة الحضرية التي أقاموا بجانبهم و معهم في وسط واحد طيلة عشرين سنة و حاليا مثلهم مثل الساكنة الحضرية ، فهل هذه العوامل تساعد على الاندماج ، أم أن سلبية معاناة و الحرمان التي عاشوها طول هذه المدة لها تأثير في عملية التكيف و الاندماج الاجتماعي الحضري هنا نشير إلى ثلاث نقاط

أولها أننا لا نستطيع الادعاء بتعميم نتائج هذه الدراسة نظرا لصغر العينة و ثانيها أن مدينة عين الحجر و حتى ولاية سعيدة هي منطقة فلاحية بدرجة أولى ، وخاصة مدينة عين الحجر رغم توفرها على كل ملتزمات الوسط الحضري إلا أن أكثر سكانها فلاحين و أصلهم من الريفي و يمارسون الزراعة في الريف و يقيمون في مدينة عين الحجر.

أما الثالثة فإن النازحين كلهم من المناطق الريفية ، إذ أنهم يقومون ببناء مساكنهم بأنفسهم في منطقة واحدة تجمعهم كلهم مع بعض و هذا يمثل الذهنية الريفية على أرضية الحضرية ، مما لا يساعد في عملية الاندماج بل شعور بفصلهم عن الساكنة الحضرية و هذا ما يمثل إقصاء ، فلو تم توزيعهم على الأحياء الحضرية بسكنات اجتماعية بينهم و بين أفراد من المجتمع الحضري تكون عملية التكيف و الاندماج أحسن و أسهل و أسرع.

كما تبقى مسألة الأمن في الحي الجديد و إنجاز البنية التحتية خاصة المتعلقة بالجانب الصحي و البيئي للمواطن و احترام المتبادل و حسن المعاملة خاصة من طرف السلطات المحلية و إنجاز ملاعب الجوارية و اهتمام بإيجاد مناصب عمل للقضاء على البطالة كلها عوامل تدعم عملية التكيف مع الوسط الحضري و توصل إلى الاندماج كلي دون أن ننسى جانب الردعي ضدهم لأنهم تعودوا الحياة الفوضوية الهمجية و عدم احترامهم المبادئ الأخلاق و القانون ، لأن بالقانون نصل إلى التحكم في سلوكياتهم وبالتالي نحقق تكيفا اجتماعيا في الوسط الحضري حتى و إن كان جبري فإنه سوف يوصلنا يوما إلى تحقيق الاندماج .

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- حسين رشوان عبد الحميد "*مشكلات المدينة*" دراسة في علم الاجتماع الحضري ، مكتب العربي الحديث الإسكندرية ، 2002

-خسري خريف " ***مدخل إلى الاتصال و التكيف*** "مخبر علم الاجتماع جامعة قسنطينة 2005

- صبحي محمد قنوص" ***دراسات حضرية ، مدخل نظري*** " الدار الدولية للنشر و التوزيع 1994

- عالية حبيب ، د نجوى عبد الحميد و آخرون "***علم الاجتماع الريفي*** "دار الميسرة للنشر ، ط 2 سنة 2011 ،

- عبد العزيز رأس مال "***كيف يتحرك المجتمع*** " د.م.ج ط 2 الجزائر 1999

- عبد القادر القصير"***أحياء الصفيح في المغرب***" بيروت دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1993

- عبد الرؤوف الصبع "***علم الاجتماع الحضري" قضايا و إشكاليات*** " الوفاء للنشر ، ط1 سنة 2003

- علي بوعناقة "***الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية –الاجتماعية على الشباب*** دراسة مقارنة د.م.ج طبعة الأولى 1984.

- غريب محمد سيد احمد " ***علم الاجتماع الحضري*** " دار المعرفة الجامعية مصر 2006

- فؤاد حجري" ***العقار الأملاك العمومية و أملاك الدولة***" سلسلة القوانين الإدارية، د. م. ج ، الجزائر 2004 ،

- محمد نبيل جامع " ***العلم الاجتماع الريفي*** " دار الجامعة الجديدة ، طبعة الأولى ، مصر .2010

- مصطفى عمر حمادة " ***السكان و تنمية المجتمعات الجديدة*** "دار المعرفة الجامعية "الإسكندرية 1998

- أ حميد خروف و آخرون ، ***الإشكاليات النظرية و الواقع*** " مجتمع المدينة نموجا ، دار البعث قسنطينة 1999.

-محمد نبيل جامع " ***علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية***" دار الجامعة الجديدة 2010، مصر

ملتقيات:

- تركماني عبدالله "***التنمية المستدامة و الأمن الإنساني في العالم العربي***" ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس سنة2006

المخابر الجامعية

- قيرة و آخرون" ***التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا*** " مخبر الإنسان و المدينة "دار الهدي للطباعة و النشر . عين المليلة . ص 209
- مشنان فوزي " ***الأحياء العشوائية واقعيها و تأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة*** ، جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2015
- كمال سلطان "***دراسة عن مناطق المختلفة عمرانيا و العشوائيات***، 2007، www.el-benaa

المجلات العلمية

- مجلة الأمم المتحدة " ***تقرير التنمية الإنسانية للعام*** 2009
- - عزوزي الزين "***إجراءات إصدار قرارات البناء و الهدم في التشريع الجزائري***" مجلة الفكر جامعة خيضر بسكرة ، عدد 03

- شوقي قاسمي " ***إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا*** " مجلة علوم الإنسان و المجتمع جامعة محمد بوضياف المسيلة عدد 4 سنة 2012

- القطب إسحاق " ***نحو إستراتجية للتحضر في الوطن العربي*** " نشرة السكانية ، العدد رقم 24 ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، بغداد العراق سنة 1994
- مجلة العربي رقم : 569 عدد خاص بآثار " الجزائر رمز الهوية و بوابة التاريخ "، تصدر عن وزارة الإعلام بدولة الكويت– لشهر أفريل

الجرائد الوطنية

- تصرح معالي وزير السكن و العمران نور الدين موسى " جريدة الجمهورية بتاريخ 18 سبتمبر 2011 عدد 1324

– محمد زيان " ***السكن الهش في الجزائر*** " جريدة الشروق عدد 1455 جوان 2016

المعاجم

– **قاموس العربي** ، البستاني سنة 1973

– **المعجم الوسيط** .ج 61

–سهيل إدريس " **المنهل** " الطبعة التاسعة . سبتمبر 1986

– **القوانين و المراسيم**

– الأمر رقم 01/85 المؤرخ في 01 أوت 1985 المحدد للقواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها و حمايتها (جريدة الرسمية عدد 34 صادرة 14 أوت 1985

– المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ18 ماي 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري و ممارسة مهنة المهندس المعماري جريدة رسمية عدد 32 صادرة في 25 ماي 1994

– القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل و المتمم للقانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

-القانون رقم 02/82 المؤرخ في 06فبراير 1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة الأراضي ج.ر عدد 06 المؤرخة 09فبراير 1982

- المادة 91 من القانون البلدي 10/11 المؤرخ في 22 جويلية 2011

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Frouk Benatia .***Alger agrégat ou cité Alger*** SNED 1980 pp 77

BOURDIEU (P) « ***Sociologie de l'Algérie*** » Puf, Paris, 1974

دوريات، مجلات ، صحف

- NADIR (M) « ***L'imaginaire historiographique entre conjonctures et réalités, ou le problème des sources*** » à propos de l'établissement humain en milieu saharien , ***« Article parus dans « Insaniyat »*** 1997

Sites Internet

- Unesco, http//UNESCO, ORG GENERAL .FR
- Uno,http//www.UNO.ORG
- www.el-benaa
- Centre d'études prospectives et d'informations internationales (CEPI I) http//WWW.CPI I.

الملاحق

استمارة

أولاً : **بيانات عامة**

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐ السن ☐

الحالة العائلية : أعزب ☐ المتزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

المستوى التعليمي : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

المهنة : ...../ **أو بدون مهنة :** .....

عدد أفراد الأسرة ☐ **إناث** ☐ **ذكور** ☐

عدد الأفراد الأسرة الذين يعملون

عدد الأفراد الأسرة الذين يزاولون الدراسة ☐ **ابتدائي** ☐ **متوسط** ☐ **ثانوي** ☐ **جامعي** ☐

عدد الأفراد الأسرة الذين يزاولون الدراسة في التكوين ☐

أصل الإقامة الأولى ...../

سنة الإقامة في المنطقة : ...../

ثانيا : بيانات حول السكن الهش

سكن الهش الذي كنت تقطنه من قبل ☐ **:** نعم ☐ لا **إجابة أخرى :**

...../

كم سنة أقمت فيه قبل استفادة من إنجاز سكن لائق : ...../

ثالثا : في حالة مازلت مقيم في السكن الهش حاليا

منذ كم سنة و أنت في هذا السكن الهش : ...../

ما هي أسباب تأخرك في بدء في إنجاز مسكنك : .....

.....

رابعا: عملية التكيف مع السكان الحي

كيف علاقتك مع الجيران سيئة ☐ عادية ☐ جيدة ☐

أين تقضي أوقات فراغك : في البيت ☐ داخل الحي ☐ المقهى ☐ حي آخر ☐ مكان .....

هل تتبادل الزيارات مع جيرانك في حي : نعم ☐ لا ☐

إذا كان جواب لا لماذا عدم التكافؤ العلمي ☐ لا تستطيع التكيف معهم ☐

إجابات أخرى : .....

.....

هل السكان الحي مهتمين بالنظافة الحي نعم ☐ لا ☐

هل يشهد الحي اعتداءات و اضطرابات نعم ☐ لا ☐

الاعتداءات بين أفراد الحي نعم ☐ لا ☐

أم بين أفراد خارج الحي .....

أسباب في رأيك للنقص دوريات الأمن نعم ☐ لا ☐

عدم تكيف الأفراد في الحي نعم ☐ لا ☐

أسباب أخرى : .....

.....

هل يوجد في حي ما يفسد راحتكم نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابة نعم : ما هي .....

.....

هل مازال أشخاص يقيمون بإنجاز سكنات فوضوية نعم ☐ لا ☐

يزعجك ذلك نعم ☐ لا ☐

لا يتم إعلام السلطات عنهم نعم ☐ لا ☐

هل فيه تواطؤ من طرف بعض القاطنين في حي؟ نعم ☐ لا ☐

ما هو حل في نظرك ؟ .....

.....

خامسا : إجراءات المتخذة من طرف السلطات المحلية

هل تم إحصائكم في المرة الأولى أم فيما بعد ...../

هل أنت راضي بعد أن استفدت من إعانة مالية و قطعة أرض نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابة لا لماذا : .....

.....

هل الإعانة المالية 70 مليون سنتيم كافية لإنجاز مسكنكم نعم ☐ لا ☐

هل تفضل استفادة من السكن إحتماعي في عمارة أحسن من قطعة أرض و إعانة المالية ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم لماذا : .....

.....

إنجاز مسكنكم في نفس الحي الذي كنت مقيم فيه سابقا هل أنت راضي بهذا الحل ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابة لا لماذا .....

.....

الحي تم تهديمه و إنجاز سكنات لائقة من طرف كل المستفيدين هل هناك فرق بين سابق و اليوم نعم ☐ لا ☐

توضيح أكثر .....

.....

نفس الجيران الذين كانوا يسكنون معك سابقا في حي القصديري هل هذا يزعجك نعم ☐ لا ☐

هل نفس الظواهر السلبية التي كانت موجودة في سابق مازالت موجود ة اليوم نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابة بنعم ما نوع هذه الظواهر : .....

.....

ما هي الأسباب استمرارها في رأيك .....

.....

حاليا السلطات تقوم بإنجاز قنوات الصرف الصحي و الماء ، فما هي الاحتياجات التي تراها ضرورية لإنجازها بترتيب من 01 إلى 07

المدرسة الابتدائية ☐

القاعة العلاج ☐

الفضاءات للعب الأطفال ☐

التهيئة الخارجية مع المساحات الخضراء ☐

مركز أمن ☐

ملحقة إدارية ☐

ملعب جواري ☐

احتياجات أخرى ترها ضرورية .....

.....

هل أنت راضي حاليا بحلول التي أقدمت عليها الدولة في قضاء على السكن الهش ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة إجابة لا لماذا ؟ .....

.....

.....

أسئلة و أجوبة إحدى المقابلات (رجل سنه 54 سنة)

1. ***هل أنت راض بإجراءات الدولة بمنحك قطعة أرضية و إعانة المالية ؟***

نعم الله يخلف على الدولة (يقصد) الحكومة المركزية ، أما بلدية هذ 20 عام مشفوش فينا

2. منذ أن سكنت حي هل "ولفت" (قبول إدماج) المحيط عين الحجر ؟

أنا مولفتش ، بصح الأولاد والفوا زادوا هنا ، و يقرو هنا ، أنا نحب برا" يقصد الريف "

3. أولاد والفوا العيش في عين الحجر ؟

واه والفوا وراهم يقروا كاين خدامين

4. ***نفس الجيران أمس في حي القصديري هم جيرانك اليوم ألا يزعجك ؟***

لا قاع عشنا ميزريا (أي حرمان) مع بعض و اليوم رانا نبنوا مع بعض (أي بناء المساكن

5. مجتمع مدينة في بلدية عين الحجر عجبك ؟

أنا جابد روحي (أي منعزل عنهم) هم بني عم (يقصد العصبية) مع بعض و كلها في حده أي لا يعنيه

6. كيف راك تشوف مستقبل في حي الجديد ؟

حمد الله رانا نبنوا (ننجز بناء)سكاني لأولادنا و ننتظر غير في الماء و الكهرباء (أشغال التهيئة)

7. عندك علاقات مع عائلات في مدينة عين الحجر ؟

واه لي علاقات مليحة مع بزاف عائلات من عين الحجر ورانا متناسبين معهم أي أصهار

8. تشوف روحك واحد من أفراد مجتمع مدينة عين الحجر أم مختلف عليهم ؟

لا كلنا لسنا من سكان عين الحجر يقولون لنا حنا ZH أي نازحين و لا يحبوننا عشرين عام واحد فينا مستفدش من سكنة ، قصموها غير على بني عمهم ؟

9. مدة 20 سنة و أنت تحت سكن قصديري و اليوم راك تبني في سكن هل أنت راضي ؟

واه حمد الله الدولة و رئيس بوتفليقة ربي يشفيه هو لي عاونا و عطنا أرض و 70 مليون ، أما بلدية و مير مشفوش فينا ، و الأرض خير من بطيمات

10. الأولاد راها عجبتهم عيشة هنا في عين الحجر ؟

واه الأولاد عجبتهم عيشة هنا و عندهم صحاب يقروا معهم ، و كاين لخدام ، تسما هما لي شدونا باش نعيشوا هنا ، و كثير منا راه يولي بلاده (الريف) و مخلي ولاده هنا .

أسئلة و أجوبة إحدى المقابلات (رجل سنه 44 سنة)

1. ***هل أنت راض بإجراءات الدولة بمنحك قطعة أرضية و إعانة المالية ؟***

واه حمد الله الدولة عطتنا (يقصد) الحكومة المركزية

2. ***منذ أن سكنت حي هل "ولفت" (قبول إدماج) المحيط عين الحجر ؟***

حقيقة رانا غاية (أي رضى بالعيش) عين الحجر مليحة من ناحية مدينة و قراءة و خدمة

3. ***أولاد والفوا العيش في عين الحجر ؟***

واه الأولاد راهم ملفين هنا قاع (كلهم) صغار و يقرو

4. ***نفس الجيران أمس في حي القصديري هم جيرانك اليوم ألا يزعجك ؟***

رانا في نفس ميزيرية (أي بؤس و حرمان) و اليوم رانا نبنوا مع بعضنا كما يأمس كيوم (مثل الأمس مثل اليوم)

5. ***مجتمع مدينة في بلدية عين الحجر عجبك ؟***

مليح مدينة قريبة لسعيدة ، و قراية بزاوز(أي الأطفال) و خدمة ، مليحة

6. ***كيف راك تشوف مستقبل في حي الجديد ؟***

حي جديد و زين خاصنا غير الماء و الكهرباء (أشغال التهيئة)

7. ***عندك علاقات مع عائلات في مدينة عين الحجر ؟***

واه لي أهل منا في عين الحجر و نعرف بزاف غاشي (أي الشعب)

8. ***تشوف روحك واحد من أفراد مجتمع مدينة عين الحجر أم مختلف عليهم ؟***

هنا شوية نقولك هما يشفو فينا آخرين جينا من غبينة (أي حرمان و الفقر الريف) هما صراحة ميبغوا (أي ميحبوا حتى واحد) بصح رانا سكنين معهم كل واحد في حدو (أي كل واحد ليس له شغل بأخر)

9. ***مدة 20 سنة و أنت تحت سكن قصديري و اليوم راك تبني في سكن هل أنت راضي ؟***

واه حمد الله الدولة هي لي عونتنا و عطنا أرض و 70 مليون ، أما مسؤولي بلدية و الله ما عرفونا ورانا عمرهم ما طلوا علينا حمد الله

10. ***. الأولاد راها عجبتهم عيشة هنا في عين الحجر ؟***

واه الأولاد راهم يقروا ملاح عجبتهم عيشة هنا و يديروا رياضة كراطي في سونتر (أي مركز) و على خطرهم رانا صابرين صراحة بلاد زينة (يقصد الري.

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11 ، و الحى اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و

شكل رقم 01

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11 ، و الحى اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و

شكل رقم 02

سكنات جديدة وفق مخطط البياني و رخصة البناء تنظيم و بناء بطابقين و حي يتكون من كل النازحين لحي اللاط 1 (مقابل لصورة سابقة)

أثار ركام بعد هدم أغلب السكنات الهشة و بقاء بعض السكنات التي أصحابها لم يكملوا بناء مساكنهم الجديدة و بعض السكنات الهشة يقطنها أبنائهم و من أهلهم ، و بعض منها من أشترها من

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11 ، و الحى اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و

الركام السكنات الهشة التي تم إزالتها

حي الجديد نرى حتى الدكان موجود ، و ممارسة التجارة

شكل رقم 03

منظر خارجي للحي الجديد بالمخطط الشغل الأراضي رقم 11

منظر من حي اللاط 1 بعد هدم السكنات الهشة ، فرق بين الأمس و اليوم

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11 ، و الحى اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و

منظر عام للحي لاط 1 (حاليا)

السكنات خاصة بالنازحين على اليمين ، و عمارات خاصة الساكنة الحضرية على

شكل رقم 04

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضي رقم 11 ، و الحي اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و اليوم

منظر للحي اللاط 01 (حاليا) وجوده يدل على فشل السلطات المحلية في إزالته نهائيا

شكل رقم 05

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11 ، و الحى اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و

شكل رقم 06

السكنات التي تم هدمها لكن يبقى وجودها يشكل خطر على البيئة و المحيط العمرانى الحضرى

تبقى هذا الركام يشكل خطر على البيئة ، وخاصة وجوده في المجمع السكني الجديد بمخطط الشغل الأراضي 11

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11 ، و الحى اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و

منظر عام للسكنات الهشة

السكنات الهشة مازالت موجودة بالمدينة عين الحجر

شكل رقم 07

سكنات الهشة موجودة بجانب المجمع السكني الجديد
بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11

السكنات هشة موجودة حاليا مما يوحي أن إزالتها مازال بعيد

صور تبين السكنات الجديدة بالمخطط الشغل الأراضى رقم 11 ، و الحى اللاط 1 السكنات الهشة الفرق بين الأمس و

السكن الهش تقطن فيه ثلاث عائلات (حاليا)

سكنات هشة موجودة بجانب المجمع السكني الجديد ، مما
يؤثر على المحيط العمراني و يشوه المنظر عام

شكل رقم 08

سكنات هشة على حافة المحيط العمراني الجديد للمجمع
السكني الشغل الأراضي رقم 11

سكنات هشة على حافة المحيط العمراني الجديد للمجمع
السكني الشغل الأراضي رقم 11

منظر عام لبعض السكنات الهشة التي مازالت

السكنات الهشة تشوه المنظر عام للمدينة و للبيئة و خاصة
و أنها موجودة في طريق العام و في المجمع السكني

شكل رقم 09

Résumé

Notre étude tend à dégager les dimensions sociologiques engendrées par l'éradication de l'habitat précaire, et ce qu'il en résulte comme variations sur la détérioration générale de l'espace urbain, ainsi que la relation existant entre la problématique de l'habitat précaire, comme phénomène social qui perdure et l'intégration des familles venues des zones rurales vers la ville. D'après notre échantillon, composé de 40 familles déplacées dans la cité de Ain El Hadjar, wilaya de Saïda, le seul but ayant motivé ce déplacement est incontestablement l'acquisition d'un logement, sans considération pour l'intégration en milieu urbain. Cependant bénéficier d'un logement est l'un des facteurs de l'intégration. Ce qui ne semble pas être le cas pour les familles issues de milieux ruraux, qui se heurtent à des difficultés, notamment psychologiques. Ces familles se trouvent aux prises avec un avenir incertain, au début surtout, ce qui va entraver le processus d'adaptation et d'intégration. En dépit des 20 années ou plus passées dans la ville, l'intégration n'a pas eu lieu, bien au contraire, les familles se sont agrandies avec les enfants qui fondent à leur tour de nouveaux foyers, leurs besoins en logement ont augmenté, et les pouvoirs locaux et centraux se trouvent dans l'incapacité de répondre à ses besoins. Cet état de fait, complique davantage l'opération d'éradication de l'habitat précaire. Les familles originelles se scindent à présent en deux générations, l'une s'accrochant à ses origines et refusant toute intégration effective, l'autre, au contraire, plus disposée à s'intégrer dans le milieu urbain.Loger toutes les familles venues des zones rurales dans la même région que les familles originaires de la ville a occasionné de sérieux problèmes sociaux qui menacent la sécurité et la tranquillité des citadins.

Les mots-clés‹ Habitat précaire, rurbanisation des villes, adaptation, intégration, développement rural, tissu urbain, urbanisation, citadin.

Our studyismeant to free the sociologicial dimentions made by the elimination and the rasing of old and amcienthabitat.Itis the result of many variation which has an impact o, the urban places. The problem of habitat and housingis a social phenominacoused by thzmoving of familiesfrom rural places to bigcities.

A samlewastakenfrom AIN EL HADJAR district, in SAIDA city , 40 familiesweremovedjust for the sake to get a new house in a city neglectingits future consequenceswhich lead them to manyproblemsmainlysociological.

These familiers face un certain futures. They cannet intergrate or cope with easily in these cities .Although,this problem stopped for 20years,but the previous fammiliers who moved from rural to urban cities were widden by biulding new fammiliers (thein children). This creatanothercrisis of gettinghouses the responsiblescan'tsolvethiscomplicatedproblems. Itwillbevery hard for them to erase the slums of the new foundedfammilliers or givethemhouses.

There is a delima between the two generation , the original w'rban generatin can't cope with the new life , however the new yournig caming families integrate easily in urban life.

To give new houses for all familiers coming from rural places and the original ones in the city it is impossible because it menaces the security of urban people life.

Habitat precaire , slums , rural invasion in cities , adaptation , intergration , rural development , urban

ملخص :

تهدف الدراسة إلى معرفة الأبعاد السوسيولوجية التي أفرزتها نتائج القضاء على السكن الهش ، و ما خلفته من تباينات على التدهور العام للمجال الحضري و معرفة العلاقة الموجودة بين إشكالية السكن الهش كظاهرة اجتماعية موجودة و لازالت موجودة ، و اندماج الأسر النازحة خاصة التي تنتمي من الوسط الريفي في الوسط الحضري.من خلال العينة تتكون من 40 أسرة نازحة إلى مدينة عين الحجر ولاية سعيدة ، توصلت الدراسة إلى هدف الرئيسي للنازحين هو استفادة من السكن دون إعطاء أي أهمية للاندماج في الوسط الحضري ، لكن استفادة من السكن هو عامل من عوامل تأهيل للاندماج ضمن البنية الحضرية للمدينة ، غير أن انتقال الأسر النازحة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري عقد من وضعيتها خاصة نفسيا و جعلها تواجه مصير و مستقبل مجهول في بداية خاصة مما أعاق عملية التكيف و الاندماج ، ورغم طول إقامة هذه الأسر بين الساكنة الحضرية لمدة تفوق 20 عشرين سنة لم يساهم في عملية الاندماج بل كانت سبب في كبر الحجم الأسرة و متطلبتها و صعبة للسلطات المحلية و المركزية في حد من السكن الهش ، كما أن كبر الأسرة و الزواج الأبناء جعل من أفرادها ينقسمون من ناحية إيجابية للتكيف و الاندماج عكس أبائهم و خاصة الجيل الأول الذي يرفض في الصمت عملية الاندماج و قبولها ضمنيا فقط.كما أن إسكان كل الأسر النازحة في منطقة واحدة مع السكان الوسط الحضري خلق مشاكل وبؤر اجتماعية خطيرة أصبحت تهدد أمن و طمأنينة و سكينة للساكنة الحضرية.

الكلمات المفتاحية : السكن الهش ، ترييف المدن ، التكيف ، الاندماج ، التنمية الريفية ، النسيج العمراني الحضري ، التحضر ، الساكنة الحضرية.